المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

موضوعات العدد:

- التَّركيبُ في القِراءاتِ (مفهُومُهُ، ونشأتُهُ، وحُكمُهُ)
  د. علي بن عبد القادر بن شيخ علي سيت
- اسمُ الله (الرَّؤُوْفِ) في القُرآنِ الكريم (دِراسةٌ مَوضُوعيَّةٌ)
  د. رقيةَ بنت محمد بن سالم باقيس
- النِّبراسُ في مَقاصِدِ القُرآنِ مِن خِلالِ آيةِ: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾
  د. مسعد بن مساعد الحسيني
- تَعَقُّباتُ ابنُ جُزَيّ عَلى الزَّمخَشَري في تَفسيرِ القُرآنِ الكريمِ (دِرَاسةٌ مُقارَنَةٌ)
  أ.د شايع بن عبده بن شايع الأسمري
- إعلالُ المُحدِّثين بِذِكرِهِم: الحَمْلُ عَلَى «رَاوٍ» أو «جمَاعَة» (دِراسةٌ نَظَريَّةٌ تَطبيقيَّةٌ تحليليَّةٌ)
  د. وائل حمود هزاع ردمان
- مَدلُولُ أَمرِ النَّاقِدِ بالكِتابةِ عنِ الرَّاوي بِعبارةِ: ((اُكتُبْ عَنْهُ)) (دِرَاسَةٌ نَظَريَّةٌ تَطبيقيَّةٌ)
  د. مصطفى بن محمد محمود مختار

ردمد: X ٧٧٤ - ١٦٥٨

المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة

تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

العدد الثامن - السنة الرابعة - رجب ١٤٤٢هـ - فبراير ٢٠٢١م

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية

برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨

تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨

ردمد: ١٦٥٨ - ٧٧٤x

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:

البريد الالكتروني للمجلة: mjallah.wqf@gmail.com

مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،

حي الهدا- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،

المملكة العربية السعودية.

هاتف المجلَّة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩

جوال المجلَّة وواتسآب: ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠+

تويتر: @Journaltw

موقع المجلة : WWW.JOURNALTW.COM

المواد العلميَّة المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم

مجلة تعظيم الوحيين

تَعَقُّبَاتُ ابنُ جُزَيّ الكَلْبِـيّ (ت:١٤٧هـ) مِـن خِـــلالِ (التَّسهِيل لِعُلُومِ التَّنْزِيل) عَلى الزَّمَخشَري (ت:٨٣٥هـ) في تَفسِيرِ القُرآنِ الكَرِيمِ

(دِرَاسَةٌ مُقَارَنَةٌ)

أ.د شايع بن عبده بن شايع الأسمري

أستاذُ التفسير بقسم القرآن الكريم وعُلومه بكليَّة الشَريعَة وأصول الدِّين

بجَامعة الملِك خالد بأَبها- المَمْلكَة العَربيَّة السُعوديَّة

Shaya-187@hotmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

مُلخَّص البَحث

موضوع البحث:

يتناول البحث تعقبات ابن جُزَيّ الكلبي من خلال التسهيل لعلوم التنزيل على الزمخشري في تفسير القرآن الكريم – دراسة مقارنة –.

أهداف البحث:

- تعريف الباحثين بهذه التعقبات.
- الكشف عن عدم جمود مدرسة التفسير.
- بيان أن محاكمات العلماء بعضهم لبعض بميزان عدل.

مشكلة البحث:

مَنِ الصواب معه في هذه التعقبات؟

نتائج البحث:

- جلُّ هذه التعقبات في نقد اعتزاليات الزمخشري وآرائه النحوية.
- قوة الزمخشري في لغة القرآن، والعكس في بيان العقيدة الصحيحة.
- الثلث تقريبًا من هذه التعقبات غير وارد على الزمخشري.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

تعقبات – جُزَيّ – زمخشري

مجلة تعظيم الوحيين

المُقَدِّمَةُ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فموضوع هذا البحث هو (**تعقبات**[1] **ابن جُزَيّ الكلبي من خلال التسهيل لعلوم التنْزيل على الزمخشري في تفسير القرآن الكريم- دراسة مقارنة -**) .

أهمية البحث:

١ - يتعلّق بالقرآن الكريم، كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنْزيل من حكيم حميد.

(١) التعقب له معانٍ في اللغة، منها: تأخير الشيء وإتيانه بعد غيره. وفي الاصطلاح: تتبع عالم لآخر بنقد ما كتبه أو قاله، فهو أعم من الاستدراك؛ لأن الاستدراك تكميل وإلحاق. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا﴾ [الأعراف: ٣٨]. ينظر: **مقاييس اللغة**، لابن فارس، (٤/ ٧٧)؛ و**لسان العرب**، لابن منظور، (٤/ ٣٣٤)، عقب؛ وينظر : **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٥/ ٤٠٠)؛ و**تعقبات ابن كثير على من سبقه من المفسرين**، لأحمد بن عمر، (ص٩٦)؛ و**موقع الألوكة** على الشبكة العنكبوتية.

٢ - يتصل بكتابين في التفسير،أحدهما يُعد أنموذجًا في إظهار بلاغة القرآن ونحوه، في مدرسة التفسير في بلاد المشرق، والآخر يُعد أنموذجًا في الاختصار والتسهيل وعدم التكرار، في مدرسة تفسير القرآن في بلاد المغرب الإسلامي. ولا شك أن بحثًا يتصل بكتابين هذا شأنهما لجدير أن يضيف إلى مكتبة التفسير فائدة.

٣ - طائفة من هذه التعقبات في العقيدة، وفي الرد على الزمخشري في تأويله نصوص القرآن؛ لتوافق بدعته، فهي جديرة بالدراسة والإظهار.

أهداف البحث :

١. تعريف الباحثين بهذه التعقبات.

٢. الكشف عن عدم جمود مدرسة التفسير.

٣. بيان أن محاكمات علماء التفسير بعضهم لبعض بميزان عدل.

أسباب اختيار البحث:

فتأتي من جوانب عدة، أهمها:

١. جُلُّ استدراكات الفقيه ابن جُزَيّ على الزمخشري في العقيدة وفي إعراب القرآن الكريم وهما موضوعان وقف الباحثون منهما موقف القبول والرد، القبول لأقوال الزمخشري في إعراب القرآن، والرد لها في العقيدة، فجاء ابن جُزَيّ ليناقشه في الأمرين معًا، وهذا جدير بالدراسة المقارنة.

٢. هذه الدراسة متمّمة لأدلة الزمخشري وابن جُزَيّ .

٣. هذه الدراسة تلتمس أدلة لما سكتا عن أدلته.

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات السابقة في التعقبات، منها:

١. **تعقبات ابن المنير على تفسير الزمخشري في البلاغة العربية**، للاشين عبدالفتاح السيد، مطبوع في ٤٢٩ صفحة، دار الفكر العربي، ١٤٣٥هـ.

٢. **تعقبات الإمام الرسعني على المفسرين**، لفيصل بن عباد الهذلي، مطبوع في مجلد، دار الأوراق للنشر والتوزيع.

٣. **تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم - جمعًا ودراسةً** -، لأحمد بن عمر بن أحمد، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، في (٥٤٧) صفحة، نوقشت عام ١٤٣١هـ، حسب مصدر قاعدة المنظومة للرسائل الجامعية، وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

٤. **تعقبات الإمام أبي جعفر النحاس من خلال كتبه في التفسير وعلوم القرآن**، رسالتا دكتوراة، للطالبة نصرة الأحمري، والطالب محمد حضرم، هي من أول القرآن إلى نهاية سورة الأنفال، وهو من أول سورة التوبة إلى نهاية القرآن الكريم، مسجلتان في قسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد في مدينة أبها، عام ١٤٤١هـ.

وبحثي هذا ليس هو مما سبق، ولا من غيرها من التعقبات، فهو جديد في مضمونه، يناقش الزمخشري في قضايا عقدية على منهاج السلف، ويناقشه في قضايا أخرى تفسيرية ونحوية.

خطة البحث:

هـذا البحـث يُنجـز وفـق خطـة تتكون مـن **مقدمـة**، يذكـر فيهـا **أهميـة البحـث** و**أهدافه** و**أسـباب اختيـاره**، و**الدراسـات السـابقة**، ومن **فصلـين**، و**خاتمـة**، و**المصـادر والمراجع** :

١. الفصل الأوّل : في ترجمة موجزة للإمامين الزمخشري وابن جُزَيّ (وفيه مبحثان):

- **المبحث الأول : ترجمة موجزة للإمام الزمخشري (وفيه ستة مطالب).**
  - **المطلب الأوّل** : اسمه ونسبه.
  - **المطلب الثاني** : مولده ونشأته.
  - **المطلب الثالث** : شيوخه وتلاميذه .
    ١. شيوخه .
    ٢. تلاميذه.
  - **المطلب الرابع** : مذهبه في الأصول (العقيدة) والفروع (الفقه).
  - **المطلب الخامس** : أقوال العلماء فيه .
  - **المطلب السادس** : آثاره العلمية ووفاته، رحمه الله تعالى .

- **المبحث الثاني : ترجمة موجزة للإمام ابن جُزَيّ (وفيه ستة مطالب):**
  - **المطلب الأول** : اسمه ونسبه .
  - **المطلب الثاني** : مولده ونشأته.
  - **المطلب الثالث** : شيوخه وتلاميذه.
    ١. شيوخه .
    ٢. تلاميذه.

- **المطلب الرابع** : مذهبه في الأصول (العقيدة) والفروع (الفقه) .
- **المطلب الخامس** : أقوال العلماء فيه .
- **المطلب السادس** : آثاره العلمية واستشهاده رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

٢. الفصل الثاني: تعقبات ابن جُزَيّ الكلبي من خلال (التسهيل لعلوم التنزيل) على الزمخشري في تفسير القرآن الكريم - دراسة مقارنة.

وهذا الفصل يورد على ترتيب سور القرآن الكريم وآياته.

٣. الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت للباحث، من خلال هذا البحث.

٤. المصادر والمراجع.

منهج البحث:

هو المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل والمقارنة، وفق الخطوات التالية:

١. قراءة كتب التراجم، التي ترجمت للإمامين الزمخشري وابن جُزَيّ وتدوين المعلومات الواردة عنهما على بطاقات وفق مباحث كل فصل، ثم تفريغ ذلك تحت عناوين الفصول والمباحث والمطالب، مع الاختصار والجدة في هذا القسم ما أمكن.

٢. إبراز منهج كل من الزمخشري وابن جُزَيّ في أسماء الله وصفاته، من خلال تفسيرهما للآيات في هذا الشأن، ووضع ذلك في المبحث الخاص به عند ترجمة كل إمام، وهو المطلب الرابع، من كل فصل .

٣. قراءة تسهيل ابن جُزَيّ بتأمل وتدبر، وتدوين كلّ تعقب له على ما ذكره الزمخشري في كشافه.

٤. الرجوع إلى الكشاف، للوقوف على القول في مصدره الأصلي، والتأكد من وجوده في الكشاف .

٥. نقل كلام الزمخشري من كشافه، ثم عطف تعقب ابن جُزَيّ عليه، مراعياً الاختصار ما أمكن، ونقل حجة الإمامين كاملة.

٦. النظر في قول الإمامين على ضوء الكتاب والسنة وأقوال الأئمة، وترجيح ما يؤيده الدليل والبرهان، والنظر الصحيح.

٧. قد يرى الباحث أن الصواب في غير ما قاله الزمخشري وابن جُزَيّ، فيذكره مع الدليل والتعليل .

٨. لا يدخل في هذا البحث ما ذكره ابن جُزَيّ بصيغة أفعل التفضيل، مثل: هذا أولى، أوأقرب، أو أقوى، أو أصح؛ لأن هذا ليس رداً لقول الزمخشري، بل عبارة ابن جُزَيّ تشعر أن قول الزمخشري فيه قرب وقوة وصحة، فهذا وأمثاله لا يدخل في التعقبات. وقد يُفسِّر ابن جُزَيّ الآية ثم يردفه بقول الزمخشري المخالف لما ذكر، أو ينقل تعقب بعض العلماء للزمخشري، ولا يفصح ابن جُزَيّ عن موقفه من هذا وذاك، فكل هذا لا يُعد تعقباً ولا يدخل في هذا البحث.

٩. ليس من مقصود هذه الدراسة تشعيب الأقوال وتكثيرها، وإنما مقصودها إظهار الصواب من قولي الإمامين بالدليل، ولهذا سأقتصرمن ذكر الأقوال على ما قاله الزمخشري وابن جُزَيّ أثناء النقل عنهما، إلاّ في حال أن يترجح لدى الباحث أن الصواب في غير ما ذُكر فحينئذ يذكر القول الذي ثبت صوابه عنده بالدليل.

١٠. أشرح الكلمات الغريبة، وأعرّف بالفرق والأماكن، وأترجم لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام باختصار، وأذكر اسم السورة ورقم الآية، وأخرّج الأحاديث والآثار من

مصادرها، مع ذكر أقوال أهل الجرح والتعديل في الحديث، إن لم يكن في الصحيحين، أو في أحدهما، وأعزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها، وأضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط، كل ذلك في حواشي البحث.

١١. أعتمد على أفضل الطبعات للكشاف والتسهيل، وعند الإشكال يلزم الرجوع إلى الطبعات الأخرى، حتى يزول الإشكال من النص المنقول، وإذا لم يزل الإشكال يلزم الرجوع إلى أصول الكتابين الخطية.

١٢. نقل ابن جُزَيّ من كشاف الزمخشري حوالي ثلاث مئة نقل في تسهيله، أقره على طائفة، بينما تعقبه في طائفة أُخرى، وفي ثالثة لم يصرح بالاستدراك، ولكن أتى بعبارات تفيد قبولها مع تقديم غيرها عليها.

وموضع هذا البحث هو الطائفة الثانية، وأستمد من الله العون والتوفيق في ذلك.

الفصل الأول:

في ترجمة موجزة للإمامين الزمخشري وابن جُزَيّ

(وفيه مبحثان):

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للإمام الزمخشري[1]

(وفيه ستة مطالب)

(١) جاء الإيجاز من حيث طبيعة البحث؛ ولشهرة الزمخشري عند أوساط المتعلمين؛ ولأن هناك دراسات مستفيضة قد قدمت عن حياته ضمن أبحاث كتبت عنه. منها: (**منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**)، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، مطبوع في دار المعارف بالقاهرة؛ و(**النظم القرآني في كشاف الزمخشري**)، لدرويش الجندي، مطبوع في دار النهضة بمصر؛ و(**فقه الزمخشري في تفسير الكشاف**)،لأحمد الفاطمي، نشرته مكتبة الدراسات الإسلامية بباكستان؛ و(**جهود العلماء على تفسير الكشاف**)، للدكتور عبد المحسن زبن المطيري،بحث منشور في **مجلة الدراسات العربية**، الصادرة عن كلية دار العلوم بجامعة المنيا بمصر. وغيرها كثير.

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد،الخوارزمي[1] الزمخشري[2].

وما وجدت علماء النسب ينسبونه إلى العرب،ولا إلى العجم أيضًا.

ولكن يبدو أنه ليس بعربي الأصل وقد قال ربنا تبارك وتعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]. فلا يضيره كونه من العجم رحمه الله تعالى .

ويلقّب الزمخشري بجار الله؛ لأنه جاور بمكة مرتين[3].

المطلب الثاني : مولده ونشأته .

ولد الإمام الزمخشري بقرية زمخشر، من خوارزم، وذلك في رجب سنة سبع وستين وأربعمئة[4]. وفي هذه القرية زمخشر نشأ ودرس على بعض علمائها، ويبدو أنه نشأ في أسرة ، ليس فيها علم ولا رئاسة ، وذلك مثل كثير من العلماء .

---

(١) نسبة إلى خوارزم وهي اسم لناحية من نواحي خرسان، تقع على نهر جيحون. ينظر: **معجم ما استعجم**، للبكري، (٢/ ٥١٥)؛ و**معجم البلدان**، للحموي، (٢/ ٤٥٢).

(٢) **زمخشر**: قرية جامعة،من نواحي خوارزم. ينظر: **معجم البلدان**، للحموي، (٣/ ١٦٥)؛ وترجمة الزمخشري في كثير من المراجع منها: **معجم البلدان**، للحموي، (٣/ ١٦٥-١٦٦)؛ و**طبقات المفسرين**، للسيوطي، (ص١٢٠)؛ و**طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٣١٤)؛ و**طبقات المفسرين**، للأدنهوي، (ص١٧٢)؛ و**الأعلام**، للزركلي، (٧/ ١٧٨)؛ و**الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، لوليد الزبيري وآخرين، (٣/ ٢٦١٨)؛ و**العبر**، للذهبي (٢/ ٤٥٥)؛ و**الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، (٩/ ٣٣٠)؛ و**العلماء العزاب**، لعبدالفتاح أبو غدة، (ص٧٠)؛ **نزهة الألباء**، للأنباري، (ص٣٩١-٣٩٣)؛ و**معجم الأدباء**، للحموي، (٦/ ٢٦٨٧)؛ و**إنباه الرواة**، للقفطي، (٣/ ٢٦٥-٢٧٢)؛ و**وفيات الأعيان**، لابن خلكان، (٥/ ١٦٨)؛ و**لسان الميزان**، لابن حجر، (٦/ ٤)؛ و**الزمخشري**، للدكتور أحمد الحوفي، (الكتاب كاملاً عن حياة الزمخشري)؛ و**الأنساب**، للسمعاني، (٦/ ٢٩٧)؛ و**البداية والنهاية**، لابن كثير، (١٢/ ٢١٩)؛ و**سير أعلام النبلاء**، للذهبي، (٢٠/ ١٥١)؛ و**شذرات الذهب**، لابن العماد، (٤/ ٢٨٠) .

(٣) يُنظر: **طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٣١٥) .

(٤) ينظر مصادر ترجمته ،في المبحث الأول ،ومنها: **معجم الأدباء**، للحموي، (٦/ ٢٦٨٨)؛ و**الأنساب**، للسمعاني، (٦/ ٢٩٨) .

المطلب الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه.

أولًا: شيوخه.

حبُّ الزمخشري للعلم جعله يرحل من موطنه لهذه الغاية العظيمة، فدخل بلادًا ومدنًا، ولقي وجوهًا من العلماء[١]. أذكر منهم باختصار:

١- عبدالله بن طلحة بن محمد اليَابُريّ، فقيه نحوي أصولي مفسّر، نزل إشبيلية[٢] واستوطن مصر، ثم حج فلقيه الزمخشري فقرأ عليه كتاب سيبويه، مات بمكة سنة ست عشرة وخمسمئة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

٢- المحسِّن (بتشديد السين المكسورة) بن محمد بن كرامة (الحاكم الجشمي) أصولي متكلم، معتزلي زيدي، توفي بمكة سنة أربع وتسعين وأربعمئة[٤].

٣- موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي البغدادي، عالم باللغة وآدابها، من أئمة أهلالسنة، توفي سنة أربعين وخمسمئة[٥].

ثانيًا: تلاميذه.

ذكر بعض المترجمين في سيرة الزمخشري أنه ما دخل بلدًا إلّا واجتمع العلماء عليه، وتتلمذوا على يديه[٦].

فكم دخل أبو القاسم من بلد؟ وكم تتلمذ عليه من نبلاء؟

---

(١) يُنظر: **الأنساب**، للسمعاني، (٦/ ٢٩٧) .

(٢) **إشبيلية**: مدينة كبيرة من مدن الأندلس،قريبة من البحر،على ضفة نهر كبير،وبها كان بنو عبّاد. ينظر: **معجم البلدان** للحموي، (١/ ٢٣٢) ؛ و**نفح الطيب**، للتلمساني، (١/ ١٥٦- ٢٠٨) .

(٣) ينظر: **طبقات المفسرين**، للسيوطي،(ص٥٥)؛ و**جهود العلماء على تفسير الكشاف**، (ص١١) .

(٤) ينظر: **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، (ص٥١٧) ؛ و**الأعلام**، للزركلي، (٥/ ٢٨٩) .

(٥) ينظر: **إنباه الرواة**، للقفطي، (٣/ ٢٧٠)؛ وله ترجمة في **معجم الأدباء**، للحموي، (٥/ ٥٤١)؛ و**وفيات الأعيان**، لابن خلكان، (٥/ ٣٤٢) .

(٦) ينظر: **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، (٢٠/ ١٥٥)؛ ونقله السيوطي في **طبقات المفسرين**، (ص١٢١) وذكره غيره أيضًا.

وسأقتصر على ما هو كالمثال في هذا المطلب، فممن تتلمذ عليه وأفاد من علمه مشافهة.

١- علي بن عيسى بن حمزة، من أشراف مكة وأمرائها، كان ذا فضل وعلم وذكر الزمخشري في مقدمة كشافه أنه ممن حمله على تأليف الكشاف[١]، قرأ على الزمخشري، وتوفي بمكة سنة نيف وخمسين وخمسمئة[٢].

٢- محمد بن أبي القاسم الخوارزمي، الملقب (زين المشايخ) إمام في الأدب وحجة في لسان العرب، مفسّر فقيه حنبلي، أخذ عن الزمخشري اللغة وعلم الإعراب، توفي سنة اثنتين وستين وخمسمئة[٣].

٣- يحيى بن عبد الرحمن بن علي الشيباني، قاضي مكة، روى عن الزمخشري كتاب الكشاف بالحرم[٤].

المطلب الرابع: مذهبه في الأصول (العقيدة) والفروع (الفقه)

أ- مذهب الزمخشري في الأصول:

الزمخشري على عقيدة المعتزلة في الأصول، بل هو داع من دعاتها، مجاهر بانتسابه إليها[٥]. يقول في خطبة كتابه الكشاف: "ولقد رأيت إخواننا في الدين،من أفاضل الفئة الناجية العدلية،الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية"[٦].

---

(١) ينظر: **مقدمة الكشاف**، (١/ ٣) فقد نص عليه بهذا الاسم،وأثنى عليه كثيرًا؛ وذكره السمعاني في الأنساب، (٦/ ٢٩٧- ٢٩٨)، وأورد له بيتين جميلين في شيخه .

(٢) ينظر : **معجم الأدباء**، للحموي، (٤/ ١٩٧)؛ و**إنباه الرواة**، للقفطي، (٣/ ٢٦٨) .

(٣) ينظر : **معجم الأدباء**، للحموي، (٥/ ٤١٥)؛ و**الوافي بالوفيات**، للصفدي، (٤/ ٣٤٠) ؛ و**بغية الوعاة**، للسيوطي، (١/ ٢١٥).

(٤) ينظر : **العقد الثمين**، للحسني، (٧/ ١٣٨) .

(٥) ينظر: مصادر ترجمته،ومنها: **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، (٥/ ١٧٠) ؛ و**طبقات المفسرين**، للسيوطي، (ص١٢١).
والمعتزلة فرق شتى يجمعهم أصول خمسة خالفوا فيها الكتاب والسنة وسلف الأمة .
ونشأة المعتزلة إثر قول واصل بن عطاء : إن فاعل الكبيرة لا مسلم ولا كافر .
واعتزل مجلس الإمام الحسن البصري،وأخذ يقرر هذا المذهب،فسُمّي معتزليًّا،وأتباعه معتزلة. ينظر: **الفرق بين الفرق**، للبغدادي،(ص١٤-١٨-١٩)؛ و**الملل والنحل**، للشهرستاني، (ص٤٨)؛ و**المعتزلة وأصولهم الخمسة**، للمعتق؛ (ص١٤) .

(٦) **مقدمة الكشاف**؛ (١/ ٣) .

ويبدو أن البيئة التي عاش فيها الزمخشري وشيوخه كان لها الأثر البالغ على جعله من شيوخ المعتزلة ودعاتها[١]. ألم تقرأ قول الله تعالى الذي ذكره عن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣]. فآخر الآية يدل دلالة واضحة على تأثر الإنسان بالبيئة التي عاش فيها،وهذا شيء مشاهد معلوم .

وأما تأثر الإنسان بمن يجالسهم فهو أمر لا يحتاج إلى دليل، ومع ذلك قال الله تعالى في هذا الشأن: ﴿يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٨ - ٢٩].

وقال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مثل الجليس الصالح والسوء كحامل المسك ونافخ الكير...**»[٢] الحديث.

فكيف إذا كان هؤلاء الناس ليسوا مجرد خلاّن، وأصحاب، وإنّما علماء، يجلُّهم مجالسهم ويرى في مقالهم وفعالهم مثالًا يقتدي به. وأعجب من عقلية مثل عقلية هذا الإمام كيف لا تراجع فترجع، وكيف لا تفكّر بعقلها الفذ متجردة عما قيل وقال.

ولكن لا عجب بعد التفكر في النصوص السابقة ودلالاتها.

وادعوا من يجهل حال الزمخشري أن يقرأ بعض مسائل هذا البحث المتواضع، ومنها المسألة (٢-٤-٥-٨-١٠-١٤-١٧)[٣].

---

(١) ينظر: **جهود العلماء على تفسير الكشاف**؛ (ص٢٢) .

(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (٤/ ٣٢٣) كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك، رقم الحديث (٢١٠١)؛ ومسلم في **صحيحه**، (١٦/ ٢٧٣) كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين، ومجانبة قرناء السوء، رقم الحديث (١٤٦-٢٦٢٨) .

(٣) وينظر إلى نفيه صفة اليد عن الله، وادعائه أنها مجاز، عند قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة: ٦٤]، وكذلك فعل في الغض ب،والحياء،والوجه،والقرب،والإتيان،والمجيء؛ وينظر: **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**، (٢/ ٧٢٢-٧٢٤) إذًا الزمخشري ينفي جميع الصفات، وهذا هو التوحيد عنده هو وأشياخه. وأما مذهبه في أسماء الله فهو يثبتها من غير دلالة على الصفات.

ليعلم مدى تمسكه بعقيدة الاعتزال، وليّ أعناق نصوص القرآن والسنة للاحتجاج لها،وتقديمها على طبق من ذهب، بزخرف من القول.

ب- مذهب الزمخشري في الفروع :

من يقرأ أبيات الزمخشري التي قال فيها[1]:

إذا سألوني عن مذهبي لم أبح به ... واكتمه كتمانه لي أسلم
فإن حنفيًّا قلت قالوا بأنني ... أبيح الطلا وهو الشراب المحرم
وإن مالكياً قلت قالوا بأنني ... أبيح لهم أكل الكلاب وهم هم
وإن شافعيًّا قلت قالوا بأنني ... أبيح نكاح البنت والبنت تحرم
وإن حنبليًّا قلت قالوا بأنني ... ثقيل حلولي بغيض مجسم

قلت: من يقرأ هذه الأبيات يفهم منها، أن الزمخشري لا يحب التصريح بمذهبه في الفروع؛ لأنه ما من مذهب من المذاهب الأربعة-في نظر مخالفيها- إلا وقد وُجد فيه بعض الثغرات التي يؤاخذ بها أتباعه . ومع هذا كله فإن الزمخشري قد صرح في بعض أشعاره التي نُسبت إليه بأنه على مذهب الأحناف في الأصول والفروع فقال[2]:

وأسند ديني واعتقادي ومذهبي ... إلى حنفاء أختارهم وحنايفا
حنيفية أديانهم حنيفة ... مذاهبهم لا يبتغون الزعانفا

قلت: الرجل قليل التصريح في كشافه بما يفيد أنه على مذهب أبي حنيفة، أو على مذهب غيره، أو الانتصار لهذا أو ذاك أو التثريب على إمام من الأئمة، وهذا مما يحمد له[3].

(١) يُنظر ترجمة الزمخشري بآخر كتابه **الكشاف**، (٤/ ٢٤٨) .

(٢) ينظر: **جهود العلماء على تفسير الزمخشري**، (ص٢٤)؛ وممن صرح بأنه على مذهب الأحناف: الداوودي في **طبقات المفسرين** (٢/ ٣١٥)؛ وابن العماد الحنبلي في **شذرات الذهب**، (٤/ ٢٨٣)؛ ولا يخفاك أن أبا حنيفة رحمه الله بريء من اعتقادات المعتزلة المخالفة للكتاب والسنة .

(٣) يُنظر: **الكشاف عند آيات الأحكام من سورة البقرة ،والنساء ،والمائدة** .

المطلب الخامس: أقوال العلماء فيه :

قرأت في طائفة من المصادر فوجدت في هذا المبحث طرفين ووسطًا. طرف لا يرى إلا محاسنه، وطرف لا يرى إلا مساوئه، ووسط أشار إلى محاسنه من غير تبرئته من الزلات، وهذا مَنْ يستحق أن أذكر مقاله باختصار وفي حدود ما اطلعت عليه، لأن الله تعالى قال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[البقرة: ١٤٣]. فممن سلك منهج الوسطية، ووقفت على كلامه مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي: فإنه قال: أبو القاسم الزمخشري محمود بن عمر الخوارزمي النحوي اللغوي المفسّر المعتزلي، صاحب الكشاف والمفصّل، عاش إحدى وسبعين سنة ... كان داعية إلى الاعتزال كثير الفضائل[(١)].

وقال العلّامة الداوودي: "كان واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة متفننًا في كل علم، معتزليًا قويًّا في مذهبه، مجاهرًا به،داعية إليه، حنفيًّا، علامة في الأدب والنحو"[(٢)].

وقال القاضي ابن خلكان: "كان إمام عصره من غير مدافع. وكان معتزلي الاعتقاد، متظاهرًا به"[(٣)].

وقال فيه الإمام ابن كثير: "صاحب الكشاف في التفسير، والمفصّل في النحو، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، وقد سمع الحديث وطاف البلاد... وكان يظهر مذهب الاعتزال، ويصرح بذلك في تفسيره، ويناظر عليه"[(٤)].

وأخيرًا يُذكّر بمقالة عالم التاريخ والاجتماع القاضي ابن خلدون، فإنه بعد ذكره للقسم الثاني من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان قال: "ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من

(١) **العبر في خبر من غبر**، للذهبي، (٢/ ٤٥٥).
(٢) **طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٣١٥).
(٣) **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، (٥/ ١٦٨ – ١٧٠).
(٤) **البداية والنهاية**، لابن كثير، (١٢/ ٢١٩).

التفاسير كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق، إلاّ أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة؛ حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة"[1].

المطلب السادس : آثاره العلمية ووفاته رحمه الله تعالى .

أ- آثاره العلمية :

للعلاّمة الزمخشري مؤلفات كثيرة، منها الكبير، ومنها الصغير، ومنها متوسط الحجم، وهي لا تخرج في الغالب عن علم الشريعة، وعلم اللغة. منها (**الكشاف** - ط) و(**الفائق في غريب الحديث** - ط) و(**أساس البلاغة** - ط) و(**المفصّل** - ط) و(**المحاجات ومتمم مهام أرباب الحاجات في الأحاجي والأغلوطات**- ط) و(**القسطاس**- ط) و(**مقدمة الأدب**- خ) و(**كتاب الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب**- ط) و(**كتاب النصائح الكبار**- ط) و(**نوابغ الكلم**- ط) و(**ربيع الأبرار ونصوص الأخبار**- ط) و(**أطواق الذهب**- ط) و(**كتاب خصائص العشرة الكرام البررة** - ط) و(**مسألة في كلمة الشهادة**-ط) و(**نزهة المستأنس ونهزة المقتبس**-خ) و(**القصيدة البعوضية**- خ) و(**قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية**- خ) و(**المنهاج في أصول الدين**- خ) و(**نكت الإعراب في غريب الإعراب**- خ) و(**أعجب العجب في شرح لامية العرب**- ط) و(**الكشف في القراءات** - خ) و(**المفرد والمؤلف في النحو** - ط) و(**الدر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب** - ط) و(**رسالة التصرفات**- خ) و(**رسالة في المجاز والاستعارة** - خ) و(**المتقصى في الأمثال**) و(**مختصر الموافقة بين آل البيت والصحابة**) و(**كتاب متشابه أسماء الرواة**) و(**رسالة المساومة**) و(**الرائض في الفرائض**) و (**معجم الحدود**) و(**ضالة الناشد**) و(**كتاب عقل الكل**) و(**الأمالي في النحو**) و(**جواهر اللغة**)

(١) مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون، (ص٤٩١) .

و(**كتاب الأجناس**) و(**كتاب الأسماء في اللغة**) و(**روح المسائل سرائر الأمثال**) و(**تسلية الضرير**) و(**رسالة الأسرار**) و(**ديوان التمثيل**) و(**شرح كتاب سيبويه**) و(**شقائق النعمان**) و(**المقامات**) و(**صميم العربية**) و(**الأنموذج في النحو**) و(**شرح بعض مشكلات المفصّل**) و(**النصائح الصغار**) و(**رؤوس المسائل في الفقه**) و(**شافي العي من كلام الشافعي**) و(**ديوان الرسائل**) و(**ديوان الشعر**) و(**الرسالة الناصحة**) و(**الأمالي في كل فن**)[١].

وإذا نظرت في هذه المؤلفات، تجد أن بعضها أُعيد باسم آخر قريب من الأوّل أو بعيد، كما تجد أن بعضها عبارة عن رسالة صغيرة، وقليل منها قد لا تثبت نسبته إلى الزمخشري، وبعض ما طُبع منها طبعته قديمة والعثور على ذلك في مكتبات العالم الإسلامي بات مستحيلًا، كما يمكن أن تجد مؤلفات أُخرى غير ما ذكرت؛ لأنني لا أدعي الإحاطة بكل ما نُسب للإمام الزمخشري .

ب- وفاته رحمه الله تعالى :

مات الإمام الزمخشري، ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة[٢]، وقد تقدم أن مولده سنة سبع وستين وأربعمئة، فهو بهذا مات عن إحدى وسبعين سنة من العمر، وكانت وفاته بجرجانية[٣] خوارزم[٤].

قضى كل هذا العمر إلا قليلًا في طلب العلم ونشره، ولم تذكر المراجع التي اطلعت عليها أن له عملاً غير ذلك، فحتى الزواج عزفت نفسه عنه، فهو معدود في العلماء العزاب[٥]، وقد

(١) ينظر في مؤلفات الزمخشري: **معجم الأدباء**، للحموي، (٦/ ٢٦٩١)؛ و**هدية العارفين**، للبابـاني، (٦/ ٤٠٣)؛ و**طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٣١٥-٣١٦)؛ و**الأعلام**، للزركلي، (٧/ ١٧٨)؛ و**جهود العلماء على تفسير الكشاف**، (ص١٦-٢٢)؛ و**الزمخشري**،للحوفي، (ص٥٦-٦٣) .

(٢) تُنظر مراجع ترجمته في المبحث الأوّل ، ومنها: **الأنساب**، للسمعاني، (٦/ ٢٩٨)؛ و**معجم الأدباء**، للحموي ،(٦/ ٢٦٧٩).

(٣) جرجان مدينة كبيرة ،من مدن المشرق ،بين طبرستان وخراسان . ينظر : **معجم البلدان**، للحموي، (٢/ ١٣٩) .

(٤) يُنظرفي تحديد مكان وفاته: **الأنساب**، للسمعاني، (٦/ ٢٩٨) .

(٥) ينظر: **العلماء العزاب**، لأبي غدة، (ص٧٠-٨٠) .

ذكـر في بعـض أشـعاره أن عوضـه في البنـين مؤلفاتـه ورواتها،وذلـك خـير مـن ابـن عـاق فقـال[1]:

وحسـبي تصانيفـي وحسـبي رواتهـا ... بنـين بهـم سـيقت إليّ مطالبـي

إذا الأب لم يأمـن مـن ابـن عقوقـه ... ولا أن يعـق الابـن بعـضُ النوائـب

فـإني منهـم آمـن وعليهـم ... وأعقابهـم أرجوهـمُ للنوائـب

رحم الله الإمام الزمخشري، وجعل حسناته تغمر سيئاته يوم العرض على الله تعالى.

(١) ينظر: المرجع السابق، (ص٧٨) .

المبحث الثاني :

ترجمة موجزة[١] للإمام ابن جُزَيّ

وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو أبو القاسم،محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبدالرحمن بن يوسف ابن جُزَيّ الكلبي الغرناطي[٢]. والفقيه ابن جُزَيّ ينحدر من سلالة عربية،فهو من ولد كلب بن وبرة بن تغلب بن حُلْوان بن الحاف بن قضاعة بن مالك بن عمرو ابن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[٣].

المطلب الثاني: مولده ونشأته

وُلد أبو القاسم ابن جُزَيّ في مدينة غرناطة (سنة ٦٩٣هـ) وكانت عاصمة بلاد الأندلس في ذلك الحين[٤]. وكانت نشأة الفقيه ابن جُزَيّ في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أهل

---

(١) اختصرت في ترجمة الفقيه ابن جُزَيّ؛ لطبيعة البحث،ولأن هناك دراسات قد كتبت عنه. منها:
١- (**ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**)، لعلي بن محمد الزبيري رحمه الله تعالى (رسالة ماجستير) قدمها الباحث إلى قسم الدراسات العليا / الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . وقد طبعت في مجلدين.
٢- (**الإمام ابن جُزَيّ الكلبي وجهوده في التفسير من خلال التسهيل لعلوم التنْزيل**)، رسالة ماجستير/ قدمها الباحث: عبد الحميد محمد ندا إلى كلية أصول الدين / جامعة الأزهر .

(٢) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٠)؛ و**الدرر الكامنة**، لابن حجر، (٣/ ٤٤٦)؛ و**غاية النهاية**، لابن الجزري، (٢/ ٨٣)؛ و**الديباج المذهب**، لابن فرحون، (٢/ ٢٧٤)؛ و**طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٨٥)؛ و**نفح الطيب**، للتلمساني، (٥/ ٥١٤)؛ و**أزهار الرياض**، للتلمساني، (٣/ ١٨٥)؛ و**درة الحجال**، لابن القاضي، (٢/ ١١٧). وغرناطة – بفتح أوله وسكون ثانيه- أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس. ينظر : **معجم البلدان**، (٤/ ٢٢١)، وهي اليوم تقع جنوب إسبانيا.

(٣) هذا النسب جمعته من عدة مصادر. ينظر: **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، (ص٤٥٥)؛ و**تاريخ ابن خلدون** (٢/ ٢٤٢-٢٤٧)؛ و**نهاية الأرب**، للقلقشندي، (ص٤٠٠) .

(٤) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٠)؛ و**نفح الطيب**، للتلمساني، (٥/ ٥١٦)؛ و**ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ١٦٩)؛ وسنة الولادة من: **نفح الطيب**، للتلمساني.

الأصالة والذكاء، محمودًا، له طلب وسماع، وكان إليه النظر في أمر الغنائم ببلده[١]، وجده فقيه، علاّمة، من الوزراء[٢].

فأسرة ابن جُزَيّ، مشهورة، مشهود لها بالأصالة، والنباهة، والعلم[٣].

وهذا له أثره في توجه هذا الإمام. فقد نشأ محبًّا للعلم،حريصًا عليه، فطلبه على أعلام بلده، وعلى غيرهم من علماء المشرق والمغرب[٤].

المطلب الثالث : بعض شيوخه وتلاميذه:

أولًا: شيوخه.

تتلمذ الفقيه ابن جُزَيّ على جماعة من العلماء، اشتهروا بالفضل والعلم، نشير إلى بعضهم فيما يلي :

١. أبو جعفر، أحمد بن إبراهيم ابن الزبير الثقفي، خاتمة المحدثين، وصدر العلماء والمقرئين، انتهت إليه الرئاسة في صناعة العربية بالأندلس (ت:٧٠٨هـ)[٥].

٢. بو عبدالله، محمد بن أحمد بن داود اللخمي، المعروف بابن الكماد، إمام مشهور في القراءات، محدث فقيه، ذو حظ من العربية واللغة والأدب (ت:٧١٢هـ)[٦].

٣. أبو عبد الله، محمد بن عمر بن محمد بن رُشَيْد الفهري، خطيب، محدث متبحر في علوم الرواية والإسناد، عارف بالقراءات، وغيرها من العلوم (ت:٧٢١هـ)[٧].

(١) ينظر: **الدرر الكامنة**، لابن حجر، (١/ ٢٩٤) في ترجمة والد ابن جُزَيّ .
(٢) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٢/ ٢٥٢) فقد ذكر ذلك ابن الخطيب في شيوخ الرندي ذي الوزارتين .
(٣) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٠-٣٩٢) .
(٤) ينظر: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ١٥١) .
(٥) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (١/ ١٨٨) .
(٦) ينظر: المرجع نفسه، (٣/ ٦٠) .
(٧) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٢/ ٢٢٩) .

ثانيًا: تلاميذه.

انتفع بالإمام ابن جُزَيّ جماعة كبيرة من طلبة العلم، كان منهم العلماء، والقضاة، والوزراء، والفقهاء[١]. نذكر بعضهم فيما يلي :

أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد، ابن جُزَيّ الكلبي (ابن صاحب التسهيل) القاضي، الأديب، العلامة، قرأ على والده، ولازمه، وتأدب به (ت:٧٨٥هـ)[٢].

عبد الحق بن محمد بن عطية بن يحيى المحاربي، الفقيه الخطيب القاضي، يلتقي مع صاحب المحرر الوجيز في النسب (ت : بعد ٧٧٠)[٣].

أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، المعروف بلسان الدين ابن الخطيب، من الوزراء العلماء، كُتبت عنه المؤلفات (ت:٧٧٦)[٤].

(١) ينظر: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ٢٠٥) .
(٢) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (١/ ١٥٧)؛ و**بغية الوعاة**، للسيوطي، (١/ ٣٧٥) .
(٣) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٥٥٥) .
(٤) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٤/ ٦٣٤)؛ و**الأعلام** ، للزركلي، (٦/ ٢٣٥) .

المطلب الرابع : مذهبه في الأصول (العقيدة) والفروع (الفقه) .

أ- مذهب ابن جُزَيّ في الأصول.

الإمام ابن جُزَيّ - عليه رحمة الله تعالى - على منهج أهل السنة والجماعة، في أسماء الله الحسنى[١]، وفي الشفاعة[٢]، وفي خلق أفعال العباد[٣]، وفي إثبات رؤية الله في الدار الآخرة[٤]، وفي زيادة الإيمان ونقصانه[٥]، وفي مآل عصاة الموحدين[٦] وفي الصحب الكرام[٧]، وغير ذلك[٨]، إلا أنه في باب صفات الله تعالى اضطرب كلامه اضطرابًا كبيرًا، فهو في كتابه **(قوانين الأحكام الشرعية)** لم يذكر إلا سبع صفات، وهي التي يثبتها الأشاعرة، وذكر أن عادة المتكلمين إثبات هذه السبع[٩].

وفي التسهيل أثبت غير السبع الصفات، مثل الحياء[١٠]، والتعجب[١١]، والاستواء[١٢].

وأوَّل بعضها، مثل: اليد[١٣]، ومجيء الله يوم القيامة[١٤].

---

(١) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص٨)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ١٧-٢٠-٣١-٣٣) ؛ ولم يسلم من التأويل في بعض أسماء الله تعالى؛ ينظر: **التسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ٣١) (٣/ ٦٧) .

(٢) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٥)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ٤٧) .

(٣) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص٦)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ١٩٢) .

(٤) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٦)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ١٦٥) .

(٥) ينظر: **التسهيل**، لابن جُزَيّ، (٢/ ٦٠-٦١-٨٨)، وزيادة الإيمان عند ابن جُزَيّ ليس بالعمل ،وإنما بقوة تصديقهم، ويقينهم، وهذا بناء على ما يرى أن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان، وكل هذا خلاف ما عليه السلف .

(٦) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٦)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ١٤٤) .

(٧) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٧)؛ **والتسهيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ١١٠) .

(٨) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٨) .

(٩) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص٦). وهذه السبع هي: الحياة،والقدرة،والإرادة،والعلم،والسمع،والبصر،و الكلام والأشاعرة يثبتونها،ويذهبون إلى التأويل فيما سواها من الصفات،وينسبون أنفسهم إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ينظر: في التعريف بهم: **رسالة في الرد على الرافضة**، لمحمد بن عبدالوهاب، (ص١٦٦)؛ **والصواعق المرسلة**، لابن القيم، (٢/ ٤٠٥) .

(١٠) ينظر: **التسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ٤٢) .

(١١) ينظر: **المرجع نفسه**، (٣/ ١٦٩) .

(١٢) ينظر: **المرجع نفسه**، (٢/ ٣٤) .

(١٣) ينظر: **المرجع نفسه**، (١/ ١٨٢) .

(١٤) ينظر: **المرجع نفسه**، (١/ ٧٧) .

وأحيانًا كثيرة يذكر أنه من المتشابه، الذي يجب الإيمان به من غير تكييف[١]، وأحيانًا يذكر أقوالًا صحيحة، وأخرى باطلة، ولا يرجح، ولا يبدي رأيه[٢].

وبالإضافة على ما تقدم فهو لا يرى دخول الأعمال في مسمَّى الإيمان[٣]، والإيمان عنده هو التصديق[٤].

ولأجل هذه المخالفات، فلو ذهب ذاهب إلى القول بأن الفقيه ابن جُزَيّ من الأشاعرة في باب الصفات لم يبعد، وليس إثباته لبعض الصفات زيادة على السبع المعروفة عند الأشاعرة بحجة قاطعة على أنه ليس منهم؛ فإن أبا بكر ابن الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ) أثبت غير السبع الصفات[٥]، ولم يخرجه ذلك أن يكون أحد أئمة الأشاعرة[٦].

ب- مذهب ابن جُزَيّ في الفروع :

الإمام ابن جُزَيّ على مذهب الإمام مالك في الفروع ،يؤيد ذلك أمور :

منها: أنه معدود في أعيان مذهب الإمام مالك[٧].

ومنها: أنه قد أظهر عناية عظيمة بمذهب المالكية،من خلال كتابيه (**قوانين الأحكام الشرعية**)[٨] و(**التسهيل لعلوم التنْزيل**)[٩]. والإمام ابن جُزَيّ في جانب الفقه ذو قدم راسخة،

---

(١) ينظر: **المرجع نفسه**، (١/ ٥٨-٧٧)(٣/ ١٩٩) .
(٢) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١١)؛ و**التسهيل**، لابن جُزَيّ، (٢/ ١٥٥) .
(٣) ينظر: **التسهيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ٤٢) .
(٤) ينظر: **قوانين الأحكام الشرعية**، لابن جُزَيّ، (ص١٨) ؛و**التسهيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٦١) .
(٥) ينظر: كتابه **التمهيد**، لابن الباقلاني، (ص٤٨) ،و**موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، للمحمود (٢/ ٥٢٦-٥٥٤) .
(٦) وصفه بالأشعرية مشهور معروف. ينظر: **السير**، للذهبي، (١٧/ ١٩٢)؛و**موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، للمحمود (٢/ ٥٢٨) .
(٧) ينظر: **الديباج المذهب**، لابن فرحون، (٢/ ٢٧٤)؛ و**شجرة النور الزكية**، لمخلوف، (ص٢١٣) .
(٨) ينظر: (ص٢-٢٦-٢٧-٣٢-٣٥-٤٥-٤٦) والكتاب كله مؤلف في مذهب المالكية، وذكره لأقوال الأئمة الآخرين، إنما هو لبيان موافقتهم ،أو مخالفتهم .
(٩) ينظر: (١/ ٨٢-٨٥-٨٦-١٣٩-١٧٥) .

قال عنه ابن الأحمر (ت:٨٠٧هـ)[١]: "كان فقيهًا إمامًا ... قارب درجة الاجتهاد،وكان أحد أهل الفتيا بغرناطة"[٢].

وكتابه قوانين الأحكام الشرعية شاهد بذلك. والفقيه ابن جُزَيّ سلك مسلك الزمخشري، في عدم التعصب لمذهب إمامه . هذا ما ظهر لي من خلال تفسيره، ومن خلال بعض ما قرأت له في كتاب (**قوانين الأحكام الشرعية**).

المطلب الخامس : أقوال العلماء فيه :

قال لسان الدين ابن الخطيب (وهو أحد الوزراء المشهورين بالعلم والأدب) : "كان – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – على طريقة مثلى من العكوف على العلم، والاقتيات من حر النشب[٣]، والاشتغال بالنظر، والتقييد والتدوين، فقيهًا حافظًا، قائمًا على التدريس، مشاركًا في فنون من العربية، والفقه، والأصول، والقراءات، والحديث، والأدب،حفظةً للتفسير مستوعبًا للأقوال، جَمّاعة للكتب، حسن المجلس، ممتع المحاضرة، قريب الغور،صحيح الباطن، تقدم خطيبًا بالمسجد الأعظم من بلده على حداثة سنه، فاتفق على فضله، وجرى على سنن أصالته"[٤].

وقال ابن الأحمر: "كان خطيب الجامع الأعظم بغرناطة، وكان فقيهًا إمامًا، عالِمًا بجميع العلوم، محصّلًا، قارب درجة الاجتهاد، ودوَّن وصنَّف في كل فن، وكان أحد أهل الفتيا بغرناطة"[٥].

وقال عنه الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) : "إمام ، مقرئ ، عارف" [٦].

---

(١) إسماعيل بن يوسف بن محمد،مؤرخ أديب،غرناطي الأصل (ت:٨٠٧هـ) ينظر: **الأعلام**، للزركلي، (١/ ٣٢٩) .

(٢) ينظر: **نثير الجمان**، لابن الأحمر، (ص١٦٥-١٦٦) .

(٣) **النشب**: المال الأصيل. ينظر: **تهذيب اللغة**، للأزهري، (١١/ ٣٧٩) (نشب).

(٤) **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٠-٢١)؛ وينظر أيضًا: **نفح الطيب**، للتلمساني، (٥/ ٥١٤)؛ و**طبقات المفسرين**، للداوودي، (٢/ ٨٥) فقد نقلا ما قاله لسان الدين ابن الخطيب .

(٥) **نثير الجمان**، لابن الأحمر، (ص١٦٥-١٦٦) .

(٦) **غاية النهاية**، لابن الجزري، (٢/ ٨٣) .

المطلب السادس: آثاره العلمية واستشهاده رحمه الله تعالى .

أ- آثاره العلمية:

تنوعت آثار الفقيه ابن جُزَيّ، فمنها ما هو في القرآن وعلومه،ومنها ما هو في الفقه وأصوله،ومنها ما هو في الحديث،ومنها ما هو في العقيدة،ومنها ما هو في العربية، ومنها ما هو في التراجم والتاريخ وإليك بيان موجز بذلك:

١. (**التسهيل لعلوم التنْزيل**)[١] من أفضل المؤلفات المختصرة في علم التفسير، ذكر المؤلف منهجه في مقدمته، وذكر في أوله نبذة في علوم القرآن، لا غنى لطالب علم التفسير من الاطلاع عليها؛ إذ هي على اختصارها من أنفس ما كتب،ذكر فيها تفسير الكلمات التي تتكرر في القرآن الكريم،مرتبة على حروف المعجم،وذكر فيها أشياء كثيرة مفيدة جداً. والكتاب أفاد فيه مؤلفه من تفسير القاضي ابن عطية (**المحرر الوجيز**) إفادة عظيمة، وكذلك من كشاف الزمخشري. والكتاب (فيما اطلعت عليه) مطبوع عدة طبعات، إحداها مصورة عن الأولى، وهو يحتاج إلى تحقيق يخرجه في حلة قشيبة تليق بمكانته[٢]، وقد كُتبت حوله رسالتان علميتان[٣].

٢. (**قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية**)[٤]. وهذا الكتاب ألفه الفقيه ابن جُزَيّ في الفقه على مذهب الإمام مالك، ونبه المؤلف على أقوال الأئمة الآخرين (أبي حنيفة (ت:١٥٠هـ)، والشافعي (ت:٢٠٤هـ)، وأحمد (ت:٢٤١هـ)، وأهل الظاهر) والكتاب يقع في مجلد واحد، وهو مطبوع متداول، وقد كُتبت رسالة علمية في الجانب

(١) ينظر: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه في: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ٢١٩-٢٢٠) .

(٢) ولا يغرنك ما كُتب على الطبعة التي نشرتها (أم القرى للطباعة والنشر) بمصر مما يفيد أن الكتاب حققه/ محمد عبد المنعم اليونسي ، وإبراهيم عطوة عوض .

(٣) قد ذكرتها في أول المبحث الثاني .

(٤) نسبه إلى المؤلف: لسان الدين ابن الخطيب في **الإحاطة**، (٣/ ٢١)، ونشرته عالم الفكر بالقاهرة،وذكرت أنه حققه طه سعد ومصطفى الهواري. لكن ما ذكر فيه من الحواشي لا يكاد يتجاوز أصابع اليدين، ويبدو أن له طبعة أخرى غير هذه .

الفقهي عند ابن جُزَيّ ، من خلال هذا الكتاب[١].

٣. **(الأنوار السَّنية في الألفاظ السُّنية)**[٢] في الحديث ،أشار الزركلي(ت:١٣٩٦هـ) إلى أنه مطبوع[٣]،وذكر عنه الشيخ علي بن محمد الزبيري تفصيلات دقيقة[٤].

٤. **(تقريب الأصول إلى علم الأصول)**[٥] في أصول الفقه،مخطوط[٦].

٥. **(وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم)** .

٦. **(البارع في قراءة الإمام نافع)**.

٧. **(الفوائد العامة في لحن العامة)** .

٨. **(فهرست في تراجم العلماء)**[٧].

ب- وفاته - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - :

استشهد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في معركة طريف التي دارت بين المسلمين وعبدة الصليب وذلك ضحوة يوم الاثنين، السابع من جمادى الأولى، سنة إحدى وأربعين وسبعمائة[٨]؛ حيث فُقِدَ وهو يَشْحَذُ المسلمين، ويُحرّضهم، ويثبت بصائرهم[٩].

---

(١) عنوانها (**ابن جُزَيّ الكلبي وأثره في الفقه الإسلامي**) لسليمان أبي الريش، رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ١٣٩٥هـ؛ ينظر: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ١٨- ٢٢٥) .

(٢) نسبه إلى المؤلف لسان الدين ابن الخطيب في: **الإحاطة**، (٣/ ٢١ -٢٢) .

(٣) ينظر: **الأعلام**، للزركلي، (٥/ ٣٢٥) .

(٤) ينظر: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ٢٢٥-٢٢٩) .

(٥) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢١ - ٢٢) .

(٦) ينظر: **ابن جُزَيّ ومنهجه في التفسير**، للزبيري، (١/ ٢٢٩) .

(٧) هذه الكتب الأربعة،ذكر بعضها بعض المترجمين،واستوفى ذكرها الزركلي في: **الأعلام**، (٥/ ٣٢٥)،وسكت فلم يشر إلى أنها مطبوعة أو مخطوطة.

(٨) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٣) ؛ و**نثير الجمان**، لابن الأحمر، (ص١٦٦) .

(٩) ينظر: **الإحاطة**، لابن الخطيب، (٣/ ٢٣) .

وكان قد قال أبياتًا قبل استشهاده ،منها :

قصـدي المؤمـل في جهـري وإسراري ... ومطلبـي مـن إلهـي الواحـد البـارِ

شـهادة في سـبيل الله خالصـة ... تمحـو ذنـوبي وتنجينـي مـن النـارِ

إن المعـاصي رجـسٌ لا يطِّهرُهـا ... إلا الصـوارمُ في أيـمان كفـارِ

ثم قال: أرجو الله أن يعطيني ما سألته في هذه الأبيات فقتل في اليوم نفسه[1].

(١) ينظر: **علو الهمة** ،لمحمد المقدم، (ص٣٢٣).

الفصل الثاني:

تعقبات ابن جُزَيّ الكلبي على الزمخشري في تفسير القرآن الكريم

(دراسةً مقارنةً)

سورة آل عمران.

(١) قال الزمخشري عند قول الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢]، ميم حقها أن يوقف عليها، كما وقف على ألف ولام، وأن يبدأ ما بعدها كما تقول: واحد،اثنان، وهي قراءة عاصم[1]. وأمَّا فتحها، فهي حركة الهمزة أُلقيت عليها حين أُسقطت للتخفيف. فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها عليها،وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام، فلا تثبت حركتها؛ لأن ثبات حركتها كثباتها؟ قلت: هذا ليس بدرج؛ لأن ميم في حكم الوقف، والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنما حُذفت تخفيفاً،وألقيت حركتها على الساكن قبلها؛ ليدل عليها، ونظيره قولهم: واحد،اثنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال. فإن قلت: هلا زعمت أنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين؟ قلت: لأن التقاء الساكنين لا يُبالى به في باب الوقف، وذلك قولك: هذا إبراهيم، وداود، وإسحاق. ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لحُرّك الميمان في ألف لام ميم؛ لالتقاء الساكنين، ولما انتظر ساكن آخر. فإن قلت: إنما لم يحركوا لالتقاء الساكنين في ميم؛ لأنهم أرادوا الوقف، وأمكنهم النطق بساكنين، فإذا جاء ساكن ثالث لم يكن إلا التحريك، فحركوا. قلت: الدليل على أن الحركة ليست لملاقاة الساكن أنه كان يمكنهم أن يقولوا: واحد، اثنان، بسكون الدال مع طرح الهمزة، فيجمعوا بين ساكنين، كما قالوا: أصيمْ ومديق، فلما حركوا الدال عُلم أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير، وليست لالتقاء الساكنين.

---

(١) ذكرها أبو علي الفارسي في: **الحجة**، (٣/ ٩)، بلفظ (رُوي) منسوبة إلى عاصم وقال: فكأنّه قدّر الوقوف على الميم واستأنف (الله) فقطع الهمزة للابتداء بها. والوجه ما عليه الجماعة؛ وذكرها أبو حيان في: **البحر**، (٢/ ٣٧٤)، منسوبة إلى أبي بكر في بعض طرقه عن عاصم. ومن قبل هذين الفراء فإنه قال: وبلغني عن عاصم أنه قرأ بقطع الألف (١/ ٩). قلت: لا أعلمها عن عاصم ولا عن راوييه في كتب القراءات العشر. فالله أعلم.

فإن قلت: فما وجه قراءة عمرو ابن عبيد[١] بالكسر[٢]؟

قلت : هذه القراءة على توهم التحريك لالتقاء الساكنين ،وما هي بمقبولة[٣].

وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري، فقال: "وقرأ الجمهور بفتح الميم - هنا - في الوصل؛ لالتقاء الساكنين،نحو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]. وقال الزمخشري: هي حركة الهمزة، نُقلت إلى الميم. وهذا ضعيف؛ لأنها ألف وصل، تسقط في الدرج"[٤].

محل الخلاف في ألف لفظ الجلالة، وهل هي همزة وصل، فهي ساكنة، والميم من نطقك ألف لام ميم ساكن فيتخلص من ذلك بتحريك الميم بالفتح؛ لأن العرب لا تقف على متحرك ولا تبدأ بساكن. وهذا اختيار ابن جُزَيّ. واختار الزمخشري أن تكون ألف لفظ الجلالة همزة قطع حُذفت وألقيت حركتها على الميم وذلك للتخفيف .

وإنما فضلت التعبير بكلمة (اختار)؛ لأن الخلاف في هذه المسألة قديم، قدم المدرسة النحوية البصرية،والمدرسة النحوية الكوفية[٥].

فما اختاره ابن جُزَيّ هو قول سيبويه، وما اختاره الزمخشري هو قول الفراء، رحمة الله على الجميع[٦].

و ناقش أبو حيان الزمخشري نقاشًا طويلًا، فند فيه جميع حججه، وردها إلى أن قال: "...والذي تحرر في هذه الكلمات أن العرب متى سردت أسماء من غير تركيب مّا، كانت

(١) عمرو بن عبيد بن باب، أحد رؤوس المعتزلة المتقدمين(ت:١٤٤هـ)، ينظر: **المنية والأمل**، للزيدي، (ص٢٢)؛ **وميزان الاعتدال**، للذهبي، (٢/ ٢٩٥) .

(٢) من مختصر في شواذ القرآن كما عند ابن خالويه (ص١٩)؛. وقد أجازها الأخفش لغة في: **معاني القرآن**، (١/ ١٧٢)؛ ورد عليه العلماء ما ذهب إليه ومنهم العكبري في **التبيان**، (١/ ٢٣٥) .

(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (١/ ١٧٣) وفيه (وما هي بمقولة)؛ والتصحيح من: **البحر**، لأبي حيان، (٢/ ٣٧٤) .

(٤) **التسهيل لعلوم التنْزيل**، لابن جُزَيّ، (١/ ١٧٧) .

(٥) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، للأنباري، (٢/ ٧٤١- ٧٤٥) .

(٦) ينظر: **كتاب سيبويه**، (٤/ ١٥٤) ؛ **ومعاني القرآن**، للفراء، (١/ ٩) .

تلك الأسماء مسكنة الآخر، وصلًا ووقفًا،فلو التقى آخر مسكن منها بساكن آخر حُرّك لالتقاء الساكنين، فهذه الحركة التي في ميم ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ - ٢]، هي حركة التقاء الساكنين"[١]. وتبع أبا حيان تلميذُه تاج الدين الحنفي فلخص ما قاله شيخه ولم يرد عليه في شيء من ذلك[٢].

أما تلميذه السمين الحلبي فناقشه في بعض المواضع التي ردَّ بها على الزمخشري، إلّا أن مجمل كلامه يدل على التسليم بجوهر القضية ولبها وهو أن ألف لفظ الجلالة ألف وصل تسقط في درج الكلام[٣].

وبعد : فالإنصاف يقضي بأن هذه المسألة محل خلاف كبير بين مدرسة البصرة والكوفة كما أشرت من قبل .

وقد أشار إلى الخلاف من غير تثريب على أحد الفريقين أئمة كبار، من أمثال الزجاج، والنحاس، والأزهري، ومكي، وابن الجزري[٤].

ولو لم يكن كل من القولين محتملًا وصحيحًا، لما وسع هؤلاء السكوت .

ولا ننسى أن أكثر إخواننا الأندلسيين، من المفسرين هواهم بصري، لأسباب لا يحتمل هذا البحث ذكرها[٥].

وقد تعجب إذا قلت: إنني أميل إلى ما ذهب إليه إخواننا المغاربة للأسباب التالية :

١. في بعض محاجة الزمخشري تكلّف أضعف حجته، وتوضيح ذلك في كلام أبي حيان،فراجعه .

(١) ينظر : **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٢/ ٣٧٤-٣٧٦) .
(٢) يُنظر : **الدر اللقيط**، لتاج الدين الحنفي، (٢/ ٣٧٤-٣٧٦) .
(٣) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٣/ ٦-١٢) .
(٤) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (١/ ٣٧٣)؛ و**إعراب القرآن**، للنحاس، (١/ ٣٥٣-٣٥٤)؛ و**علل القراءات**، للأزهري،(١/ ١٠٥)؛و**مشكل إعراب القرآن**،لمكي(١/ ١٤٨)؛و**النشر في القراءات العشر**،لابن الجزري،(١/ ٤١٥).
(٥) ينظر: **مدرسة التفسير في الأندلس**،لمصطفى المشني، (ص٦٠٧) .

٢. ما ذهب إليه ابن جُزَيّ هو قول جمهور العلماء[١]، ولاشك أن رأي الأكثر هو الأقرب إلى الصواب، أن لم يكنه .

٣. ولأنه يلزم على اختيار الزمخشري أن الهمزة تذهب وتبقى .

٤. نعم تذهب؛ لأنهم يقولون: تسقط. وتبقى لأنهم؛ يقولون : تلقى حركتها على الميم. وهذا تناقض دعا أبا علي الفارسي إلى عدم موافقتهم ، وتبعه ابن عطية الأندلسي[٢].

٥. أضعف اختيار الزمخشري وقوع التناقض منه، ففي الكشاف يقول إنها همزة قطع كما رأيت – ولكنه ذكر الآيتين ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ١ - ٢]، في كتابه المفصّل وجعلها من باب همزة الوصل[٣].

فإن قلت: هذا مما يحمد لمحمود؛ إذ إنه رجع إلى الحق لما تبين له .

قلت: نعم لو نص على رجوعه،أو أشار إليه،أما أن يذهب في كتاب إلى رأي، ثم يخالفه في آخر من غير إشارة ففيه نظر.

(١) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٣/ ٦)، فقد حكاه عن الجمهور .
(٢) ينظر: **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، (٣/ ٩) ؛ و**المحرر الوجيز**، لابن عطية، (١/ ٣٩٧) .
(٣) ينظر: **المفصّل مع شرحه**، لابن يعيش، (٩/ ١٢٣)؛ وقد أشار إلى هذا العلامة الآلوسي في **روح المعاني**، (٢/ ٧٤) ووصف فعل الزمخشري بالمضطرب .

سورة الأعراف

(٢) ذكر الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أشياء كثيرة، منها حجتان على نفي رؤية الله تعالى،في الدنيا والآخرة، أحسبهما من أقوى أدلة المعتزلة فقال: "ما كان طلب الرؤية إلّا ليكبت هؤلاء، الذين دعاهم سفهاء وضلالًا، وتبرأ من فعلهم، وليلقمهم الحجر؛ وذلك أنهم حين طلبوا الرؤية أنكر عليهم، وأعلمهم الخطأ، ونبههم على الحق فلجّوا وتمادوا في لجاجهم، وقالوا: لا بد ولن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة، فأراد أن يسمعوا النص من عند الله باستحالة ذلك وهو قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ليتيقنوا، وينزاح عنهم ما دخلهم من الشبهة، فلذلك قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف:١٤٣]... وتفسير آخر وهو أن يريد بقوله: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ عرفني نفسك تعريفاً واضحًا جليًّا، كأنها إراءة في جلائها بآية مثل آيات القيامة، التي تضطر الخلق إلى معرفتك ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ أعرفك معرفة اضطرار، كأني انظر إليك، كما جاء في الحديث «**سترون ربكم، كما ترون القمر ليلة البدر**»[(١)]، بمعنى ستعرفونه معرفة جليّة،هي في الجلاء كإبصاركم القمر، إذا امتلأ واستوى ..."[(٢)]. وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري، فقال: "واستدلت الأشعرية[(٣)] بذلك[(٤)] على أن رؤية الله جائزة عقلًا، وأنها لو كانت محالًا لم يسألها موسى؛ فإن الأنبياء - عليهم السلام - يعلمون ما يجوز على الله وما يستحيل" .

وتأول الزمخشري طلب موسى للرؤية بوجهين:

أحدهما: أنه إنما سأل ذلك تبكيتًا لمن خرج معه من بني إسرائيل الذين طلبوا الرؤية،فقالوا: أرنا الله جهرة،فقال موسى: ذلك ليسمعوا الجواب بالمنع فيتأولوا[(٥)].

---

(١) ينظر تخريجه في آخر هذه المسألة .

(٢) **الكشاف**، للزمخشري، (٢/ ٨٩ - ٩٠ - ٩٢)؛ ومن أراد أن يقف على سب الزمخشري وهجائه لمخالفيه في هذه المسألة فلينظر **كشافه**، (٢/ ٩٢)، وما كنت أظن الرجل ينْزل إلى تلك الدرجة، حتى رأيت ذلك بعيني .

(٣) تقدم التعريف بالأشاعرة ، في الفصل الأول المبحث الثاني، المطلب الرابع في الحاشية .

(٤) يعني بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٥) هكذا في أكثر من نسخة من نسخ **التسهيل** (فيتأولوا) ولو كان ابن جُزَيّ ينقل كلام الزمخشري بحروفه لصححت من

والآخر: أن معنى ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] عرفني نفسك تعريفًا واضحًا جليًّا. وكلا الوجهين بعيد، والثاني أبعد وأضعف؛ فإنه لو لم يكن المراد الرؤية لم يقل له: ﴿ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]"[١].

مسألة رؤية الله يوم القيامة وقع فيها الخلاف بين أهل السنة[٢] والمعتزلة[٣]، فأهل السنة يثبتون ذلك لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة،والمعتزلة ينفون ذلك ويؤولون نصوص الكتاب والسنة الدالة عليه بما يوافق معتقدهم .

ولو كان للمعتزلة أدلة صريحة على ما ذهبوا إليه لعذروا في ذلك، ولأبديت وجهة صوابهم في المسألة .

ولكنه التأويل ولي أعناق النصوص. والزمخشري أطال في تأويل الآية بكلام أبدى فيه وأعاد[٤]، ولكنه في حقيقته ﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [النور: ٣٩]. وقد أشار الرازي وأبو حيان وغيرهما من العلماء إلى ما في تأويل الزمخشري للآية من مجانبة الحق والصواب[٥].

وقصد إلى تفنيد شبهاته وتأويلاته ابن المنيّر في كتابه الانتصاف، فقف عليه[٦]؛ لأن هذه الورقات لا تحتمل التطويل .

الكشاف، ولكنه يذكر معنى ما قاله ، ولعل الكلمة (فيتأدبوا) أو (فيتوبوا) .

(١) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٢/ ٨٠) .

(٢) أهل السنة هنا يشمل من هم على منهج السلف والأشاعرة فإن الأشاعرة وافقوا السلف في جملة اعتقاد أن الله يُرى يوم القيامة .

(٣) التعريف بالمعتزلة و بأصولهم مرّ في الفصل الأول، فارجع إليه في ترجمة الزمخشري في المطلب الرابع،في الحاشية.

(٤) ينظر: **الكشاف**، للزمخشري، (٢/ ٨٩-٩٢) .

(٥) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (١٤/ ١٨٧ - ١٨٨)؛ و**البحر المحيط**، لأبي حيان، (٤/ ٣٨٣)؛ و**روح المعاني**، للآلوسي، (٥/ ٤٧-٥٢).

(٦) ينظره بحاشية **الكشاف**، (٢/ ٨٩-٩٢) .

أما أعظم تأويلاته للآية فهما ما ذكرهما ابن جُزَيّ وردهما كما ترى ولكنه بين بطلان التأويل الثاني؛ لأنه أبعد وأضعف وهو كذلك ويدل على بطلانه وضعفه وجوه غير ما ذكر ابن جُزَيّ .

الأول : أن الله سبحانه وتعالى قال:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[الأعراف: ١٧٢]، وموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من هذه الذرية ، بل هو من أفضل من بقي على هذا العهد والشهادة. فكيف يقول المعتزلي: إن موسى أراد عرفني نفسك تعريفًا واضحًا جليًّا؟!!

الثاني: يقال: هب إن معنى الآية ما ذكرت أفلم يحصل هذا التعريف الواضح الجلي بكلام الله له،وأنه أراه من الآيات ما لا غاية بعدها،كالعصا واليد البيضاء والطوفان والجراد والقمّل والضفادع والدم،وإظلال الجبل[١].

الثالث : أن الزمخشري ترك صريح الآية ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَۚ﴾[الأعراف: ١٤٣]، وذهب إلى تقديرات لا دليل عليها[٢]،وهذا شأن كل مبتدع،تدمغه الحجة،فيبحث عن تأويلات أوهى من بيت العنكبوت .

أما **الوجه الأول** في تأويل الزمخشري فرد عليه ابن المنيّر فقال: "فالحق أن موسى- إنما طلب الرؤية لنفسه،لعلمه بجواز ذلك على الله تعالى،والقدرية[٣] يجبرهم الطمع ويجرؤهم حتى

(١) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (١٤/ ١٨٨) .

(٢) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (١٤/ ١٨٨) .

(٣) القدرية هم الذين ينفون أن يكون الله – تبارك وتعالى – قدّر الشر،ويزعمون أن الأمر أُنف،أي لم يسبق به قدر ولا علم من الله،وإنما يعلمه بعد وقوعه. وهذا شر مقال على الله،نعوذ بالله من ذلك. والقدرية فريقان . غلاة وهم الذين ينكرون علم الله وكتابه السابقين – وهؤلاء كفرهم الأئمة – الفريق الثاني (وهم جمهورهم) ينكرون عموم المشيئة والخلق،وهؤلاء مبتدعون . وتسمّى المعتزلة قدرية؛ لأن من أصولهم الخمسة العدل،ويعنون بذلك نفي تقدير الله لكل شيء. ينظر: **مقالات الإسلاميين**،لأبي الحسن الأشعري، (ص٤٣٠ - ٥٤٩)؛ **والفصل**، لابن حزم، (٣/ ٢٢)؛

يرومـوا أن يجعلـوا موسـى - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - كان عـلى معتقدهـم، ومـا هـم حينئـذ إلا ممـن آذوا موسـى، فـبرأه الله ممـا قالـوا، وكان عنـد الله وجيهًـا.

وأمـــا قولـــه - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ -: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعـراف: ١٥٥]، تبريًّـا مـن أفاعيلهـم، وتسـفيهًا لهـم وتضليـلًا لرأيهم،فـلا راحـة للقدريـة للاستشـهاد بـه عـلى إنـكار موسـى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لجـواز الرؤيـة، فـإن الـذي كان الإهـلاك بسـببه إنـما هـو عبـادة العجـل في قـول أكثـر المفسريـن. ثـم وإن كان السـبب طلبهـم للرؤيـة فليـس لأنهـا غـير جائـزة عـلى الله، ولكـن لأن الله تعـالى أخـبر أنهـا لا تقـع في دار الدنيـا، والخـبر صـدق وذلـك بعـد سـؤال موسـى للرؤيـة فلـما سـألوا وقـد سـمعوا الخـبر بعـدم وقوعهـا، كان طلبهـم خـلاف المعلـوم تكذيبًـا للخـبر، فمـن ثـم سـفههم موسـى - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - وتـبرأ مـن طلـب مـا أخـبر الله أنـه لا يقـع. ثـم ولـو كان سـؤالهم للرؤيـة قبـل إخبـار الله تعـالى بعدم وقوعها، فإنما سـفههم موسـى - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - لاقتراحهم عـــلى الله هـــذه الآيـــة الخـــاصة، وتـــوقيفـــهم الإيـــمان علـــيها، حيـــث قـــالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقـرة:٥٥]، ألا تـــرى أن قـــولهـــم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠]، إنـــما سـألوا فيـه جائـــزًا، ومـــع ذلـك قُرعـوا بـه؛ لاقتراحهـم عـلى الله مـا لا يتوقـف وجـوب الإيـمان عليـه. فهـذه المباحـث الثلاثـة توضـح لـك سـوء نظـر الزمخـشري بعـين الهـوى، وعمايتـه عـن سـبيل الهـدى، والله الموفـق"[1].

وبعـد الإجابـة عـن هـذه الشـبه، نقـول دلـت نصـوص القـرآن والسـنة المتواتـرة عـلى أن الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ - يُـرى في عرصـات القيامـة[2]، ويـراه المؤمنـون رؤيـة خاصـة في الجنـة، بـل رؤيتـه أعظـم نعيـم أهـل الجنـة .

ومنهـاج السـنة، لابـن تيميـة، (١/ ٣٠٨ - ٣٠٩)؛ ومجمـوع الفتـاوى، لابـن تيميـة، (١٣/ ٣٦- ٣٨)،(٧/ ٣٨٥)؛ وشرح العقيـدة الطحاويـة، لابـن أبي العـز، (١/ ١٣٤)؛ ومذهـب الإسـلاميين، لعبـد الرحمـن بـدوي، (١/ ٩٧) .

(١) الانتصاف بحاشية الكشاف، لابن المنير، (٢/ ٨٩-٩٠) .

(٢) ينظـر: الأقـوال في رؤيـة أهـل الموقـف لربهـم في: حـادي الأرواح، لابـن القيـم، (ص٣٢٩)، وباختصـار فهـي ثلاثـة. **الأول**: لا يـراه إلّا المؤمنـون. **والثـاني**: يـراه جميـع أهـل الموقـف ثـم يحتجـب عـن الكفـار . **والثالـث** : يـراه المؤمنـون والمنافقـون دون الكفـار.

فمن الآيات هذه ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾[الأعراف: ١٤٣].

وقد بين العلماء الدلالة من هذه الآية بوجوه، أذكرها لك باختصار:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال.

الثاني: أن الله سبحانه لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالاً؛ لأنكره عليه.

الثالث: أنه أجاب بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل: لا تراني، ولا أني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمّله.

الرابع: أن الله - سبحانه وتعالى - قادر على أن يجعل الجبل مستقراً مكانه، وليس هذا بممتنع في مقدوره بل هو ممكن، وقد علّق به الرؤية،ولو كانت محالاً في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته.

الخامس: قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى، فإنه إذا جاز أن يتجلّى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلّى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامته، ويريهم نفسه؟!

السادس: أن ربه - سبحانه وتعالى - قد كلمه منه إليه، وخاطبه وناجاه وناداه، ومن جاز عليه التكلّم والتكليم، وأن يسمع مخاطبة كلامه معه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز[1].

ومن الأدلة الصريحة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]. فناظرة الأولى بمعنى ناعمة غضة حسنة، وناظرة الثانية من النظر إلى خالقها ومالك أمرها، كما سيأتي في الأحاديث الثابتة[2].

(١) تنظر هذه الوجوه في: كتاب **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لابن القيم، (ص٣٢٧- ٣٢٨)؛ و**شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز، (١/ ٢١٣- ٢١٤).

(٢) ينظر: **فتح القدير**، للشوكاني، (٥/ ٤٠٧).

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس: ٢٦]. ثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسّر الزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم في الجنة(١). وقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[ق: ٣٥]. جاء تفسير الزيادة عن بعض الصحابة بأنها النظر إلى وجه الله عز وجل(٢).

وأما الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدالة على الرؤية فمتواترة، منها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «**أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **هل تضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا. قال: فإنكم ترونه كذلك**» أخرجاه في الصحيحين(٣).

ومنها حديث جرير بن عبد الله البجلي قال:«**كنا جلوسًا مع النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة،فقال: إنكم سترون ربكم عِيانًا،كما ترون هذا،لا تضامّون في رؤيته**». أخرجاه في الصحيحين(٤). وتأويل الزمخشري للحديث بقوله: "ستعرفونه معرفة جلية...". تأويل باطل يرده قوله: "عِيانًا" . وأنا لا أُريد أن أطيل على القارىء الكريم في مسألة الرؤية فهي محل إجماع بين أهل السنة لأدلة يقطع المسلم بثبوتها ودلالتها(٥).

(١) ينظر: **صحيح مسلم**، الحديث رقم (١٨١) .

(٢) يُنظر : **جامع البيان**، للطبري، (٦/ ٥٤٩)؛ و**تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، (٢/ ٤١٥)؛ و**مجمع الزوائد**، للهيثمي، (٧/ ١١٢)؛ و**تفسير الإمام ابن أبي العز جمعًا ودراسة**، مجلّة الجامعة الإسلامية،العدد (١٢١)،(ص ٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (١٣/ ٤١٩)، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾... برقم (٧٤٣٧)؛ ومسلم في **صحيحه**، (٣/ ٢٣)، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، برقم (١٨٢) .

(٤) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (٢/ ٣٣)، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، برقم (٥٥٤) ؛ ومسلم في **صحيحه**، (٥/ ١٨٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، برقم (٦٣٣) .

(٥) وإن شئت مزيد بيان حول مسألة الرؤية فينظر: **صحيح البخاري**، (١٣/ ٤١٩)، و**كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب**، لابن خزيمة، (ص١٧٢) وما بعدها؛ و**كتاب السنة**، لعبدالله ابن الإمام أحمد، (١/ ٢٢٩) وما بعدها؛ و**جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٣٤٣-٣٤٤)؛ و**معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ٢٥٣)؛ و**إعراب القرآن**، للنحاس، (٥/ ٨٤-٩٢)؛ و**نكت القرآن الدالة على البيان**،لمحمد القصاب، (ص٤-٤٥٤)؛ و**الشريعة**، للآجري،(ص٢٥١) وما بعدها؛ و**تفسير القرآن**، للسمرقندي، (٣/ ٤٢٧)؛ و**شرح أصول اعتقاد أهل السنة**، للالكائي، (٣/ ٤٥٤) وما بعدها؛ و**الوسيط**، للواحدي، (٤/ ٣٩٣)؛ و**تفسير القرآن**، للسمعاني، (٦/ ١٠٦) وما بعدها؛ و**معالم التنْزيل**، للبغوي، (٤/ ٤٢٤)؛ و**تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، (٤/ ٤٥١) .

سورة هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

(٣) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] "وقرأ عليّ - (ابنها) والضمير لامرأته. وقرأ محمد بن عليّ وعروة بن الزبير (ابنهَ) بفتح الهاء،يريدان[١] (ابنها) فاكتفيا بالفتحة عن الألف. وبه يُنصر مذهب الحسن. قال قتادة: سألته، فقال: والله ما كان ابنه. فقلت: إن الله حكى عنه ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥]، وأنت تقول: لم يكن ابنه،وأهل الكتاب لا يختلفون في أنه كان ابنه. فقال: ومن يأخذ دينه من أهل الكتاب،واستدل بقوله: ﴿مِنۡ أَهۡلِي﴾ ولم يقل: مني. ولنسبته إلى أمه وجهان.

أحدهما: أن يكون ربيبًا له كعمر ابن أبي سلمة لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأن[٢] يكون لغير رشدة،وهذه غضاضة،عُصمت منها الأنبياء - عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ-"[٣].

وتعقب ابن جُزَيّ ما ظنه قولًا للزمخشري، فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾ [هود: ٤٦]: "أي ليس من أهلك الذين وعدتك بنجاتهم؛ لأنه كافر.

وقال الزمخشري: لم يكن ابنه ،ولكنه خانته أمه ، وكان لغير رشدة .

وهذا ضعيف؛ لأن الأنبياء -عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ- قد عصمهم الله من أن تزني نساؤهم، ولقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢].

﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ [هود: ٤٦] فيه ثلاثة تأويلات على قراءة الجمهور[٤].

أحدها: أن يكون الضمير في (إنه) لسؤال نوح نجاة ابنه .

---

(١) تحرفت في بعض النسخ إلى (يريد أن) .

(٢) هكذا في النسخ التي وقفت عليها (وأن يكون) ولعل الصواب (أو أن يكون) .

(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (٢/ ٢١٧) .

(٤) وهي بفتح الميم ورفع اللام منونة ورفع الراء ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ ينظر: **المبسوط في القراءات العشر**،للنيسابوري، (ص٢٣٩)؛ و**النشر**، لابن الجزري، (٢/ ٢٨٩) ؛ و**غيث النفع**،للصفاقسي، (ص٣٠٨) .

والثاني: أن يكون الضمير لابن نوح،و﴿عَمَلٌ﴾ مصدر وصف به مبالغة،كقوله: رجل صوم. وقرأ الكسائي ﴿عَمِلَ﴾ بفعل ماض[١] ﴿غَيْرَ صَٰلِحٍ﴾ بالنصب، والضمير على هذا لابن نوح بلا إشكال"[٢].

أقول: ما ذكره ابن جُزَيّ توجيه حسن،وأدلته التي ذكرها قويّة ورد لذلك القول الضعيف.

لكن الزمخشري ليس قوله ما قُوّله، بل قوله موافق لما ذهب إليه ابن جُزَيّ. وإنما رأى نقله لقول الحسن فظنه له . أو أنه -ابن جُزَيّ- رأى توجيه الزمخشري للقراءة الشاذة (ابنها) فألزمه ما ذكره في الوجه الثاني . والزمخشري لا يلزمه ذلك الوجه؛ لأنه قد اعترض عليه بقوله: "وهذه غضاضة،عُصمت منها الأنبياء – عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ –"[٣].

ومما يُقطع به أن الزمخشري لا يرى هذا القول قولُه في الآية التي في سورة التحريم ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾[التحريم:١٠]: "فإن قلت: ما كانت خيانتهما؟ قلت: نفاقهما وإبطانهما الكفر وتظاهرهما على الرسولين، فامرأة نوح قالت لقومه: إنه مجنون، وامرأة لوط دلت على ضيفانه. ولا يجوز أن يراد بالخيانة الفجور؛ لأنه سمج في الطباع، نقيصة عند كل أحد، بخلاف الكفر، فإن الكفار لا يستسمجونه، بل يستحسنونه، ويسمونه حقًّا. وعن ابن عباس - ما - ما بغت امرأة نبي قط"[٤]. فتبين بما ذكرت لك من أدلة أن تعقّب ابن جُزَيّ غير وارد على محمود .

---

(١) ومع الكسائي يعقوب الحضرمي. ينظر: **المبسوط في القراءات العشر**، للنيسابوري، (ص٢٣٩)؛ **والنشر**، لابن الجزري، (٢/ ٢٨٩)؛ **وإتحاف فضلاء البشر**، للدمياطي، (ص٢٥٦- ٢٥٧).

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٢/ ١٩٤)؛ وينظر: في توجيه القراءتين: **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، (٤/ ٣٤١-٣٤٢)؛ **وحجة القراءات**، لابن زنجلة، (ص٣٤١- ٣٤٢) .

(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (٢/ ٢١٧).

(٤) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١١٨)؛ والأثر الذي نسبه الزمخشري لابن عباس أخرجه الطبري في **جامع البيان**، (١٢/ ١٦١)، بإسناده عن الضحاك، ولم يخرجه عن ابن عباس، ولكنه أخرج عنه أنه قال: كانت امرأة نوح تقول للناس: إنه مجنون، وكانت امرأة لوط تدل على الضيف، وذكر ابن حجر هذا الأثر ومن خرّجه،وما ذكر فيه جرحاً. ينظر: **الكافي الشاف**،الملحق بآخر الكشاف،لابن حجر، (ص١٧٦) .

سورة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

(٤) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم: ١٠]: "إلى وقت قد سمّاه الله، وبيّن مقداره، يبلغكموه إن آمنتم، وإلّا عاجلكم بالهلاك قبل ذلك الوقت"[(١)] وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري، فقال: "قال الزمخشري وأهل مذهبه من المعتزلة: معناه يؤخركم إن آمنتم إلى آجالكم، وإن لم تؤمنوا عاجلكم بالهلاك قبل ذلك الوقت. وهذا بناء على قولهم بالأجلين. وأهل السنة يأبون هذا، فإن الأجل عندهم واحد محتوم"[(٢)].

هذا معتقد المعتزلة، قاله القاضي عبد الجبار المعتزلي[(٣)]، ونسبه إليهم علماء أهل السنة[(٤)]، وهو واضح من كلام الزمخشري؛ فإن مقتضى كلامه أن لهم أجلًا بالإيمان، ولكن كفرهم قصّر بهم عن هذه الآجال المضروبة. وهذا قول بالأجلين. وسبب هذا المعتقد الباطل قولهم: إن الله لم يقدر الشر، وإنما قدّر الخير،ونصوص الكتاب والسنة ترد هذا المعتقد، وتنادي بخلافه،منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٥٦].

ورد الله عليهم فقال:

﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران:١٥٦].

وقال تعالى:

﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤].

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٢/ ٢٩٥).

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٢/ ٢٥٤).

(٣) في كتابه **متشابه القرآن**، (١/ ١٧٠).

(٤) منهم الأشعري في **مقالات الإسلاميين**، (ص٢٥٦-٢٥٧)؛ والبغدادي في **أصول الدين**، (ص١٤٣)؛ وابن حزم في **الفصل**، (٣/ ٨٤)؛ والقرطبي في **الجامع الأحكام القرآن**، (٤/ ٢٢٧)، (٧/ ٢٠٢).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [نوح: ٤]. وقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**قدّر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة،وكان عرشه على الماء**»(١). وقال أيضًا: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء،وخلق السموات والأرض**»(٢). وقد رد عليهم العلماء في هذا، وفنّدوا شبههم(٣).

وأحسن ما رأيت ذلك مختصرًا جامعًا كلام الإمام محمد بن علي القصاب الكرجي - فإنه قال: "قوله تعالى إخباراً عن نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ:

قال تعالى ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوۡ كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

حجة على المعتزلة والقدرية فيما يزعمون أن المقتول ميت بغير أجله، فالأجل المؤجل من الموت لا تقدم فيه، ولا تأخر. فإن قيل: فما معنى قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**صلة الرحم تزيد في الأجل؟**»(٤).

قيل: معناه تزيد في الأجل الذي أُجّل بغير صلة الرحم، كأنه قد سبق في القضاء أن يُوهب لواصلي الأرحام عُمُرًا يكون زيادة في أعمارهم،كما سبق فيه أنه يهب آدم لداود -عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ- أربعين عامًا من عمره ،تكون زيادة في عمر داود ،ونقصانًا من عمر آدم -عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ -(٥). وهو

(١) أخرجه مسلم في **صحيحه**، (١٦/ ٣١٠) ، كتاب القدر،باب حجاج آدم وموسى -عَلَيۡهِمَا ٱلسَّلَامُ-، رقم الحديث (١٦-٢٦٥٣).
(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (٦/ ٢٨٦) كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾... [الروم: ٢٧]، رقم الحديث (٣١٩١) .
(٣) ينظر: **أصول الدين**، للبغدادي، (ص١٤٣)؛ **والفصل**، لابن حزم، (٣/ ٨٤)؛ **ومجموع الفتاوى**، لابن تيمية، (٨/ ٥١٦-٥١٨)؛ **والعقيدة الطحاوية**، (٢/ ٣٥٣).
(٤) أخرجه القضاعي في **مسنده**، (١/ ٩٣)؛ وأبو يعلى في **مسنده**، (٧/ ١٣٩)؛ والطبراني في **المعجم الكبير**، (٨/ ٢٦١) وقال الهيثمي في **مجمع الزوائد**، (٣/ ١١٥): إسناده حسن .
(٥) هبة آدم لداود،حديث **أخرجه الترمذي**، (٥/ ٢٦٧) كتاب التفسير،باب ومن سورة الأعراف، رقم الحديث (٣٠٧٦) وقال: حديث حسن صحيح؛ وأخرجه الحاكم في **المستدرك**، (٢/ ٣٢٥) وقال: حديث صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي؛ وأخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، (١/ ٢٥١) وغيرها .

مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أرأيت ما نعمله من الأعمال،أهو في أمر قد فرغ منه؟[1]. قيل له : يا رسول الله ففيم العمل ؟!. قال: «**اعملوا فكل ميسر لما خُلق له**»[2].

فكان القضاء بموهبة آدم لداود كان سابقاً فتيسّر لما خلق له، فزيد في عمره.

وقد رُوي (أن الزنا ينقص من العمر)[3] فهو على ما ذكرناه من تقدم القضاء به، وهذا معنى قول الله – عز وجل –: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾[فاطر: ١١]، فيزاد فيه فضيلة الرحم، وينقص منه بالزنا،كما أدّاه الخبر،وبما شاء الله من الأعمال، التي لم يؤدها الخبر. وكذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما حين سُئل عن قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الدعاء يرد القضاء**»[4].

فقال: هو من القضاء أن يرد الدعاء القضاء[5].

فكل هذه الأشياء منتظمة مؤتلفة، غير مختلفة، لا تشكل على أفهام العلماء بالله وبأمره ومنهاه سبحانه .

---

(١) لم أر السؤال من قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما اطلعت عليه . وإنما من قول أحد الصحابة .

(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (١٣/ ٥٢١)، كتاب التوحيد،باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، رقم الحديث (٧٥٥٢)؛ ومسلم في **صحيحه**، (١٦/ ٣٠١) كتاب القدر،باب كيفية خلق الآدمي في بطنه أمه ... رقم الحديث (٧) .

(٣) أخرجه الخرائطي في **مساوئ الأخلاق**،(ص٢٢٠) وقال محققه: إسناده ضعيف؛ وأخرجه البيهقي في **شعب الإيمان**، (٤/ ٣٧٩ – ٣٨٠)، وقال: هذا إسناد ضعيف؛ وأخرجه الخطيب في **تاريخ بغداد**، (١٢/ ٤٩٣) وقال: رجال إسناد هذا الحديث كلهم ثقات،كعب البلخي سيء الحال .

(٤) **أخرجه الترمذي**، (٤/ ٤٤٨) كتاب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، رقم الحديث (٢١٣٩)؛ **وابن ماجه** (١/ ٣٥) المقدمة،باب في القدر،رقم الحديث (٩٠)؛ وأحمد في **المسند**، (٥/ ٢٧٧) وغيرها؛ وابن أبي شيبة في **الكتاب المصنف**، (١٠/ ٤٤١ – ٤٤٢)؛ والطحاوي في **مشكل الآثار**، (٤/ ١٦٩)؛ وابن حبان في **صحيحه مع الإحسان**،(٣/ ١٥٣)؛ والحاكم في **المستدرك**، (١/ ٤٩٣)؛ والبغوي في **شرح السنة**، (١٣/ ٦)؛ والحديث صححه الحاكم،ووافقه الذهبي؛ وأورده الألباني في **الصحيحة** (١/ ٣٣٦) .

(٥) لم أقف عليه عن ابن عباس، لكن ورد معناه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن رجلًا أتى النبي فقال: يا رسول الله أرأيت رقى نسترقيها، ودواء نتداوى به،تقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئًا؟ فقال: «**هي من قدر الله**». أخرجه الترمذي في **السنن**، (٤/ ٤٥٣) كتاب القدر، باب ما جاء لا ترد الرقى ولا الدواء من قدر الله شيئًا، رقم الحديث (٢١٤٨)؛ وأخرج معناه الطبراني في **المعجم الكبير**، (١٢/ ١٦٩) وفي سنده رجل متكلم فيه؛ ينظر: **مجمع الزوائد**، للهيثمي، (٥/ ٨٥) .

فإن قيل: فما معنى قول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، حين أخبر عن ربه في قاتل النفس: «**إن عبدي بادرني بنفسه فحرمت عليه الجنةِ**»[(١)]، وقوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ للسائل حين ألقى إليه التمرة: «**خذها لو لم تأتها لأتتكِ**»[(٢)]. قيل: معناه أن الله - تبارك وتعالى - قضى أجل الموت، وقضى مبلغ الرزق وحدّه ومقداره فيحرص قاتل النفس على ما يتزين له من قتلها، فيرى أنها لا تموت إن لم يقتلها، وينسى الأجل المقدور فيقحم على السبب الذي جعل لموته، ويقحم طالب الرزق على السبب الذي قضى، ويرى لشدة حرصه وجشعه أنه مدركه بسعيه .

فاعلمه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن ليس إتيانه الذي ساق إليه التمرة، ولكن ساقها إليه ما سبق له من تقدير ربه، وجعله إياها من رزقه، وهكذا قاتل نفسه قدّر أن يبادر أجله، ولم يعلم أن فعله بنفسه ليس هو الذي أماتها، وإنما أماتها أجله المكتوب عليه من فعله بنفسه، فَحُرمت عليه الجنة لتقديره الغلط، وظنه بما قام له من فرض التزيين أنه يغلب ربه، بتعجيل ما أخره، ومعرفة كيفية العدل في هذا مغيب عنّا،منفرد بعلمه ربنا"[(٣)].

قلت: هذا ونحوه مما يشكل على المعتزلة، أجاب عنه الإمام القصاب كما ترى فجزاه الله خيرًا ورحمه .

وليت الإمام المجاهد ابن جُزَيّ ذكر بعض الأدلة على وجه الاختصار، وليته أيضًا ذكر بعض شبه القوم، وأجاب عنها، فإن ذلك لا يعجزه. ولكن الذي جعله لا يفعل شيئًا من هذا هو أن محل التفصيل في المسألة كتب العقائد، لا كتب التفسير،ثم هي أيضًا معلومة من الدين بالضرورة، وما كان كذلك لا يحتاج إلى ذكر البراهين والحجج، وإيراد شبه القوم والجواب عنها، وبهذا تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ وارد على الزمخشري.

---

(١) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (٦/ ٤٩٦) كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكِر عن بني إسرائيل، رقم الحديث (٣٤٦٣) .

(٢) أخرجه ابن حبان في **صحيحه مع الإحسان**، (٨/ ٣٣)؛ وأخرجه أيضًا في **روضة العقلاء**،(ص١٥٥)؛ وأخرجه أبو نعيم في **أخبار أصبهان**، (١/ ١٥٩)؛ وقال العراقي في **إحياء علوم الدين** (٤/ ٢٥٧): رجاله رجال الصحيح؛ وقال شعيب الارناؤوط في **تعليقه على الإحسان**: إسناده قوي، رجاله رجال الصحيح.

(٣) **نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، لمحمد القصاب، (٤/ ٤٠٩-٤١٥) .

سورة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

(٥)قال الزمخشري – عند قوله تعالى:

﴿ لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ١٧ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ ﴾ [الأنبياء: ١٧ – ١٨]: "...ثم بيّن أن السبب في ترك اتخاذ اللهو واللعب،وانتفائه عن أفعالي هو أن الحكمة صارفة عنه، وإلَّا فأنا قادر على اتخاذه إن كنت فاعلًا؛ لأني على كل شيء قدير .

وقوله: ﴿لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ كقوله: ﴿رِزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا﴾[القصص: ٥٧] أي من جهة قدرتنا. وقيل: اللهو الولد بلغة اليمن. وقيل: المرأة. وقيل: ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾، أي من الملائكة، لا من الإنس، رداً لولادة المسيح وعزير،﴿ بَلۡ ﴾ إضراب عن اتخاذ اللهو واللعب، وتنْزيه منه لذاته، كأنه قال: سبحاننا أن نتخذ اللهو واللعب، بل من عادتنا وموجب حكمتنا، واستغنائنا عن القبيح أن نغلب اللعب بالجد، وندحض الباطل بالحق"[(١)].

وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري في تعليله بأن الحكمة هي المانعة من اتخاذ اللهو، فقال: "اللهو في لغة اليمن الولد،وقيل: المرأة.

﴿مِّن لَّدُنَّا﴾ أي من الملائكة، فالمعنى على هذا: لو أردنا أن نتخذ ولدًا لاتخذناه من الملائكة، لا من بني آدم، فهو رد على من قال: المسيح ابن الله والظاهر أن اللهو بمعنى اللعب؛ لاتصاله بقوله: ﴿لَٰعِبِينَ﴾[الأنبياء: ١٦] وقال الزمخشري: المعنى على هذا: لو أردنا أن نتخذ لهوًا لكان ذلك في قدرتنا،ولكن ذلك لا يليق بنا؛ لأنه مناقض للحكمة، وفي كلا القولين نظر"[(٢)].

الذي دندن حوله الزمخشري من الحكمة والقبح، وإثبات الأول في أفعال الله،ونفي الثاني، هذا كله داخل تحت أصل من أصول المعتزلة يسمونه (العدل) ولهذا ينَزهون الله تعالى عن

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٥ – ٦) .

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٥٠) وقول ابن جُزَيّ: "والظاهر...إلخ" هو كلام معترض بين قولين فيهما نظر عند ابن جُزَيّ.

فعل القبيح فنفوا أن يكون الله خالقًا لأفعال العباد؛ لما فيها من القبيح، كما ينَزهونه تعالى عن الإخلال بما هو واجب عليه[١]. ولهم في هذا الباب تفصيلات يطول ذكرها .

وقد ناقش أحمد الإسكندري الزمخشري، ورد تعليله بالحكمة المناقضة للقبح، فقال: "... قوله: واستغنائنا عن القبيح دفين من البدعة والضلالة،ولكنه من الكنوز التي يُحمى عليها في نار جهنم، وذلك أن القدرية يوجبون على الله تعالى رعاية المصالح، وفعل ما يتوهمونه حسنًا بعقولهم، ويظنون أن الحكمة تقتضي ذلك، فلا يستغني الحكيم على زعمهم عن خلق الحسن على وفق الحكمة، بخلاف القبيح فإن الحكمة تقتضي الاستغناء عنه، فإلى ذلك يلوّح الزمخشري، وما هي إلا نزعة سبق إليها ضُلاّل الفلاسفة[٢]، ومن ثم يقولون: ليس في الإمكان أكمل من هذا العالم؛ لأنه لو كان في القدرة أكمل منه وأحسن ثم لم يخلقه الله تعالى لكان بخلاً ينافي الجود، أو عجزًا ينافي القدرة ... فالحق أن الله تعالى مستغن عن جميع الأفعال حسنة كانت أو غيرها، مصلحة كانت أو مفسدة، وأن له أن لا يخلق ما يتوهمه القدرية حسنًا وله أن يفعل ما يتوهمونه في الشاهد قبيحًا، وأن كل موجود، من فاعل وفعل على الإطلاق فبقدرته وُجد، فليس في الوجود إلاّ الله وصفاته وأفعاله، وهو مستغن عن العالم بأسره،وحسنه وقبحه ..."[٣].

وأبو حيان جعل لبعض ما قاله الزمخشري محملًا، فقال: "وقال الزمخشري بيّن أن السبب في ترك اتخاذ اللهو واللعب، وانتفائه عن أفعالي أن الحكمة صارفة عنه، وإلاّ فأنا قادر على

(١) ينظر: **مقالات الإسلاميين**، لأبي الحسن الأشعري، (ص٢٤٧-٢٥٥)؛ **والمعتزلة وأصولهم الخمسة**، للمعتق، (ص١٥٣) .

(٢) كلمة فلسفة تتكون من مقطعين هما (فيلو) و(سوفيا) ومعنى فيلو في اليونانية محب،وسوفيا الحكمة. فالفيلسوف هو محب الحكمة،ومن مذهبهم أن العالم قديم وعلته مؤثرة بالإيجاب،وليست فاعلة بالاختيار،وأكثرهم ينكرون علم الله تعالى،وينكرون حشر الأجساد. ينظر: **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، للفخر الرازي، (ص١٤٥ - ١٤٦)؛ و**الفصل في الملل والنحل**، لابن حزم، (١/ ٩٤) .

(٣) **الانتصاف بحاشية الكشاف** ، لابن المنير، (٣/ ٦) .

اتخاذه إن كنت فاعلًا؛ لأني على كل شيء قدير. انتهى. ولا يجيء هذا إلا على قول من قال: اللهو هو اللعب، وأما من فسّره بالولد والمرأة فذلك مستحيل..."[1].

أقول: وددت أن ابن جُزَيّ نطق بدليله، ولكنه اكتفى بقوله: "وفي كلا القولين نظر" وهذا لا يكفي في الرد. ثم إن بدعة الزمخشري تقوده إلى متاهات المتكلمين، وقد بيّن الإسكندري ما تحت كلامه من الباطل، وأعلى من بيانه بيان المولى تبارك وتعالى، فإنه قال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال الآلوسي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وجميع علماء المسلمين: "والحق عندي أن العبث؛ لكونه نقصًا مستحيل في حقه تعالى،فتركه واجب عنه سبحانه وتعالى، ونحن وإن لم نقل بالوجوب عليه تعالى،لكنا قائلون بالوجوب عنه عزوجل"[2].

قلت: وفرق بين الوجوب عليه والوجوب عنه. فالوجوب عليه هو ما ذهب إليه الزمخشري من القول بالحسن والقبيح، والوجوب عنه أن الله سبحانه وتعالى أوجب على نفسه ألّا يتصف باللهو واللعب، وما من شأنه العبث[3].

وبهذا تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ وارد على الزمخشري.

(١) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٦/ ٣٠٢).

(٢) **روح المعاني**، للآلوسي، (٩/ ١٨) وهذا الذي ذكره قاله بعد أن أورد كلام الزمخشري،الذي تعقبه فيه ابن جُزَيّ.

(٣) يُنظر: **الفرق بين الفرق**، للبغدادي، (ص٣٣٨) وما بعدها؛ ويُنظر: **معارج القبول بشرح سلّم الوصول**، لحافظ حكمي، (١/ ٢٢٨-٢٣٣).

سورة الحج

(٦) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [الحج: ٦ - ٧]-: "... ذلك الذي ذكرنا من خلق بني آدم، وإحياء الأرض، مع ما في تضاعيف ذلك من أصناف الحكم واللطائف حاصل بهذا، وهو السبب في حصوله،ولولاه لم يتصور كونه وهو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ أي الثابت الموجود وأنه قادر على إحياء الموتى، وعلى كل مقدور[١]، وأنه حكيم لا يخلف ميعاده، وقد وعد الساعة والبعث، فلا بد أن يفي بما وعد"[٢]. وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري وغيره في جعل الباء سببية فقال: "أي ذلك المذكور من أمر الإنسان والنبات حاصل بأن الله هو الحق، هكذا قدّره الزمخشري، والباء على هذا سببية، وبهذا المعنى أيضًا فسّره ابن عطية. ويلزم على هذا ألّا يكون قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ معطوفًا على ذلك؛ لأنه ليس بسبب لما ذكر. فقال ابن عطية قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ﴾ ليس بسبب لما ذكر، ولكن المعنى أن الأمر مرتبط بعضه ببعض، أو على تقدير والأمر أن الساعة.

وهذان الجوابان اللذان ذكرهما ابن عطية ضعيفان. أما قوله: إن الأمر مرتبط بعضه ببعض، فالارتباط هنا إنما يكون بالعطف،والعطف لا يصح، وأما قوله: على تقدير الأمر أن الساعة فذلك استئناف وقطع للكلام الأول، ولا شك أن المقصود من الكلام الأول هو إثبات الساعة فكيف يجعل ذكرها مقطوعًا مما قبله .

والذي يظهر لي أن الباء ليست بسببية، وإنما يُقدَّر لها فعل تتعلق به ويقتضيه المعنى؛ وذلك بأن يكون التقدير: ذلك الذي تقدم من خلقة الإنسان والنبات شاهد بأن الله هو الحق، وأنه يحي الموتى، وبأن الساعة آتية، فيصح عطف ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ﴾ على ما قبله بهذا

(١) الصواب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، كما قال الله في أكثر من موضع من كتابه، ولكن بدعة الزمخشري تأبى إلا أن تسلك به مخالفة كتاب الله تعالى .

(٢) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٦ - ٢٧) .

التقدير، وتكون هذه الأشياء المذكورة بعد قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ مما استدل عليها بخلقه الإنسان والنبات"[1]. لخص السمين الأوجه الجائزة في إعراب الباء من قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ والأوجه الجائزة في الواو من قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ فقال: "قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ فيه ثلاثة أوجه، **أحدها**: أنه مبتدأ والخبر الجار بعده، والمشار إليه ما تقدم من خلق بني آدم وتطويرهم، والتقدير: ذلك الذي ذكرنا من خلق بني آدم وتطويرهم حاصل بأن الله هو الحق، وأنه إلى آخره .

والثاني: أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ خبر مبتدأ مضمر، أي الأمر ذلك .

الثالث: أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ منصوب بفعل مقدّر، أي فعلنا ذلك بسبب أن الله هو الحق .

فالباء على الأول مرفوعة المحل، وعلى الثاني والثالث منصوبته"[2]. ثم ذكر الأوجه في ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ فقال: "فيه وجهان. **أحدهما**: أنه عطف على المجرور بالباء، أي ذلك بأن الساعة. **والثاني**: أنه ليس معطوفًا عليه، ولا داخلاً في حيّز السببية، وإنما هو خبر، والمبتدأ محذوف؛ لفهم المعنى، والتقدير: والأمر أن الساعة ..."[3].

إذًا ما ذهب إليه الزمخشري هو وجه محتمل في الآية .

وهو الذي يُفهم من كلام بعض الأئمة كالزجاج والنحاس ومكي، أعني جعلوه وجهًا[4]. وجعل أبو حيان الباء في ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ سببية، وجعل الواو في ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ﴾ على تقدير والأمر أن الساعة، فليس ما بعد الواو داخلًا في سبب ما تقدم[5].

---

(١) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٧٦-٧٧) .

(٢) **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٣٥)؛ وينظر أيضًا: **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ٩٣٣-٩٣٤).

(٣) **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٣٥) .

(٤) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٣/ ٤١٣)؛ **وإعراب القرآن**، للنحاس، (٣/ ٨٨)؛ **ومشكل إعراب القرآن**، لمكي (٢/ ٤٨٧).

(٥) ينظر: **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٦/ ٣٥٣) .

فقوله في الواو موافق لما ذهب إليه ابن جُزَيّ. وأشار الجمل إلى رأي ابن جُزَيّ، وذكر أن شيخه قال: أصله لأبي حيان[١].

والقرطبي من قبل أبي حيان وابن جُزَيّ يفهم من كلامه في الباء وجهًا بأنها سببية[٢]،ثم يقول في ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾: "عطف على قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ من حيث اللفظ، وليس عطفاً في المعنى؛ إذْ لا يقال: فعل الله ما ذكر بأن الساعة آتية، بل لا بد من إضمار فعل يتضمنه، أي وليعلموا أن الساعة آتية"[٣].

ورغم أن طائفة من العلماء أشاروا إلى تقديم ما ذهب إليه ابن جُزَيّ[٤].

فإنني أرى أن ما ذهب إليه الزمخشري له وجه حسن في المعنى اختاره أبو السعود، بقوله: "والجملة عطف على المجرور بالباء،كما قبلها من الجملتين، داخل مثلهما في حيّز السببية، وكذا قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. لكن لا من حيث إن إيتان الساعة، وبعث من في القبور مؤثران فيما ذكر من أفاعيله تعالى تأثير القدرة فيها، بل من حيث إن كلًّا منهما بسبب داع له عز وجل، بموجب رأفته بالعباد المبنية على الحكم البالغة إلى ما ذكر من خلقهم، ومن إحياء الأرض الميتة على نمط بديع صالح للاستشهاد به على إمكانهما؛ ليتأملوا في ذلك، ويستدلوا به على وقوعهما لا محالة ويصدقوا بما ينطق بهما من الوحي المبين ولينالوا السعادة الأبدية، ولولا ذلك لما فعل تعالى ما فعل، بل لما خلق العالم رأسًا. وهذا كما ترى من إحكام حقيته تعالى في أفعاله وابتنائها على الحكم الباهرة كما أن ما قبله من إحكام حقيته تعالى في صفاته،وكونها في غاية الكمال"[٥].

---

(١) ينظر: **الفتوحات الإلهية**، للجمل، (٣/ ١٥٤).
(٢) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، (١٢/ ١٥) .
(٣) **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، (١٢/ ١٥) .
(٤) منهم الزجاج في **معاني القرآن**، (٣/ ٤١٣) فإنه قال : (فالأجود أن يكون موضع (ذلك) رفعًا،ويجوز أن يكون نصبًا على معنى فعل الله ذلك بأنه هو الحق وأنه يحي الموتى) وكذلك القرطبي وأبو حيان،وتقدمت الإشارة إلى قوليهما والطاهر ابن عاشور فضل حمل الباء على الملابسة،من حملها على السببية. ينظر: **التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور،(٨/ ٢٠٤).
(٥) **إرشاد العقل السليم**، لأبي السعود، (٦/ ٩٦) .

ونقله الآلوسي في تفسيره، ثم عقب عليه بقوله: "هذا ما اختاره العلّامة أبو السعود في تفسير ذلك، وهو مما يميل إليه الطبع السليم"[(١)].

ثم لا يخفاك أيضًا أن بعض العلماء وجدوا فيما ذهب إليه ابن جُزَيّ مغمزًا حاصله أن فيه قطعًا للكلام عن الانتظام[(٢)]. وبهذا تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ غير وارد على الزمخشري .

بقي أن أُنبه في نهاية هذه المسألة على أمرين .

الأول: أن الزمخشري قد عُرف بأنه ينظر إلى المعنى، ولا تهمه الصناعة النحوية، بقدر مايهمه المعنى[(٣)].

وهذا يحمد للرجل[(٤)]، وربما يكون فعله في هذه المسألة من هذا الباب؛ فإنه إمام في النحو لا يخفى عليه ما استدركه ابن جُزَيّ .

الأمر الثاني: أنه قد سبق وأن بحثت هذا الموضع في كتابي (**استدراكات الفقيه ابن جُزَيّ على القاضي ابن عطية في تفسير القرآن الكريم**) وترجح عندي ما ذهب إليه ابن جُزَيّ[(٥)].

ولكن بعد تقليب النظر في الأدلة، وفي كلام الأئمة تبين لي **أن الراجح** ما ذكرت هاهنا. وبالجملة فالوجهان لهما وجه،ولا يخطأ من أخذ بأيهما .

(٧) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ﴾[الحج: ١٦]: "أي ومثل ذلك الإنزال،أنزلنا القرآن كله آيات بينات، ولأن الله يهدي به الذين يعلم أنهم يؤمنون، أو يثبت الذين آمنوا، ويزيدهم هدى، أنزله كذلك مبينًا"[(٦)].

---

(١) **روح المعاني**، للآلوسي، (٩/ ١٢٠) .
(٢) ينظر: المرجع نفسه، (٩/ ١٢٠) .
(٣) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١/ ٨٧) .
(٤) ما لم يكن يقصد بالتفلت من الصناعة النحوية تأييد بدعة الاعتزال. ينظر: المرجع السابق، (١/ ٨٧) .
(٥) ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية ،العدد ١١٢ من عام ١٤٢١هـ ،(ص٣١٤ – ٣١٦).
(٦) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٨) .

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في جعله (أنَّ) تعليلًا للإنزال، فقال: "...قال الزمخشري التقدير: لأن الله يهدي من يريد أنزلناه -كذلك- آيات بينات. فجعل (أنَّ) تعليلًا للإنزال. وهذا ضعيف للفصل بينهما بالواو. والصحيح عندي أن قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ معطوف على ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾؛ لأنه مقدّر بالمصدر، فالتقدير: أنزلناه آيات بينات وهدى، لمن أراد الله أن يهديه"[١]. عندي أن الأعرابين يصحان في هذا الموضع، والمعنى واضح على كلٍّ. أما قول الزمخشري أو نحوه فقال به أئمة كثيرون وعلى رأسهم شيخ المفسرين الطبري، فإنه قال: "ولأن الله يوفق للصواب،ولسبيل الحق من أراد أنزل هذا القرآن، آيات بينات، فـ(أنّ) في موضع نصب"[٢]. وكذلك تابع النسفي وأبو السعود الزمخشري في الإعراب والمعنى[٣].

وذكر طائفة من العلماء هذا الوجه ضمن الوجوه الجائزة في إعراب الآية ومعناها، منهم العكبري والهمداني، والسمين والجمل[٤].

وأما قول ابن جُزَيّ بالعطف فقد سبقه إليه أئمة على رأسهم إمام التفسير والعربية الواحدي ، فإنه قال: "أي وأنزلنا إليك أن الله يهدي من يريد ..."[٥].

وهو الذي يفهم من إعراب الهمداني[٦]، وتفسير القرطبي[٧]، والبقاعي[٨].

وذكره المعربون والمفسرون وجهًا من الأوجه الجائزة[٩].

---

(١) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٨٠ - ٨١) .

(٢) **جامع البيان**، للطبري، (٩/ ١٢١)، وإذا كانت (أنَّ) للتعليل، فقال بعضهم: تجي في موضع نصب، وقال بعضهم: تجي في موضع جر. ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٤٣) .

(٣) ينظر: **مدارك التنْزيل**، للنسفي، (٣/ ٩٦)؛ و**إرشاد العقل السليم**، لأبي السعود، (٦/ ٩٩-١٠٠) .

(٤) ينظر: **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ٩٣٦)؛ و**الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للهمداني، (٣/ ٥٢٣)؛ و **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٤٣)؛ و**الفتوحات الإلهية**، للجمل، (٣/ ١٥٨) .

(٥) **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، للواحدي، (٣/ ٢٦٢) .

(٦) ينظر: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للهمداني، (٣/ ٥٢٣) .

(٧) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، (١٢/ ٢٢) .

(٨) ينظر: **نظم الدرر**، للبقاعي، (١٣/ ٢٣) .

(٩) ينظر: **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ٩٣٦)؛ و**الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٤٣)؛ و**الفتوحات الإلهية**،

أما حجة ابن جُزَيّ فغير ظاهرة بسبب أن يقال: إن حرف الواو عاطفة على التنويه داخلة على حرف جر محذوف، وحذف حرف الجر مع (أن) مطرد[1].

وبهذا يترجح عدم ورود تعقّب ابن جُزَيّ على الزمخشري .

(٨) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨][2]: "سميت مطاوعتها له فيما يحدث فيها من أفعاله،ويجريه عليه من تدبيره وتسخيره لها سجودًا له،تشبيهًا لمطاوعتها بإدخال أفعال المكلّف في باب الطاعة والانقياد، وهو السجود، الذي كل خضوع دونه .

فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ١٨]، وبما فيه من الاعتراضين.

أحدهما: أن السجود على المعنى الذي فسّرته به لا يسجده بعض الناس دون بعض .

والثاني: أن السجود قد أسند على سبيل العموم إلى من في الأرض،من الإنس والجن أولًا،فإسناده إلى كثير منهم آخراً مناقضة.

قلت: لا أنظم (كثيرًا) في المفردات المتناسقة الداخلة تحت حكم الفعل، وإنما أرفعه بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿يَسْجُدُ﴾ أي ويسجد كثير من الناس سجود طاعة وعبادة، ولم أقل أُفسّر ﴿يَسْجُدُ﴾ الذي هو ظاهر بمعنى الطاعة والعبادة في حق هؤلاء؛ لأن اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين. أو أرفعه على الابتداء، والخبر محذوف وهو مثاب؛ لأن خبراً مقابله يدل عليه وهو قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]"[3].

للجمل، (٣/ ١٥٨)؛ و**روح المعاني**، للآلوسي، (٩/ ١٢٨) ؛ و**فتح البيان**، لصديق حسن خان، (٦/ ٢١١) .

(١) ينظر: **التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٨/ ٢٢١ - ٢٢٢) .

(٢) وكل ما ورد من ألفاظ بعد للآية فهو من هذا الموضع .

(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٨).

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في بعض ما ذهب إليه في إعراب ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فقال: "إن جعلنا السجود بمعنى الانقياد لطاعة الله، فيكون ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ معطوفًا على ما قبله من الأشياء التي تسجد،ويكون قوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨] مستأنفًا يراد به مَنْ لا ينقاد للطاعة، ويوقف على قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ وهذا القول هو الصحيح. وإن جعلنا السجود بمعنى الانقياد لقضاء الله وتدبيره فلا يصح تفضيل الناس على ذلك إلى من يسجد ومن لا يسجد؛ لأن جميعهم يسجد بذلك المعنى.

وقيل: إن قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ معطوف على ما قبله،ثم عطف عليه ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ فالجميع على هذا يسجد، وهذا ضعيف؛ لأن قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ يقتضي ظاهره أنه إنما حق عليه العذاب بتركه للسجود. وتأوله الزمخشري على هذا المعنى، بأن إعراب ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ فاعل بفعل مضمر تقديره: تسجد سجود طاعة أو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره مثاب . وهذا تكلّف بعيد"[(١)].

اختلف العلماء في إعراب ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ على أقوال، أوصلها السمين إلى خمسة[(٢)]. والمعتبر منها ثلاثة[(٣)] اثنان مذكوران في إعراب الزمخشري، وواحد مذكور في إعراب ابن جُزَيّ.

وقد شرح الكل السمين، فقال: "فيه أوجه. **أحدها**: أنه مرفوع بفعل مضمر تقديره: ويسجد له كثير من الناس. وهذا عند من يمنع استعمال المشترك في معنييه، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة وذلك أن السجود المسند لغير العقلاء غير السجود المسند للعقلاء، فلا يعطف ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ على ما قبله؛ لاختلاف الفعل المسند إليهما في المعنى .

ألا ترى أن سجود غير العقلاء هو الطواعية والإذعان لأمره، وسجود العقلاء هو هذه الكيفية المخصوصة .

(١) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٨١ - ٨٢) .
(٢) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٤٥ - ٢٤٦) .
(٣) لأنه قد اعترض أبو حيان على ما لم يذكر هاهنا . ينظر: **البحر**، لأبي حيان، (٦/ ٣٥٩) .

الثاني: أن يكون ﴿وَكَثِيرٌ﴾ مرفوعًا بالابتداء،وخبره محذوف،وهو مثاب؛ لدلالة خبر مقابله عليه،وهو قوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾، كذا قدّره الزمخشري.وقدّره أبو البقاء: مطيعون، أو مثابون، أو نحو ذلك[1].

الثالث : أنه معطوف على ما تقدمه. وفي ذلك ثلاثة تأويلات :

أحدها: أن المراد بالسجود القدر المشترك بين الكل، العقلاء وغيرهم، وهو الخضوع والطواعية، وهو من باب الاشتراك المعنوي .

والتأويل الثاني : أنه مشترك اشتراكًا لفظيًّا، ويجوز استعمال المشترك في معنييه .

والتأويل الثالث: أن السجود المسند للعقلاء حقيقة، ولغيرهم مجاز. ويجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز. وهذه الأشياء فيها خلاف، لتقريره موضوع هو أليق به من هذا"[2].

قلت: أحسن السمين في هذا البيان، وفي إشارته إلى وجود الخلاف من العقلانيين في سجود غير المكلفين على الحقيقة . فالزمخشري ومن يقدم العقل على النقل لا يرون سجود غير المكلّفين على الحقيقة وهو واضح من قول الزمخشري: "لأن اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين"[3]ولهذا فهم لا يرون عطف ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ على ما قبله . وابن جُزَيّ ومعه أهل السنة الذين يرون أن العقل تبع للنقل يقولون: سجود غير المكلفين محمول على الحقيقة؛ ولهذا فهم يرون صحة عطف ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ على ما قبله ، والوقف عليه وقف تام[4].

وما ذهب إليه أهل السنة ومنهم ابن جُزَيّ هو الصواب، الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وقرره الإمام الزجاج،بقوله: "والسجود هاهنا الخضوع لله عَزَّوَجَلَّ

(١) ينظر: **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ٩٣٧) .
(٢) **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٨/ ٢٤٥) مع تقديم وتأخير ،في (ثانيًا، ثالثًا) .
(٣) تقدم نقله أول المسألة،وهو في **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٨) .
(٤) ينظر: **المكتفى في الوقف والابتداء**،للداني، (ص٣٩٣) .

وهي طاعة ممن خلق الله، من الحيوان والموات، والدليل على أنه سجود طاعة قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]، هذا أجود الوجوه، أن يكون تسجد مطيعة لله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. وكما قال: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا﴾ يعني الحجارة ﴿لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] فالخشية لا تكون إلا لما أعطاه الله مما يَخْتَبِرُ به خشيته. وقال قوم: السجود من هذه الأشياء التي هي موات، ومن الحيوان الذي لا يعقل، إنما هو أثر الصنعة فيها، والخضوع الذي يدل على أنها مخلوقة، واحتجوا في ذلك بقول الشاعر[(١)]:

بَجَيْشٍ يَضِلُّ البلق في حَجَراتِه ... تُرى الأُكْمُ فيه سُجَّداً للحوافر

أي قد خشعت من وطء الحوافر عليها. وذلك القول الذي قالوه؛ لأن السجود الذي هو طاعة عندهم إنما يكون ممن يعقل. والذي يكسر هذا ما وصف الله عز وجل من أن من الحجارة ﴿لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] والخشية والخوف ما عقلناه إلّا للآدميين، وقد أعلمنا الله عَزَّوَجَلَّ أن من الحجارة ما يخشاه، وأعلمنا أنه سخّر مع داود الجبال والطير تسبح معه[(٢)]؛ فلو كان تسبيح الجبال والطير أثر الصنعة، ما قيل: ﴿وَسَخَّرْنَا﴾ ولا قيل: ﴿مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]؛ لأن أثر الصنعة يتبين مع داود وغيره فهو سجود طاعة، لا محالة، وكذلك التسبيح في الجبال والطير، ولكنا لا نعلم تسبيحها، إلاّ أن يجيئنا في الحديث كيف تسبيح ذلك وقال الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤][(٣)].

وقد أشار إلى هذه الدلائل منسوبة لأبي إسحاق الزجاج إمام آخر (من أئمة أهل السنة) هو منصور السمعاني، ثم قال: "ذكر هذه الدلائل أبو إسحاق الزجاج إبراهيم ابن السري،وأثنى عليه ابن فارس، فقال: ذب عن الدين ونصر السنة"[(٤)].

---

(١) هو زيد الخيل على ما ذكر السمين،والبيت ذكره الزجاج في **معاني القرآن**، (٣/ ٤١٨)؛ وهو في **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١/ ٢٧٤).

(٢) يشير إلى الآية (١٨-١٩) من سورة ص ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

(٣) **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٣/ ٤١٨ - ٤١٩).

(٤) **تفسير القرآن**، للسمعاني، (٣/ ٤٢٧ - ٤٢٨).

وأشار صديق حسن وابن عاشور إلى صحة القول بالعطف، وإن قيل بالمجاز في هذا السجود وإن أباه صاحب الكشاف[1].

قلت: كان المنتظر منهما نصر ما نصره الدليل، وعدم الاقتصار على القول بصحة العطف، مع المجاز. لاسيما وأن المبين عن الله تعالى رسولنا الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذي قال الله له: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وقد جاء بيانه، بأن هذه الآيات تحمل على حقيقتها، في أحاديث وآثار كثيرة جدًّا[2].

منها ما في الصحيحين عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أتدري أين تذهب هذه الشمس؟** قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **فإنها تذهب فتسجد تحت العرش،ثم تستأمر،فيوشك أن يقال لها: ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها ...**»[3]. ومنها ما في سنن الترمذي وابن ماجه، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما قال: «**جاء رجل، فقال يا رسول الله: إني رأيتني الليلة وأنا نائم،كأني أُصلي خلف شجرة، فسجدتُ، فسجدت الشجرة لسجودي، فسمعتها وهي تقول: اللهم اكتب لي بها عندك أجرًا، وضع عني بها وزرًا واجعلها لي عندك ذخرًا، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود. قال ابن عباس: فقرأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجدة، ثم سجد فسمعته وهو يقول: مثل ما أخبره الرجل عن قول الشجرة**»[4].

فالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقره على هذه الرؤيا،وعمل بمقتضاها،فأصبحت وحيًا من عند الله .

وبهذا تعلم رجحان ما ذهب إليه ابن جُزَيّ وصوابه،وأن تعقّبه للزمخشري وارد .

---

(١) ينظر: **فتح البيان**، لصديق حسن خان، (٦/ ٢١٣) ؛ و**التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٨/ ٢٢٦) .

(٢) ذكر بعضها ابن كثير في **تفسير القرآن العظيم**، (٣/ ٤٢-٢١٢) .

(٣) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (١٣/ ٤٠٤) كتاب التوحيد،باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[هود: ٧] رقم الحديث (٧٤٢٤)؛ ومسلم في **صحيحه**، (٢/ ٢٥٨) كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشريعة نبينا... رقم الحديث (١٥٩-٢٥٠) .

(٤) أخرجه **الترمذي**، (٥/ ٤٨٩) كتاب الدعوات، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم الحديث (٣٤٢٤)، وابن ماجه (١/ ٣٣٤) كتاب إقامة الصلاة، باب سجود القرآن، رقم الحديث (١٠٥٣). والحديث أورده الألباني في **صحيح سنن ابن ماجه**، (١/ ١٧٣) برقم(١٠٥٣) وقال: حسن.

سورة فاطر

(٩)قال الزمخشري عند قوله تعالى:

﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[فاطر:١٢]:

"ضرب البحرين العذب والمالح مثلين للمؤمن والكافر"[١].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في جعله الماء العذب والمالح مثلين للمؤمن والكافر، فقال: "قد فسرنا البحرين الفرات والأجاج في الفرقان[٢]، وسائغ في النحل[٣]، والقصد بالآية التنبيه على قدرة الله ووحدانيته وإنعامه على عباده. وقال الزمخشري: إن المعنى إن الله ضرب البحرين[٤] الملح والعذب مثلين للمؤمن والكافر. وهذا بعيد"[٥]. تبين من هذا أن ابن جُزَيّ يفسر هذه الألفاظ على الظاهر. المعروف من لغة العرب. وأن الزمخشري يرمز لهذا بمعان أشبه ما تكون بالتفسير الإشاري[٦]. والذي رأيته عند كبار المفسرين من لدن الصحابة فمن بعدهم حمل الآية على ظاهرها، الذي تشهد له اللغة العربية[٧]. نعم ذكر ما ذهب إليه الزمخشري بعضُ الوعاظ مثل السمرقندي بعد أن فسّر الآية على ظاهرها[٨]. وذكره أبو حيان منسوبًا للزمخشري،بعد أن أحال على تفسيره إيّاه بالظاهر[٩].

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٧١) .

(٢) الآية : ٥٣ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ وينظر: **التسهيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ١٧٢).

(٣) الآية : ٦٦ ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ ينظر: **المرجع نفسه**، (٢/ ٢٨٧).

(٤) في أكثر من نسخة من نسخ التسهيل(للبحرين) بلامين،والصواب بالألف واللام(البحرين)كما في نسخ الكشاف.

(٥) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٣٤٠) .

(٦) والتفسير الإشاري لا يقبل جملة،كما لا يرد جملة. ينظر: **الموافقات**، للشاطبي، (٤/ ٢٣١ - ٣٣٢)؛ ومع الإمام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره (ص٥٤-٥٦).

(٧) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٠/ ٤٠١- ٤٠٢)؛ و**معاني القرآن**، (٢/ ٣٦٨)؛ و**معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٤/ ٢٦٦)؛ **والوسيط في تفسير القرآن المجيد**، للواحدي، (٣/ ٥٠٣)؛ و**المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٤/ ٤٣٣)؛ و**تفسير القرآن**، للسمعاني (٤/ ٣٥١ - ٣٥٢)؛ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، (٣/ ٥٥١)؛ و**الدر المنثور**، للسيوطي، (٥/ ٢٤٧)؛ و**التفسير الصحيح**، لحكمت بشير، (٤/ ١٦٨).

(٨) ينظر: **تفسير السمرقندي** (٣/ ٨٢-٨٣) .

(٩) ينظر: **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٣٠٥) .

وأما الآلوسي: فزعم أنه المشهور رواية ودراية وفيه من محاسن البلاغة ما فيه[1].

وأقول أنا: إن هذا التفسير الإشاري ليس مشهوراً لا رواية ولا دراية .

وليس مقصودًا في هذه الآية؛ لأن الذي يصلح له موضع آخر من هذه السورة هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[فاطر: ١٩ - ٢٢]. كما أسنده شيخ المفسرين،ابن جرير عن بعض الصحابة والتابعين[2]. فبعيد أن يقصد إليه المولى تبارك وتعالى مرتين في سورة واحدة، وفي آيات متقاربة. ثم إن الزمخشري قد فسّره على الظاهر في سورة الفرقان، فقال: "سمّى الماءين الكثيرين الواسعين بحرين،والفرات البليغ العذوبة،حتى يضرب إلى الحلاوة. والأجاج نقيضه"[3].

فأقول كما احتججت للزمخشري في موضع آخر **من كلامه**[4]، أحتج عليه في هذا الموضع من كلامه أيضًا،واللفظ في نظيره كمثله .

وبهذا تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ وارد على الزمخشري،وأن ما ذهب إليه في تفسير الآية بعيد،كما قال ابن جُزَيّ. ويبقى على ابن جُزَيّ أنه لم يذكر حجته على بعد هذا التفسير .

(١٠) قال الزمخشري عند قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢- ٣٣] : "وفي اختصاص السابقين بعد التقسيم، بذكر ثوابهم، والسكوت عن الآخرين، ما فيه من وجوب الحذر فليحذر المقتصد، وليملك الظالم لنفسه حذرًا، وعليهما بالتوبة النصوح المُخَلِّصة من عذاب الله، ولا يغترا بما رواه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سابقنا سابق،ومقتصدنا ناج،وظالمنا مغفور له**»[5] فإن شرط ذلك صحة التوبة، لقوله تعالى:

(١) ينظر: **روح المعاني**، للآلوسي، (١١/ ١٨٠) .
(٢) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٠/ ٤٠٦-٤٠٧) .
(٣) ينظر: **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ١٠١) .
(٤) ينظر: المسألة رقم (١) في سورة هود .
(٥) أخرجه العقيلي في كتابه **الضعفاء الكبير**، (٣/ ٤٤٣) ؛ وذكر ابن حجر في **الكافي الشاف**، (٤/ ١٣٩) أشياء تدل على عدم

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] وقوله: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] ولقد نطق القرآن بذلك في مواضع من استقرأها اطلع على حقيقة الأمر،ولم يعلل نفسه بالخدع"[(١)].

وفسّر ابن جُزَيّ الآية على قول أهل السنة، ثم نبّه على تفسير الزمخشري، وأنه مبني على قول المعتزلة، فقال عند قول الله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾: "ضمير الفاعل يعود على الظالم والمقتصد والسابق على القول بأن الآية في هذه الأمة،وأما على القول بأن الظالم هو الكافر فيعود على المقتصد والسابق خاصة" .

وقال الزمخشري: "إنه يعود على السابق خاصة وذلك على قول المعتزلة في الوعيد"[(٢)] ما ذكره ابن جُزَيّ له حكم التعقيب وإن لم يصرح به لأنه فسّر الآية على قول أهل السنة ثم ذكر قول الزمخشري ونبه على أنه يتنَزل على قول المعتزلة. وأنت تعلم أن ابن جُزَيّ ليس من المعتزلة ولا يوافقهم على أقوالهم، بل ويرى أنها باطلة. فمن هنا دخل هذا التعقيب في هذا البحث وكانت دراسته لزامًا. ثم أقول: إن الذي ألجأ الزمخشري إلى تفسيره الذي قال هي عقيدته، وعقيدة أشياخه المعتزلة بأن أصحاب الذنوب والمعاصي من المسلمين إذا لم يتوبوا قبل الموت فهم مخلدون في النار[(٣)]. وهم محجوجون بالكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة .

أما الكتاب ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

قال الطبري: "وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرته شركًا بالله"[(٤)].

صحة رفعه .

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٢٧٦) .

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٣٤٦) .

(٣) هذا كما ترى أثبته الزمخشري،وينظر: **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار، (ص٦٠٩)؛ وينظر: **الفرق بين الفرق**، للبغدادي، (ص١١٥)؛ **والملل والنحل**، للشهرستاني، (١/ ٤٥)؛ و**مقالات الإسلاميين**، لأبي الحسن الأشعري، (ص٢٧١، ٢٧٤).

(٤) **جامع البيان**، للطبري، (٤/ ١٢٩).

وأما السنة فمنها ما نقله الثقات،ومنهم الإمام البخاري والإمام مسلم عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**ما من عبد قال: لا إله إلاّ الله،ثم مات على ذلك، إلّا دخل الجنة قلت: يا رسول الله، وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق ثلاثًا. ثم قال في الرابعة: على رغم أنف أبي ذر فخرج أبو ذر وهو يقول: وإن رغم أنف أبي ذر**»[(١)].

وأما أقوال سلف الأمة فقد ذكرها الإمام ابن كثير في تفسيره[(٢)]،ومنها ما أخرجه الإمام الطبري بسند حسن عن ابن عباس قوله:﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ ﴾إلى قوله:﴿الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ "هم أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورّثهم الله كل كتاب أنزله؛ فظالمهم يغفر له، ومقتصدهم يحاسب حسابًا يسيرًا، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب"[(٣)]. فهذه النصوص والآثار مطلقة لم تذكر التوبة بحال فمن أين للزمخشري أن الظالم هو التائب؟! إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، كما ثبت في الحديث[(٤)]. والتائب من الذنب إذا صحت توبته في رتبة عليّة؛ لأن الله يبدل سيئاته حسنات، كما قال الله تعالى -بعد ذكر جملة من الكبائر: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان: ٧٠].

إذًا فالتائب ملتحق بالمقتصد والسابق[(٥)]،وإنما ذكر الله تعالى ثلاثة أصناف من موحدي هذه الأمة . فهل نؤمن بتقسيم القرآن الصريح أم بشبه المعتزلة المضلة ؟!

---

(١) **أخرجه البخاري** في أكثر من كتاب،منها كتاب الرقاق باب المكثرون هم المقلون، (١١/ ٢٦٠ - ٢٦٢)، رقم الحديث (٦٤٤٣)؛ **وأخرجه مسلم** في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة (٢/ ١٢٤ - ١٢٥) رقم الحديث (١٥٤-٩٤) واللفظ لمسلم.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٥٦ - ٥٥٧) .

(٣) **جامع البيان**، للطبري، (١٠/ ٤١١) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وهو طريق حسن . ينظر: **التفسير الصحيح**، لحكمت بشير، (٤/ ١٧٣) .

(٤) **أخرجه ابن ماجه** في كتاب الزهد، باب ذكر التوبة (٢/ ١٤١٩ - ١٤٢٠) رقم الحديث (٤٢٥٠) ونقل الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي ما يفيد أن الحديث حسن، وذلك في تعليقه على سنن ابن ماجه .

(٥) ينظر: **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، (١١/ ١٨٣) .

إن من أصرح ما يرد على الزمخشري في شبهته حديث أبي ذر ؛ فإنه قد راجع الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ واستغرب من حكم الرسول لهذا الظالم بدخول الجنة، وراجعه ثلاث مرات في ذلك، حتى أغلظ له الرسول القول. فهذا لا يمكن بحال حمله على التائب. وهناك حديث آخر يدل على بطلان ما ادعاه الزمخشري في حمله الظالم على التائب هو ما أخرجه الإمام أحمد وغيره عن ثابت، أو عن أبي ثابت أن رجلًا دخل مسجد دمشق فقال: "اللهم آنس وحشتي وارحم غربتي وارزقني جليسًا صالحًا، فسمعه أبو الدرداء،فقال: لئن كنت صادقًا، لأنا أسعد بما قلت منك، سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يقول:« ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢] **يعني الظالم يؤخذ منه في مقامه ذلك، فذاك الهم والحزن** ﴿وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ [فاطر: ٣٢] **قال: يحاسب حسابًا يسيرًا** ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] **قال: الذين يدخلون الجنة بغير حساب**»[1]. فلم يذكر توبته، وإنما بيّن صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أن ما يصيبه من الهمِّ والحزن عقاب له على ظلمه ثم هو باق في سلك المصطفين الموحدين، الذين وعدهم جنات عدن يدخلونها، وإن رغم أنف كل معتزلي، يتحجّر رحمة الله الواسعة، التي أوجبها على نفسه الكريمة بقوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢].

وقال:﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ١٥٦ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾[الأعراف:١٥٦-١٥٧].

إن الموحد الظالم لنفسه بالذنوب والمعاصي،لا يستحق سلب هذه الصفات من كل وجه،وإنما ذلك للكافر العنيد .

ولهذا كله حمل المفسرون على الزمخشري في تحريفه المعاني عن مواضعها لتوافق عقيدته، ومنهم أحمد الإسكندري، فإنه قال في الرد على الزمخشري: "وقد صُدّرت هذه الآية بذكر

(١) **مسند الإمام أحمد**، (٥/ ١٩٤)؛ و**جامع البيان**، للطبري، (١٠/ ٤١٤)؛ وقال الهيثمي في **مجمع الزوائد** (٧/ ٩٥): رواه أحمد بأسانيد رجال أحدها رجال الصحيح .

المصطفين من عباد الله، ثم قسمتهم إلى الظالم والمقتصد السابق، ليلزم اندراج الظالم لنفسه من الموحدين في المصطفين وإنه لمنهم، وأي نعمة أتم وأعظم من اصطفائه للتوحيد والعقائد السالمة من البدع، فما بال المصنف يطنب في التسوية بين الموحّد المصطفى والكافر المجتري، وقوله: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾[فاطر: ٣٣] الضمير فيه راجع إلى المصطفين عمومًا والجنات جزاؤهم على توحيدهم جميعًا ..."[١].

ومنهم أبوحيان فإنه علّق على تفسير الزمخشري بقوله: "وهو على طريقة المعتزلة"[٢]. ومنهم الآلوسي فإنه قد رد تفسير الزمخشري بأدلة قوية لولا خوف الإطالة لنقلتها تنظر في موضعها[٣]. وبكل ما تقدم من أدلة تعلم عدم صحة قول الزمخشري، وأن تعقّب ابن جُزَيّ وارد عليه.

(١) **الانتصاف**، لابن المنير، (٣/ ٢٧٦) .
(٢) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٣١٤) .
(٣) ينظر: **روح المعاني**، للآلوسي، (٢٢/ ١٩٨) .

سورة ص

(١١) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]: "فإن قلت: كيف تطابق قوله: ﴿ٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧] وقوله: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]. حتى عطف أحدهما على صاحبه .

قلت: كأنَّه قال لنبيه عليه الصلاة والسلام: اصبر على ما يقولون، وعظم أمر معصية الله في أعينهم، بذكر قصة داود، وهو أنه نبي من أنبياء الله تعالى، قد أولاه الله ما أولا من النبوة والملك، لكرامته عليه وزلفته لديه، ثم زل زلة، فبعث الله إليه الملائكة ووبخه عليها، على طريق التمثيل والتعريض حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر وأناب، ووجد منه ما يُحكى من بكائه الدائم، وغمه الواصب،ونقش جنايته في بطن كفه، حتى لا يزال يجدّد النظر إليها والندم عليها، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم؟ أو قال له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اصبر على ما يقولون وصن نفسك وحافظ عليها أن تزل فيما كلفت من مصابرتهم وتحمل أذاهم، واذكر أخاك داود وكرامته على الله،كيف زل تلك الزلة اليسيرة، فلقي من توبيخ الله، وتظليمه ونسبته إلى البغي ما لقي"(١).

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في جعله داود مثالًا للكافرين ليرتدعوا عن غيهم وكفرهم، فقال بعد أن جعل المناسبة بين أمر الله لسيدنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصبر على أقوال الكفار، وبين أمره له بذكر داود هو تفريج الكرب والإنعام والنصر أي كما فرجنا عن داود وأنعمنا عليه ونصرناه نفعل لك ذلك يا محمد: "وأجاب الزمخشري عن السؤال، فإنه قال: كأنَّ الله قال لنبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اصبر على ما يقولون. وعظّم أمر المعصية في أعين الكفار بذكر قصة داود،وذلك أنه نبي كريم عند الله، ثم زل زلة فوبخه الله عليها،فاستغفر وأناب، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم. وهذا الجواب لا يخفى ما فيه من سوء الأدب"(٢).

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٣١٩) .
(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٣٩٤) .

أولًا: القول في مناسبة الآية هو ما ذكره ابن جُزَيّ[١].

أو ما ذكره ابن عطية بقوله: واذكر داود ذا الأيد، في الدين والشرع والصدع به،فتأس به وتأيد كما تأيد[٢].

ثانيًا: لم يرد الزمخشري الإساءة وسوء الأدب إلى نبي الله داود - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - ولكن خانه التعبير في ذلك.

ثالثًا: أشار أبو حيان إلى قول الزمخشري مع تحفظه على بعض ألفاظ الزمخشري التي لا تناسب فقال: "وقيل: ﴿ٱصْبِرْعَلَىٰمَايَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧]، وعظّم أمر مخالفتهم لله في أعينهم، وذكرهم بقصة داود وما عرض له، وهو قد أُوتي النبوة والملك،فما الظن بكم مع كفركم وعصيانكم. انتهى[٣].

وأما الآلوسي فقد أشار إلى قول الزمخشري من غير تحفظ على شيء من ألفاظه[٤].

وأبو حيان صدرّه بصيغه تفيد ضعفه.

وبعد: فتعقّب ابن جُزَيّ هو كما قال،فما كان للزمخشري ولا لغيره أن يجعل ما بدر من نبي الله داود – عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - مثالًا لما حصل من الكافرين؛ لأنه لا تناسب، ولا مقاربة بين كفرهم وبين ما أشار إليه القرآن عن داود من إصداره الحكم قبل أن يسمع كلام المدعى عليه[٥]، ومع ذلك تاب وأناب فقبل الله توبته،وأثنى عليه أعظم الثناء.

---

(١) وحبذا الرجوع إلى نص كلامه في **التسهيل**، (٣/ ٣٩٤)، وقد ذكرته بمعناه ؛ لطوله .

(٢) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٤/ ٤٩٦) .

(٣) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٣٩٠) .

(٤) ينظر: **روح المعاني**، للآلوسي، (١٢/ ١٧٣) .

(٥) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (٢٦/ ١٦٩)، فهو أحد الأوجه التي تنزه نبي الله داود عما اختلقه عليه قصاص بني إسرائيل.

قلت: ما تقدم،وانتهيت من هذه المسألة،ثم قادني الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - إلى كتاب شيخ ابن جُزَيّ، أحمد ابن الزبير الغرناطي[١] فوجدته في كتابه (**ملاك التأويل**) يذكر وجوهًا في مناسبة ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾[ص: ١٧] لما قبله[٢]،ثم ينعى على الزمخشري ما ذهب إليه في وجه المناسبة، وأظن ابن جُزَيّ اطلع على كتاب شيخه هذا ونقل منه ما ذهب إليه من التعقّب للزمخشري بمعناه وباختصار شديد .

فكان مما قال شيخ ابن جُزَيّ بعد نقل ما ذهب إليه الزمخشري: "وقد اجتمع فيه مخالفة الصواب، والبعد عن المطابقة؛ فإن تعظيم معصية الله كما قال الزمخشري بذكر قصة داود لقوم غير مؤمنين بأحد الأنبياء، فالتذكير بذلك لمن يقول استهزاء وكفرًا ﴿عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبۡلَ يَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ﴾[ص: ١٦] فتذكيرهم بهذا، مع ذكر الأنبياء بلفظ الزلل حقيقة، ثم قوله - في الجواب الثاني،عن داود - عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ - إنه لقي من توبيخ الله وتظليمه ونسبته للبغي هذا كله خلف من المرتكب، وإطلاق لا يجوز في حق الأنبياء، فقد جمع جوابه سوء الأدب،وشنيع المرتكب،والبعد عن المطابقة"[٣]. فأنت ترى أن ابن الزبير قد بيّن حجته في زلل الزمخشري أيَّما بيان، لكنها لا تخلو من قسوة على محمود، الذي يستحق بعض ذلك، لكونه ما حفظ قلمه، وما تأدب في ألفاظه مع أنه يملك من البيان ما يبعده عن ذلك.

(١) سبقت ترجمته في الفصل الأول، المبحث الثاني، من شيوخ ابن جُزَيّ.
(٢) بعضها قريب،وبعضها بعيد،وأولى منها ما نقلته مختصراً في أول المسألة .
(٣) **ملاك التأويل**، للغرناطي، (٢/ ٨٢٤).

سورة الزمر

(١٢) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الزمر:٢٢] "من أجل ذكره، أي إذا ذكر الله عندهم، أو آياته اشمأزوا، وازدادت قلوبهم قساوة، كقوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، وقُرئ (عن ذكر الله) فإن قلت: ما الفرق بين (من) و(عن) في هذا؟ قلت:إذا قلت: قسا قلبه من ذكر الله فالمعنى: ما ذكرت، من أن القسوة من أجل الذكر وبسببه، وإذا قلت: عن ذكر الله،فالمعنى: غلظ عن قبول الذكر، وجفا عنه. ونظيره: سقاه من العيمة، أي من أجل عطشه، وسقاه عن العيمة، إذا أرواه حتى أبعده عن العطش"[(١)].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في معنى السببية، فقال: "قال الزمخشري (من) هنا سببية، أي قلوبهم قاسية من أجل ذكر الله، وهذا المعنى بعيد. ويحتمل عندي أن يكون قاسية تضمن معنى خالية؛ فلذلك تعدّى بمن، والمعنى أن قلوبهم خالية من ذكر الله"[(٢)].

الفراء والزجاج أجازا أن تكون (من) على بابها للتعليل، وأن تكون بمعنى (عن)[(٣)] وبعضهم يقدر فعلًا محذوفًا، فيكون المعنى: فويل للقاسية قلوبهم من ترك ذكر الله تعالى[(٤)].

وكثيرًا ممن رأيت تفسيرهم يجعل (من) تعليلية سببية مثل ما ذهب إليه الزمخشري، منهم الرازي، وأبو حيان، والبقاعي، والقرطبي، والبيضاوي، وابن الجوزي، وأبو السعود، وابن عاشور[(٥)].

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٣٤٤).

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٤٢١).

(٣) ينظر: **معاني القرآن**، للفراء، (٢/ ٤١٨)؛ و**معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٤/ ٣٥١)، وكذلك ابن جرير (١٠/ ٦٢٧-٦٢٨) لكنه اختار أنها بمعنى (عن).

(٤) هو النسفي في **مدارك التنْزيل**، (٤/ ٥٥).

(٥) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (٢٦/ ٢٣٢)؛ و**البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٤٢٢)؛ و**نظم الدرر**، للبقاعي، (١٦/ ٤٨٦)؛ و**الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، (١٥/ ٢٤٨)؛ و**أنوار التنْزيل**، للبيضاوي، (ص٦١٠)؛ و**زاد المسير**، لابن الجوزي،

وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشري ليس ببعيد، بل هو الأولى في معنى الآية؛ لأن الأدلة تؤيده، منها ما أشار إليه الزمخشري وقد سبقه إلى ذلك الزجاج، ومن الأدلة على صواب الزمخشري، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥]. ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَأَعۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ﴾[فصلت:٤٤]. وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا﴾ [الإسراء: ٨٢] ، والقرآن أعظم الذكر، ولكن ما زاد قلوب الكافرين إلا رجسًا، وعمى، وخسارًا. أعاذنا الله أن تكون قلوبنا كذلك. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ﴾ [الحج: ٧٢] فانظر آيات الذكر الحكيم تتلى على الكافرين فلا تعرف في وجوههم إلا الكفر والمنكر، حتى أنهم ليكادون يبطشون بالمؤمنين، وهذا لا يكون إلا عن قسوة القلب مما يُتلى عليهم. ثم أليس قد قال الله تعالى في سورة الزمر نفسها:﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

وقد شرح ابن الجوزي والرازي سبب قسوة القلب من ذكر الله بعد أن حمل الآية على ما يفيد موافقتهما للزمخشري[(١)] وشرح الله وبيانه أعظم، فيما سمعت من آيات وأما التفسير الذي ذهب إليه ابن جُزَيّ فرأيت ابن عاشور يذكر نحوه، ثم يقول: "وفيه نظر"[(٢)].

وقد يحتمل، ولكن ألا ترى أن قلب المسلم قد يخلو عن ذكر الله تعالى أحيانًا ولا يستحق الويل الذي ذكره الله عقوبة للكافرين بسبب قسوة قلوبهم من ذكر الله تعالى. وقد رجح البيضاوي والآلوسي المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري ، وتبعهما ابن عاشور[(٣)].

(٧/ ١٧٤)؛ و**إرشاد العقل السليم**، لأبي السعود، (٧/ ٢٥٠)؛ و**التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٢٣/ ٣٨٢-٣٨١).

(١) ينظر: **زاد المسير**، لابن الجوزي، (٧/ ١٧٤)؛ و**التفسير الكبير**، للرازي، (٢٦/ ٢٣٢) .

(٢) **التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٢٣/ ٣٨١) .

(٣) ينظر: **أنوار التنْزيل**، للبيضاوي، (ص ٦١٠)؛ و**روح المعاني**، للآلوسي، (٢٣/ ٢٥٧)؛ و**التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور،

(١٣) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا﴾ [الزمر: ٤٩]: "فإن قلت: ما السبب في عطف هذه الآية بالفاء، وعطف مثلها في أوّل السورة بالواو قلت: السبب في ذلك أن هذه وقعت مسببة عن قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الزمر: ٤٥]. على معنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله، ويستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مس أحدهم ضر دعا من اشمأز من ذكره، دون من استبشر بذكره، وما بينهما من الآي اعتراض"[(١)].

وتعقَّبه ابن جُزَيّ عند تفسيره للآية التي في أوّل السورة تعقَّبه في إعرابه الفاء للسببية، فقال: "فإن قيل: لِمَ قال هنا: ﴿وَإِذَا مَسَّ﴾ [الزمر: ٨] بالواو، وقال بعدها: ﴿فَإِذَا مَسَّ﴾ [الزمر: ٤٩] بالفاء . **فالجواب**: أن الذي بالفاء مسبب عن قوله تعالى: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥]. فجاء بفاء السببية. قاله الزمخشري: وهو بعيد"[(٢)].

لم يفصح ابن جُزَيّ عن بعد إعراب الزمخشري على عادته في مثل هذه المسائل،عفا الله عنه،وأبو حيان أفصح عن وجه البعد فيه، فقال بعد نقل إعراب الزمخشري: "وهو متكلّف في ربط هذه الآية بقوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] مع بعد ما بينهما من الفواصل، وإذا كان أبو علي الفارسي لا يجيز الاعتراض بجملتين فكيف يجيزه بهذه الجمل الكثيرة. والذي يظهر في الربط أنه لما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الزمر: ٤٧] الآية، كان ذلك إشعارًا بما ينال الظالمين من شدة العذاب، وأنه يظهر لهم يوم القيامة من العذاب ما لم يكن في حسابهم،أتبع ذلك بما يدل على ظلمه وبغيه، إذ كان إذا مسه ضر[(٣)] دعا ربه، فإذا أحسن إليه،لم ينسب ذلك إليه"[(٤)]. وقول أبي حيان (أتبع ذلك) يعني أن الفاء عاطفة أيضًا.

وكأنّ الفاء أفادت مع العطف التعقيب،فهم عقب كفرهم واشمئزازهم من ذكره يلجأون إليه سريعًا، إذا مسهم الضر[(٥)].

(٢٣/ ٣٨١ - ٣٨٢) .

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٣٥٠ - ٣٥١) .

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٣/ ٤١٧ - ٤١٨) .

(٣) (ضر) ليس في نسخة البحر التي بين يدي،وهي في: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، الذي نقل عن: **البحر**، لأبي حيان، (٩/ ٤٣٣) .

(٤) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٤٣٣) .

(٥) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (٢٦/ ٢٥٠) .

وتلميذ أبي حيان السمين نقل رد شيخه على الزمخشري، وسكت عليه[١].

وليس من عادته السكوت لو وجد حجة على شيخه . وأما الآلوسي فإنه بعد أن ذكر إعراب الزمخشري وتعقّب أبي حيان وحجته، قال: "وأنا أقول: لا بأس بذلك، لاسيما وقد تضمن معنى دقيقًا لطيفًا، والفارسي محجوج بما ورد في كلام العرب من ذلك"[٢].

وبعد: فإذا نظرت إلى ما قصد إليه الزمخشري من معنى بلاغي في هذا الإعراب سلّمت له بذلك، والرجل قد أوتي في هذا حظًّا كبيرًا، وإذا نظرت إلى قواعد اللغة العربية، وما تقضي به - مما ذكره أبو حيان عن الفارسي- سلمت لمن تعقبه في ذلك. ويبدو أن أبا حيان هو أوّل من أثار هذا التعقب وهو معروف بتمسكه بقواعد الصناعة النحوية[٣].

والزمخشري لا يبالي بمقاييس النحاة إذا ظهرت له أسباب معنوية قوية[٤].

فإن قلت: فإلى أي رأي تميل في هذه المسألة؟ وما إعراب الواو ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الزمر: ٨] أول السورة ؟ قلت: أميل إلى رأي الزمخشري؛ لما ذكره الآلوسي من إن إعراب الزمخشري تضمن معنى دقيقاً لطيفاً، وأن ما جعلوه حجة مردود بما جاء في كلام العرب. وأما إعراب الواو ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الزمر: ٨] أول السورة، فقد أعربوها عاطفة[٥].

(١) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٩/ ٤٣٣) .
(٢) **روح المعاني**، للآلوسي، (١٢/ ١٢) .
(٣) ينظر: الدراسة التي قدمها الأستاذ الدكتور أحمد الخراط في أول تحقيقه للدر المصون، (١/ ٣٨ - ٨٠) .
(٤) ينظر: الدراسة التي قدمها الخراط في أول **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١/ ٨٧)؛ وقد سبق شيء من ذلك في هذا البحث.
(٥) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (٩/ ٤٣٣) .

سورة غافر

(١٤) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]: "فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ ولا يخفى على أحد أن حملة العرش، ومن حوله من الملائكة الذين يسبحون بحمد ربهم مؤمنون.

قلت: فائدته شرف الإيمان وفضله ... وفائدة أُخرى: وهي التنبيه على أن الأمر لو كان كما تقول المجسمة[١]، لكان حملة العرش ومن حوله مشاهدين معاينين، ولما وصفوا بالإيمان؛ لأنه إنما يوصف بالإيمان الغائب، فلما وصفوا به على سبيل الثناء عليهم، علم أن إيمانهم وإيمان من في الأرض، وكل من غاب عن ذلك المقام سواء، في أن إيمان الجميع بطريق النظر والاستدلال لا غير[٢] وأنه لا طريق إلى معرفته إلاّ هذا، وأنه منَزه عن صفات الأجرام"[٣].

وذكر ابن جُزَيّ الفائدتين بالمعنى وباختصار عن الزمخشري ثم عقّب على الفائدة الأخرى بقوله: "وهذه نزعته إلى مذهب المعتزلة في استحالة رؤية الله"[٤].

هذا داخل في تعقبات ابن جُزَيّ، من حيث علمنا أن ابن جُزَيّ مخالف للمعتزلة في عقيدتهم عمومًا وفي باب الرؤية خصوصًا، أما عمومًا فابن جُزَيّ على مذهب الأشاعرة، وهم مخالفون للمعتزلة في عقائدهم، إلّا في باب الصفات فإنهم قد أوّلوا بعضها[٥].

---

(١) يعني أهل السنة الذين يثبتون أن الله يُرى في الدار الآخرة، فالزمخشري يلزمهم أن الله جسم من الأجسام. ونحن نقول: إننا نثبت ما أثبت الله لنفسه وما أثبته له رسوله من غير كيف ولا تمثيل ولا تشبيه، والفيصل في هذا بيننا وبين النفاة قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فالله أثبت لنفسه السمع والبصر، ونفى المثلية فهكذا نقول في الكل.

(٢) في نسخة دار الكتب العلمية (إلا هذا) بعد (لا غير) وهو تحريف من بعض النسّاخ.

(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (٣/ ٣٦١).

(٤) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٤).

(٥) وكذلك في باب كلام الله تعالى، فإن حاصل كلامهم في ذلك أن الله لا يتكلم بصوت وحرف بل كلامه هو المعنى القائم بنفسه، في تفصيل يطول.

وأما خصوصًا فابن جُزَيّ قد تعقب الزمخشري في نفيه لرؤية الله، في المسألة رقم (٢) وهناك تم بحثها وافيًا فارجع إليه إن شئت .

بقي أن أقول: إن ابن جُزَيّ - عفا الله عنه - أثار شبهة الزمخشري، ثم لم يجب عنها وكان الصواب أن يجيب عنها، ولا يجعل كتابه موضعًا لشبه القوم من غير جواب. وكأن ابن جُزَيّ يرى أن ما أثاره الزمخشري شبهة لا تستحق الوقوف عندها والجواب عنها؛ لأن عقيدة الرؤية ثابتة بالنصوص المتواترة، ثم إن ابن جُزَيّ قد رد عليهم فيما مضى في أكثر عقائدهم. ومع ذلك أقول: كان ينبغي الجواب؛ لأن الناس كلهم ليسوا في درجة ابن جُزَيّ، الذي يدرك مدى تهافت هذه الشبهة .

ويمكن أن يجاب عن شبهة الزمخشري بأكثر من جواب منها .

الأول: أن التصديق غير مشروط فيه غيبة المصدَّق به،بدليل صحة إطلاق الإيمان بالآيات مع أنها مشاهدة كانشقاق القمر،وقلب العصا حية،ونحو ذلك من الآيات[١].

الثاني: أن عدم رؤية حملة العرش لله - عز وجل - بالحاسة، لا يلزم منه عدم رؤية المؤمنين له في الدار الآخرة[٢]. وأعجب من الرازي كيف نقل هذه الشبهة وأثنى عليها،ولم يذكر رداً،بل وأعجب من أبي حيان كيف نقلها في كتابه وسكت عليها[٣].

(١) ينظر: **الانتصاف بحاشية الكشاف**، لابن المنير، (٣/ ٣٦١- ٣٦٢)، وله عليه رد مطول .
(٢) ينظر: **روح المعاني**، للآلوسي، (٢٤/ ٤٧) .
(٣) ينظر: **التفسير الكبير**، للرازي، (٢٧/ ٢٩)؛ و**البحر المحيط**، لأبي حيان، (٧/ ٤٥١) .

سورة الطلاق

(١٥) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾[الطلاق: ١٠ - ١١]: "(رسولًا) هو جبريل صلوات الله عليه،أبدل من ﴿ذِكْرًا﴾؛ لأنه وُصف بتلاوة آيات الله فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر فصح إبداله منه"[(١)]. وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري في معنى ﴿رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١١] وإعرابه فقال: "الذكر هنا هو القرآن والرسول هو محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإعراب ﴿رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١١] مفعول بفعل مضمر تقديره: أرسل رسولًا. وهذا الذي اختاره ابن عطية، وهو أظهر الأقوال... وقال الزمخشري الرسول هو جبريل، بدل من الذكر؛ لأنه نزل به، أو سمي ذكراً لكثرة ذكره لله. وهذا كله بعيد"[(٢)].

اختلف العلماء في معنى ﴿رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١١] وإعرابه، فذكروا في المعنى ثلاثة أقوال من بينها ما اختاره كل من الزمخشري وابن جُزَيّ، وذكروا في إعرابه تسعة أوجه من بينها ما اختاره ابن جُزَيّ والزمخشري[(٣)].

والذي يبدو - والله أعلم - أن أحسن المعاني والأعاريب هو ما اختاره ابن عطية، ووصفه ابن جُزَيّ بالأظهر وذلك للأسباب التالية :

١. إن هذا المعنى والإعراب المترتب عليه أخرجه الإمام الطبري عن بعض التابعين بإسناد حسن[(٤)].

٢. أن الإمام الزجاج أثنى على إعراب ﴿رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١١] مفعولًا بفعل مضمر وذلك

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١١٣).

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٤٠ - ٢٤١).

(٣) ينظر: **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١٠/ ٣٥٩)؛ **والفتوحات الإلهية**، للجمل، (٤/ ٣٦١)؛ وهي مبثوثة في كتب المتقدمين. ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ١٨٨)؛ **وإعراب القرآن**، للنحاس، (٤/ ٤٥٥ - ٤٥٦)؛ **ومشكل إعراب القرآن**، لمكي (٢/ ٧٤١)؛ **والتبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ١٢٢٨)؛ **والفريد في إعراب القرآن المجيد**، للهمداني، (٤/ ٤٨٤).

(٤) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ١٤٤)؛ **والتفسير الصحيح**، لحكمت بشير، (٤/ ٥٠٤).

لوجود الدليل عليه في سياق الآية التي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: ١٠]، فإنه دليل على إضمار أرسل رسولًا يتلو عليكم(١).

٣. أن أكثر المفسرين على أن المقصود بالرسول هو محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢).

٤. أن بعض المفسرين وصف هذا الإعراب والمعنى بأنهما أحسن الأعاريب والمعاني التي قيلت(٣).

٥. أن المعنى الذي ذهب إليه الزمخشري ورتب عليه الإعراب بالبدلية هو قول الكلبي والرجل لا تقوم به حجة عند أئمة الجرح والتعديل(٤).

ثم إن أبا حيان نقل إعراب البدل عن الزمخشري، ورده لسببين فقال: "ولا يصح لتباين المدلولين بالحقيقة،ولكونه لا يكون بدل بعض،ولا بدل اشتمال"(٥).

وهو يقصد بتباين المدلولين أن ﴿ذِكْرًا﴾ يعني به القرآن، و﴿رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١١]، يعني به جبريل - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - فكيف يكون هذا بدلاً من هذا ؟!!

قلت: ومن فسّر الذكر بأنه الرسول(٦) فقد أبعد النجعة؛ لأن الذكر اسم للقرآن الكريم، لا للرسول، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢]، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وبهذا تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ راجح ووارد على الزمخشري.

---

(١) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ١٨٨).
(٢) قاله القرطبي في: **الجامع لأحكام القرآن**، (١٨/ ١٧٤).
(٣) هو الصاوي في: **حاشيته على الجلالين**، (٤/ ٢١٨).
(٤) ينظر: **البحر**، لأبي حيان، (٨/ ٢٨٦) فقد نسبه للكلبي.
(٥) المرجع السابق، (٨/ ٢٨٦)؛ وما قاله السمين في **الدر**، (١٠/ ٣٦٠)، تعقباً لشيخه – إنه بولغ في الرسول حتى جعل نفس الذكر. هذا فيه نظر كبير،وهو مردود على السمين؛ إذ كيف يجعل الرسول هو القرآن.
(٦) ينظر: **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، لعبد القاهر الجرجاني، (٤/ ١٦٣٤).

سورة التحريم

(١٦) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾[التحريم: ١] : "وكان هذا زلة؛ لأنه ليس لأحد أن يحرّم ما أحل الله؛ لأن الله - عَزَّوَجَلَّ - إنما أحل ما أحل لحكمة ومصلحة، عرفها في إحلاله، فإذا حُرّم كان ذلك قلب المصلحة مفسدة"[(١)].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في هذه الألفاظ التي عبّر بها في سيّد الخلق صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذلك بعد أن بيّن مقصد الآية فقال: "على أن عتابه في ذلك ،إنما كان كرامة له، وإنما وقع العتاب على تضييقه – عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - على نفسه، مما كان له فيه أرب، وبئس ما قال الزمخشري: في أن هذا كان منه زلة؛ لأنه حرّم ما أحل الله، وذلك قلة أدب على منصب النبوة"[(٢)].

الزمخشري رجل من دعاة المعتزلة الكبار، والمعتزلة فيهم جفوة الخوارج[(٣)] وغلظتهم؛ ولذلك فهم يتفقون معهم في تخليد أصحاب الذنوب من المسلمين في نار جهنم، وإن قالوا: إنهم في الدنيا في منْزلة بين المنْزلتين[(٤)]، لكن أن تصل جفوة الزمخشري وغلظته إلى المعصوم، الذي بعثه الله رحمة للعالمين، فهذا ما لا يقبل أبدًا. وأنا أجزم أن الرجل ما أراد أن ينتقص من مقام النبوة؛ لأنه لو أراد ذلك لكفر بالله وآياته ورسوله ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[التوبة: ٦٥ - ٦٦] .

ولكن جرأته في النقد، وثقته بقلمه أوردته هذا المورد العكر .

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١١٣) .

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٤٣) .

(٣) الخوارج هم في الأصل شيعة أمير المؤمنين علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولما وقعت معركة صفين، ورفع أهل الشام المصاحف طلبًا للتحكيم، حملوا علياً على القبول، فلما ظهرت نتائج التحكيم قالوا كيف يحكّم الرجال، وخرجوا على الإمام، وقتلوا وسلبوا، واستحلوا ما حرّم الله، فقتلهم علي في معركة النهروان، وحاور بعضهم فرجعوا، وبقي نفر منهم كانوا نواة لهذه الفرقة التي تفرقت إلى فرق شتّى، يجمعهم الخروج على الأئمة وتكفير أصحاب الذنوب والحكم بخلودهم في نار جهنم ، وغير ذلك مما خالفوا فيه الكتاب والسنة. ينظر: **السنة**، لعبدالله بن أحمد، (٢/ ٦١٨)؛ و**مقالات الإسلاميين**،لأبي الحسن الأشعري، (ص/ ٨٦)؛ و**الفرق بين الفرق**، للبغدادي، (ص٧٢)؛ و**الفصل**، لابن حزم، (٤/ ١٨٨) .

(٤) ينظر: **المعتزلة وأصولهم الخمسة**، للمعتق، (ص٢٥٧) .

ومما يحتج به على الزمخشري في التأدب مع مقام النبوة آيات كثيرة تدل بعمومها على غلط الزمخشري في ألفاظه، منها:

قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾[النور:٦٣]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات: ٢]، وقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[الحجرات: ٤].

كل هذا يستدل بعمومه على أن ألفاظ الزمخشري زلة منه وأن تعقب ابن جُزَيّ وارد عليه،وأنه قد قام بالواجب في الرد على الزمخشري .

إن قلم الزمخشري كان يمكنه الوصول إلى بيان الآية بأدب جم، كما فعل ابن عطية الأندلسي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ- حين قال: "فدعا الله نبيه باسم النبوة، الذي هو دال على شرف منْزلته، وعلى فضيلته التي خصه بها،دون البشر، وقرره كالمعاتب، على سبب تحريمه على نفسه ما أحل الله له"[1]، وليس ابن جُزَيّ وحده الذي وقف من هذه الألفاظ موقف الناقد، بل قد سبقه علماء وفي معاصريه علماء، ومن بعدهم علماء اتفقوا كلهم على أن الزمخشري زل قلمه فيما سطّر. فهذا أحمد الإسكندري يشن الغارة عليه في هذه الألفاظ، بعد أن ذكر أن تحريم الشيء على وجهين .

أحدهما: اعتقاد ثبوت حكم التحريم فيه .

والثاني: الامتناع مما أحله الله – عَزَّوَجَلَّ -.

ثم بيّن أن الآية تحمل على الوجه الثاني[2]،ثم قال: "والزمخشري لم يحمل التحريم على هذا الوجه؛ لأنه جعله زلة، فيلزمه أن يحمله على المحمل الأول، ومعاذ الله، وحاشا لله، وأن آحاد المؤمنين يحاشى عن أن يعتقد تحريم ما أحل الله له، فكيف لا يربأ بمنصب النبي – عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ – عما يرتفع عنه منصب عامة الأمة، وما هذه من الزمخشري إلا جراءة على الله ورسوله،

(١) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٥/ ٣٣٠) .
(٢) ينظر : **الانتصاف بحاشية الكشاف**، لابن المنير، (٤/ ١١٣) .

وإطلاق القول من غير تحرير، وإبراز الرأي الفاسد بلا تخمير، نعوذ بالله من ذلك، وهو المسؤول أن يجعل وسيلتنا إليه تعظيمًا لنبينا - عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ - وأن يجنبنا خطوات الشيطان، ويقيلنا من عثرات اللسان. آمين"[(١)].

وأشار أبو حيان إلى زلة الزمخشري هذه فقال: "وللزمخشري هنا كلام أضربت عنه صفحًا، كما ضربت عن كلامه في قوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] وكلامه هذا ونحوه محقق قوي فيه، ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقًا ..."[(٢)].

وقال الآلوسي: "وقد زل الزمخشري هاهنا كعادته فزعم أن ما وقع من تحريم الحلال المحظور، لكنه غفر له،عليه الصلاة والسلام"[(٣)]. وأما الرازي فقد اكتفى بعد الإشارة إلى كلام الزمخشري ببيان معنى التحريم فقال: "نقول: المراد من هذا التحريم هو الامتناع عن الانتفاع بالأزواج، لا اعتقاد كونه حرامًا، بعد ما أحل الله تعالى، فالنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امتنع عن الانتفاع معها مع اعتقاده بكونه حلالًا. ومن اعتقد أن هذا التحريم هو تحريم ما أحله الله تعالى بعينه فقد كفر،فكيف يضاف إلى الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل هذا"[(٤)].

وقال ابن عاشور: "ومن العجيب قول الكشاف: ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله؛ لأن الله إنما أحله لمصلحة عرفها في إحلاله ...إلخ"[(٥)].

قلت: ولا أدري كيف غاب عن الزمخشري أن التحريم يأتي بمعنى المنع؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ١٢]، أي أن موسى صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امتنع من قبول غير ثدي أمّه. ثبت هذا التفسير عن قتادة ومجاهد[(٦)] والقرآن يفسّر بعضه بعضًا.

---

(١) **الانتصاف بحاشية الكشاف**، لابن المنير، (٤/ ١١٣- ١١٤).
(٢) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٨/ ٢٨٩) .
(٣) **روح المعاني**، للآلوسي، (٢٨/ ٢٤٧) .
(٤) **التفسير الكبير**، للرازي، (٣٠/ ٣٨) .
(٥) **التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٢٨/ ٣٤٦) .
(٦) ينظر: **التفسير الصحيح**، لحكمت بشير، (٤/ ٤٥) .

سورة نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ

(١٧) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىٰٓ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤][1]: "فإن قلت: كيف قال: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ﴾ مع إخباره بامتناع تأخير الأجل، وهل هذا إلاّ تناقض ؟

قلت: قضى الله مثلًا أن قوم نوح إن آمنوا عمّرهم ألف سنة، وإن بقوا على كفرهم أهلكهم على رأس تسعمائة . فقيل لهم : آمنوا يؤخركم إلى أجل مسمى، أي إلى وقت سمّاه الله،وضربه أمداً تنتهون[2] إليه ، لا تتجاوزونه وهوالوقت الأطول، تمام الألف"[3].

وتعقب ابن جُزَيّ الزمخشري في قوله بالأجلين، فقال عند الآية السابقة: "ظاهر هذا يقتضي أنهم إن فعلوا ما أمروا به أُخروا إلى أجل مسمّى، وإن لم يفعلوا لم يؤخروا وذلك يقتضي القول بالأجلين، وهو مذهب المعتزلة، وعلى هذا حملها الزمخشري. وأما على مذهب أهل السنة فهي من المشكلات. وتأوّلها ابن عطية فقال: ليس للمعتزلة في الآية مجال؛ لأن المعنى أن نوحًا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يعلم هل هم ممن يؤخر،أو ممن يعاجل، وإلاّ لقال لهم: إنكم تؤخرون عن أجل قد حان، لكن قد سبق في الأزل، إما ممن قضى له بالإيمان والتأخير، أو ممن قضى له بالكفر والمعاجلة. وكأن نوحاً عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال لهم: آمنوا يظهر في الوجود أنكم ممن قضى له بالإيمان والتأخير، وإن بقيتم على كفركم يظهر في الوجود أنكم ممن قضى عليه بالكفر والمعاجلة. فكان الاحتمال الذي يقتضيه ظاهر الآية، إنما هو فيما يبرزه الغيب من حالهم؛ إذ يمكن أن يبرز إما الإيمان والتأخير، وإما الكفر والمعاجلة .

---

(١) سورة نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من (الآية : ٤) ، وكل ما يأتي منها فهو من هذا الموضع.
(٢) في نسخة دار المعرفة (أتنتهون) والتصويب من نسخة دار الكتب، (٤/ ٦٠٣) .
(٣) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١٤١) .

وأما عند الله فالحال الذي يكون منهم معلوم مقدّر محتوم، وأجلهم كذلك معلوم مقدّر محتوم. ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤]. هذا يقتضي أن الأجل محتوم كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]. وفي هذا حجة لأهل السنة، وتقوية للتأويل الذي ذكرناه. وفيه أيضاً رد على المعتزلة في قولهم بالأجلين، ولما كان كذلك قال الزمخشري..."[1]. ثم ذكر كلام الزمخشري الذي نقلته عنه في أوّل المسألة .

(١) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٨٠ - ٢٨١). صرح ابن جُزَيّ في آخر كلامه بأنه يستدرك على المعتزلة ومنهم الزمخشري ما ذهبوا إليه من القول بالأجلين. وقد تقدم بحث المسألة مستوفى في التعقب رقم (٤) في سورة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فارجع إليه إن شئت تجد كلام علماء أهل السنة في تفسير هذه الآية، وتجد الأدلة التي ترد على المعتزلة ، كما أنك سوف تجد الجواب عما يمكن من الشبه التي تمسكوا بها.

سورة الجن

(١٨) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]: "﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فإن قلت: هلا قيل: رسول الله،أو النبي؟ قلت: لأن تقديره: وأوحي إليّ أنه لمّا قام عبدالله،فلما كان واقعًا في كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفسه، جيء به على ما يقتضيه التواضع والتذلل، أو لأن المعنى أن عبادة عبد الله لله ليست بأمر مستبعد عن العقل ولا مستنكر حتى يكونوا عليه لبدًا"[(١)].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري، في قوله: إن الوصف بالعبودية ﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ واقع موقع كلام رسول الله عن نفسه،فقال: "﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ هنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووصفه بالعبودية اختصاصًا له، وتقريبًا، وتشريفًا. وقال الزمخشري: إنه لما سمّاه هنا ﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾،ولم يقل: الرسول أو النبي،لأن هذا واقع في كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفسه؛ لأنه مما أوحي إليه فذكر صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسه على ما يقتضيه التواضع والتذلل وهذا الذي قاله بعيد،مع أنه إنما يمكن على قراءة ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ بفتح الهمزة[(٢)]،فيكون عطفًا على ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، وأما على القراءة بالكسر على الاستئناف، فيكون إخباراً من الله، ومن جملة كلام الجن فيبطل ما قاله"[(٣)].

لا أرى أن تعقب ابن جُزَيّ لازم للزمخشري؛ لأن الزمخشري إنما فسّر على قراءة فتح الهمزة،فيكون من جملة ما أوحي إلى الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد اعترف ابن جُزَيّ أن قول الزمخشري يمكن على قراءة فتح الهمزة، وهذا الممكن هو الذي قصده الزمخشري. ثم ما ذكره الزمخشري تعليلًا لاختيار ﴿عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ على غيره مقبول جدًّا،فإن العاقل لا ينبغي أن يرفع من نفسه مهما كانت رفيعة فكيف بعباد الله الصالحين؟

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١٤٨ - ١٤٩).

(٢) وقراءة فتح الهمزة وكسرها قراءتان متواترتان. ينظر: **المبسوط في القراءات العشر**، للنيسابوري، (ص٤٤٨ - ٤٤٩)،و**إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**، للقلانسي، (ص٦٠٧ - ٦٠٨).

(٣) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٩٠ - ٢٩١).

فكيف بالأنبياء، فكيف بنبينا وهو سيد المتواضعين. ولا يتوهم أن الزمخشري يقول: إن الآية من كلام الرسول، فإن ذلك لا يقوله عاقل، وإنما يعني أن ذلك واقع موقع كلامه عن نفسه. بل إن هذا المعنى هو صريح عبارته، وقد نقل الرازي عن الواحدي نحو ما ذهب إليه ابن جُزَيّ، فإنه قال – الواحدي-: "إن هذا من كلام الجن،لا من جملة الموحى؛ لأن الرسول لا يليق أن يحكي عن نفسه بلفظ المغايبة"(١).

رد الرازي فقال: وهذا غير بعيد؛ كما في قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥](٢)، والأكثرون على أنه من جملة الموحى ..."(٣).

وهذا هو الذي رجحه الإمام ابن جرير الطبري(٤). وأبو حيان – وهو الحريص على نقد الزمخشري – علّق عليه بقوله: "وهو قول متقدم،كثّره الزمخشري بخطاباته"(٥). فهذا يفيد قبوله له، إلاّ أنه غمز الزمخشري بتكثير الكلام. وقد تبع الزمخشري في قوله وتعليله جماعة من المفسرين منهم البيضاوي، والنسفي، وأبو السعود، والآلوسي(٦).

وبكل حال فقول الزمخشري له وجه صحيح، وقول ابن جُزَيّ إنه مستأنف من كلام الجن له وجه أيضًا. قال أبو علي الفارسي: "وأما قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[الجن: ١٩]، فيكون على ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[الجن: ١] ويكون على أن يقطع من قوله: ﴿أُوحِيَ﴾ ويستأنف به، كما جوز سيبويه القطع من ﴿أُوحِيَ﴾ في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] فعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ فكسروا همزة (إنّ)"(٧).

---

(١) **التفسير الكبير**، للرازي، (٣٠/ ١٤٤) وليس في الوسيط، فلعله في بعض كتبه الأخرى، وضاق الوقت فلم أستطع الرجوع إليها.

(٢) أي ولم يقل: (يحشر).

(٣) **التفسير الكبير**، للرازي، (٣٠/ ١٤٤).

(٤) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٢٧٣).

(٥) ينظر: **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٨/ ٣٥٣).

(٦) ينظر: **أنوار التنْزيل**، للبيضاوي، (ص٧٦٥)؛ و**مدارك التنْزيل**، للنسفي، (٤/ ٣٠١)؛ و**إرشاد العقل السليم**، لأبي السعود، (٩/ ٤٦)؛ و**روح المعاني**، للآلوسي، (٢٩/ ١١٤).

(٧) **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، (٦/ ٣٣٢).

ثم لا يخفاك أن بعض الأئمة قد رجح غير ما ذهب إليه ابن جُزَيّ فابن زنجلة قال: "لا يحسن في قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ أن يكون من قِبَلِهم[1]، فكان معطوفًا على قوله: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الجن: ١]"[2]،وكذلك قال غير ابن زنجلة[3].

وبهذا كله تعلم أن تعقب ابن جُزَيّ غير وارد على الزمخشري.

(١) يرى المحكِّم للبحث أنها مصحفة عن (قيلهم)، وأقول: نسختي محققة، ولعل ضبطها بكسر الأول وفتح الثاني يزيل الإشكال.
(٢) **حجة القراءات**، لابن زنجلة، (ص٧٢٨)، وقد تقدم أول المسألة أن قراءة الفتح والكسر كلاهما متواتر .
(٣) ينظر: **التحرير والتنوير**، للطاهر بن عاشور، (٢٩/ ٢٤١) .

سورة المزمّل

(١٩) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]: "وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نائمًا بالليل متزملًا في قطيفة، فنبه ونودي بما يهجُّن إليه الحالة التي كان عليها، من التزمل في قطيفة،واستعداده للاستثقال في النوم، كما يفعل من لا يهمه أمر، ولا يعنيه شأن، ألّا ترى قول ذي الرمّة[١]:

وكائِن تخطت ناقتي من مفازة ... ومن نائم عن ليلها متزمّل

يريد الكسلان المتقاعس، الذي لا ينهض في معاظم الأمور، وكفايات الخطوب، ولا يحمل نفسه المشاق والمتاعب... فذمه بالاشتمال بكسائه، وجعل ذلك خلاف الجلد والكيس"[٢].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في قوله: إن الله قصد نداءه بصفة التزمّل ليهجن عليه هذه الحالة فقال: "وقال الزمخشري: كان نائمًا في قطيفة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ ليبين الله الحالة التي كان عليها من التزمّل في القطيفة؛ لأنه سبب للنوم الثقيل المانع من قيام الليل. وهذا القول بعيد غير سديد"[٣].

وهذا التعقب قاله بعد أن علل سبب التسمية، أو الوصف بثلاثة أقوال.

أحدهما: أنه كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت نزول الآية متزملًا في كساء، أو لحاف. والتزمل الالتفاف في الثياب بضم وتشمير . وهذا قول عائشة والجمهور.

الثاني: أنه كان قد تزمّل في ثيابه للصلاة.

الثالث: أن معناه المتزمّل للنبوة، أي المتشمّر المجد في أمرها .

(١) البيت في ديوانه ،(٣/ ١٤٨٧) .
(٢) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١٥١) .
(٣) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٩٤) .

والأول هو الصحيح لما ورد في البخاري ومسلم أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لما جاءه الملك -وهو في غار حراء - في ابتداء الوحي، رجع صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلى خديجة ترعد فرائصه، فقال: «**زملوني زملوني**»،فنزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١][(١)].

وعلى هذا نزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾، فالمزمّل على هذا تزمله من أجل الرعب، الذي أصابه، أوّل ما جاءه جبريل[(٢)].

قد مرّ من قبل في التعقب رقم (١٥) سورة التحريم مثل هذه الزلة من الزمخشري، وهناك ذكرت الأدلة التي توجب علينا جميعاً التأدب مع نبينا المصطفى صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وهنا أضيف فأقول: وحتى وإن كان اللفظ يحتمل التنبيه من الحق تبارك وتعالى لنبينا ألّا يكون بتلك الحالة، فإنه يجب على كل مفسّر ألاّ يطلق لقلمه العنان؛ لأنه لن يعدم الألفاظ التي تكشف عن معاني اللفظ من غير إساءة أدب؛ ولأن الكلام في القدوة للمسلمين أجمعين ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]؛ ولأن الله قد أدبه فأحسن تأديبه فاستحق الثناء عليه بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

والزمخشري هو مَنْ أوتي البيان والفصاحة، فهل يعجز عن المجيء بألفاظ مؤدبة ؟! اللهم لا . ولكن يبدو أن الزمخشري فيه صفتان - أوردته مثل هذه الموارد- هما الجرأة في النقد، والحدة في الطبع .

---

(١) **صحيح البخاري** – مع الفتح – (٨/ ٦٧٦ - ٦٧٧) كتاب التفسير، باب حدثني يحيى، حدثنا وكيع... رقم الحديث (٤٩٢٢)؛ و**صحيح مسلم** (٢/ ٢٧٢ - ٢٧٣) كتاب الإيمان،باب بدء الوحي ... رقم الحديث (٢٥٧-١٦٠) .

(٢) ينظر: **التسهيل**، (٤/ ٢٩٤)؛ وهذا الذي استنبطه ابن جُزَيّ تفيده الأحاديث كما في **صحيح البخاري**، (١/ ٢٢) كتاب بدء الوحي، باب حدثنا يحيى بن بكير، رقم الحديث (٣) ، و**صحيح مسلم**، (٢/ ٢٦٢) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي. رقم الحديث (٢٥٢-١٦٠) .

ولا يعذر بهما فيما جاء به من ألفاظ غير مؤدبة، خصوصاً أنه قد اقتدى به بعض المفسرين فحكى ما قال من غير تنبيه ولا رد[1].

وقد نبّه على سوء الأدب في ألفاظ الزمخشري جماعة غير ابن جُزَيّ[2] من أمثلهم رداً أحمد الإسكندري، فإنه قال: "قال أحمد: أما قوله الأول إن نداءه بذلك تهجين للحالة التي ذكر أنه كان عليها واستشهاده بالأبيات المذكورة فخطأ وسوء أدب، ومن اعتبر عادة خطاب الله تعالى له في الإكرام والاحترام، علم بطلان ما تخيله الزمخشري، فقد قال العلماء: إنه لم يخاطب باسمه نداء، وإن ذلك من خصائصه دون سائر الرسل، إكرامًا له وتشريفًا. فأين نداؤه بصيغة مهجنة، من ندائه باسمه واستشهاده على ذلك بأبيات قيلت في جفاة حفاة من الرعاء . فأنا أبرأ إلى الله من ذلك ،وأربأ به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[3].

(٢٠) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾[المزمل:٢-٤]: "﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من النصف، كأنه قال: قم أقل من نصف الليل. والضمير في ﴿مِنۡهُ﴾ و﴿عَلَيۡهِ﴾ للنصف،والمعنى: التخيير بين أمرين. بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البت، وبين أن يختار أحد الأمرين، وهما النقصان من النصف والزيادة عليه ... ويجوز إذا أبدلت ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ من ﴿قَلِيلًا﴾ وفسرته به، أن تجعل ﴿قَلِيلًا﴾ الثاني بمعنى نصف النصف،وهو الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفه، وتجعل المزيد على هذا القليل، أعني الربع، نصف الربع، كأنه قيل: أو زد عليه قليلاً نصفه ..."[4]. وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في موضعين مما قاله، فقال عند الآيات السابقة: "في

(١) منهم الرازي في **التفسير الكبير**، (٣٠/ ١٥١)؛ والبيضاوي في **أنوار التنزيل**، (ص٧٦٦)؛ وأبو السعود في **إرشاد العقل السليم**، (٩/ ٤٩).

(٢) منهم أبو حيان في **البحر المحيط**، (٨/ ٣٦٠) ؛ والآلوسي في **روح المعاني**، (٢٩/ ١٢٦) .

(٣) **الانتصاف بحاشية الكشاف**، لابن المنير، (٤/ ١٥١)، وهو السابق في الرد على الزمخشري،وفي ظني أن ابن جُزَيّ استفاد كثيرًا من الانتصاف في نقده للزمخشري .

(٤) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١٥٢) .

معنى هذا الكلام أربعة أقوال.

الأول: وهو الأشهر والأظهر أن الاستثناء من الليل. وقوله: ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿ٱلَّيْلَ﴾ أو من ﴿قَلِيلًا﴾ وجعل النصف قليلاً بالنسبة إلى الجميع. والضميران في قوله: ﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ عائدان على النصف،والمعنى: أن الله خيَّره بين ثلاثة أحوال، وهو أن يقوم نصف الليل، أو ينقص من النصف قليلًا،أو يزيد عليه.

الثاني: قال الزمخشري: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من النصف، كأنه قال: نصف الليل إلا قليلاً، فخيّره على هذا بين حالتين وهما أن يقوم أقل من النصف أو أكثر منه. وهذا ضعيف؛ لأن قوله: ﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ تضمن معنى النقص من النصف، فلا فائدة زائدة في استثناء القليل من النصف.

القول الثالث: قال الزمخشري أيضًا: "يجوز أن يريد بقوله: ﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ نصف النصف، وهو الربع،ويكون الضمير في قوله: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ يعود على ذلك، أي زد على الربع ثلثاً فيكون[1] التخيير على هذا بين قيام النصف، أو الثلث، أو الربع. وهذا أيضاً بعيد"[2].

ثم ذكر القول الرابع ورده. وهو جدير بالرد[3].

اتفق أبو حيان مع ابن جُزَيّ في تعقّب الزمخشري في هذين الموضعين.

وتعقّب أبي حيان للزمخشري في الموضع الأوّل فقال: "فلم يتنبه للتكرار الذي يلزمه في هذا القول؛ لأنه على تقديره: قم من نصف الليل،كان قوله: أو انقص من نصف الليل تكرارًا،وإذا كان ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ بدلًا من قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فالضمير في ﴿نِّصْفَهُۥٓ﴾ إما أن يعود على

(١) في نسخة دار أم القرى كتب (فيكون) مرتين، وهو من سهو النساخ،والتصويب من نسخة دار الكتاب .
(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٢٩٥ - ٢٩٦) .
(٣) ينظر: **استدراكات الفقيه ابن جُزَيّ على القاضي ابن عطية في تفسير القرآن الكريم** المنشور في مجلّة الجامعة الإسلامية، (ص٣٤٥-٣٤٧) العدد (١١٢)، ١٤٢١هـ للدكتور / شايع الأسمري .

المبدل منه، أو على المستثنى منه وهو ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ لا جائزًا أن يعود على المبدل منه؛ لأنه يصير استثناء مجهول من مجهول؛ إذ التقدير: إلا قليلًا نصف القليل وهذا لا يصح له معنى البتة. وإن عاد الضمير على الليل فلا فائدة في الاستثناء من الليل؛ إذ كان يكون أخصر وأوضح وأبعد عن الإلباس أن يكون التركيب قم الليل نصفه، وقد أبطلنا قول من قال: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ استثناء من البدل،وهو نصفه، وأن التقدير: قم الليل نصفه إلّا قليلًا منه، أي من النصف، وأيضاً ففي دعوى أن ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدل من ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ والضمير في ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ عائد على الليل إطلاق القليل على النصف، ويلزم أيضاً أن يصير التقدير: إلا نصفه فلا تقمه، أو انقص من النصف الذي لا تقومه أو زد عليه النصف الذي لا تقومه. وهذا معنى لا يصح البتة،وليس المراد من الآية قطعًا"[1]. وفي الموضع الآخر قال: "وما أوسع خيال هذا الرجل فإنه يجوّز ما يقرب وما يبعد، والقرآن لا ينبغي بل لا يجوز أن يحمل إلاّ على أحسن الوجوه، التي تأتي في كلام العرب، كما ذكرناه في خطبة هذا الكتاب"[2]. ووافق السمين شيخه أبا حيان على أن في الموضع الأوّل إشكالًا، لكن من غير الحيثية التي قالها أبو حيان، ثم ذكرها بقوله: "ولقائل أن يقول: قد ينقدح هذا الوجه بإشكال قوي. وهو أنه يلزم منه تكرار المعنى الواحد؛ وذلك أن قوله: (قم نصف الليل إلا قليلًا) بمعنى انقص من نصف الليل؛ لأن ذلك القليل هو بمعنى النقصان، وأنت إذا قلت: قم نصف الليل إلا القليل من النصف، وقم نصف الليل، أو انقص من النصف وجدتهما بمعنى. وفيه دقة فتأملّه"[3].

قلت: اتفقت كلمة أبي حيان وابن جُزَيّ والسمين على نقد هذا الوجه الذي ذكره الزمخشري. وأما الموضع الآخر فابن جُزَيّ لم يذكر دليله وحجته، وأبو حيان لم يكن من نقده إلا أن الزمخشري يجوّز ما يقرب وما يبعد، وكأنه يرى أن هذا الوجه وإن كان جائزًا ففيه بعد.

(١) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٨/ ٣٦١) .
(٢) المرجع نفسه (٨/ ٣٦٢) .
(٣) **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١٠/ ٥١٢) .

والسمين لا يرى تعقب شيخه على الزمخشري، في هذا الموضع فإنه قال بعدما نقل تعقّب أبي حيان: "قلت: وما ضر الشيخ لو قال: وما أوسع علم هذا الرجل"[١].

فالحاصل مما تقدم كله :

أولًا: أن كلام الله تعالى يحمل على أحسن الأقوال وأظهرها وأوضحها وهو أوّل قول مما ذكره المجاهد ابن جُزَيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

ثانيًا: أن تعقب ابن جُزَيّ على الزمخشري في الموضع الأول وارد وافقه عليه أبو حيان وتلميذه السمين، فكلام الزمخشري فيه تكرار عند التأمل .

ثالثًا: أن تعقب ابن جُزَيّ في الموضع الثاني على الزمخشري غير وارد لضعف أدلّة أبي حيان، ولسكوت ابن جُزَيّ عن ذكر أدلته، ولأن السمين ذكر أنه ليس في عبارة الزمخشري إلا الاتسّاع وهذا لا يرد به القول ويعاب[٢].

وأعود فأقول: وإن كان ما ذكره الزمخشري في هذا الوجه جائزًا محتملًا كما أن غيره جائز محتمل[٣] إلا أن كتاب الله يحمل على أحسن الوجوه وأبينها وأظهرها. والله أعلم.

(١) **الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١٠/ ٥١٥) .

(٢) ينظر: المرجع نفسه، (١٠/ ٥١٥) فإنه حكى أقوال الزمخشري ثم قال:"وهذه الأوجه التي حكيتها عن أبي القاسم مما يشهد له باتساع علمه في كتاب الله ،ولما اتسعت عبارته على الشيخ قال : وما أوسع خيال هذا الرجل ،فإنه يجوّز ما يقرب وما يبعد . قلت : وما ضر الشيخ لو قال: وما أوسع علم هذا الرجل".

(٣) قد جمع الأوجه السمين في هذه الآية فوصلت إلى ثمانية . ينظر: **الدر**، للسيوطي، (١٠/ ٥١٠-٥١٦) .

سورة الشمس

(٢١) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]:

"فإن قلت: فأين جواب القسم؟ قلت: هو محذوف تقديره: ليدمدمن الله عليهم، أي على أهل مكة؛ لتكذيبهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما دمدم على ثمود؛ لأنهم كذبوا صالحًا.

وأما ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] فكلام تابع لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨] على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء"[(١)].

وتعقّب ابن جُزَيّ الزمخشري في قوله: إن جواب القسم محذوف، فقال عند الآية المذكورة: "هذا جواب القسم عند الجمهور. وقال الزمخشري الجواب محذوف"[(٢)]، ثم ذكر كلام الزمخشري السابق ثم عقّب عليه بقوله: "وهذا بعيد"[(٣)].

ما ذهب إليه الزمخشري وابن جُزَيّ في جواب القسم قولان مذكوران[(٤)].

طائفة ذكرت قول الزمخشري ولم تذكر فيه شيئاً، منهم أبو حيان، والقرطبي والبيضاوي والنسفي والقاسمي[(٥)]. بل إن بعض هؤلاء قد قال: إن الأظهر حذف الجواب[(٦)].

والذي ظهر لي أن قول الزمخشري ليس ببعيد، إلا أن ما ذهب إليه ابن جُزَيّ أقوى منه وأظهر وأولى وقول الزمخشري: "ليس بشيء" فيه نظر كبير للأسباب التالية:

١. قد ذُكر هذا القول عن بعض الصحابة والتابعين[(٧)].

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ٢١٦).

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٣٩٢).

(٣) ينظر: المرجع نفسه، (٤/ ٣٩٢).

(٤) ينظر: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للهمداني، (٤/ ٦٧٨)؛ و**الدر المصون**، للسمين الحلبي، (١١/ ٢٠-٢١).

(٥) ينظر: **البحر المحيط**، لأبي حيان، (٨/ ٤٨١)؛ و**الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، (٢٠/ ٧٦-٧٧)؛ و**أنوار التنْزيل**، للبيضاوي، (ص٨٠٠)؛ و**مدارك التنْزيل**، للنسفي، (٤/ ٣٦١)؛ و**محاسن التأويل**، للقاسمي، (٧/ ٣٣١).

(٦) هو النسفي في **مدارك التنْزيل**، (٤/ ٣٦١).

(٧) أخرجه ابن جرير عن قتادة في: **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٦٠٣)؛ وذكره الماوردي عن ابن عباس في **النكت والعيون**، (٦/ ٢٨٤).

٢. أن ما ذهب إليه الزمخشري فيه حذف جملة بكاملها وما ذهب إليه ابن جُزَيّ لم يُحذف فيه إلّا حرف اللام،وهذا أسهل[١].

٣. أن جواب القسم في قول ابن جُزَيّ يفيد العموم، وجوابه في قول الزمخشري يفيد الخصوص، ففلاح النفس وتزكيتها هو الإسلام بكامله، وتدسيس النفس بطمس معالم الفطرة فيها هو الكفر بكامله، وتكذيب ثمود بسبب طغيانها ذُكر مثالاً لهذه التدسية، وإنذار لمن سلك سبيلها من الكافرين إلى يوم القيامة أن يحل بهم مثل ما حل بأولئك.

٤. أن ما ذهب إليه ابن جُزَيّ هو قول جماهير العلماء، كما ذكر ابن جُزَيّ، وهو الواقع الذي رأيته فيما اطلعت عليه من كتب أهل التفسير، وفي مقدمة هؤلاء الجماهير أئمة نحاة، منهم الأخفش، والزجاج والعكبري[٢]، وأئمة مفسرون منهم الطبري، والسمرقندي، والسمعاني، والكرماني، والبغوي[٣].

٥. قال الآلوسي بعد ذكر الزمخشري وقوله: "وأما حذف المقسم عليه فكثير شائع لاسيما في الكتاب العزيز، وتعقّب بأن حذف اللام كثير لاسيما مع الطول وهو أسهل من حذف الجملة بتمامها. وقد ذكره في ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] فما حدا مما بدا"[٤] وفيما ذكره الآلوسي تأييد للمذهبين، وفيه أيضًا وهو المقصود هنا أن الزمخشري قد أجاز في سورة المؤمنون أن يكون جواب القسم ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] فما الذي جعله يحيد عما بدأ به. قلت: وهذا حجة على الزمخشري ملزمة له، إلا أنني ما رأيته يذكر جواب القسم في النسخ التي بين يدي من كشافه، ورأيته في سورة البروج يجعل جواب القسم محذوفًا أيضًا[٥].

(١) ينظر: **روح المعاني**، للآلوسي، (٣٠/ ١٨٣).
(٢) ينظر: **معاني القرآن**، للأخفش، (٢/ ٧٣٩)؛ و**معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ٣٣١)؛ و**التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، (٢/ ١٢٩٠).
(٣) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٦٠٣)؛ و**تفسير السمرقندي**، (٣/ ٤٨٢)؛ و**تفسير القرآن**، للسمعاني، (٦/ ٢٣٣)؛ و**غرائب التفسير**، للكرماني، (٢/ ١٣٤٦)؛ و**معالم التنْزيل**، للبغوي، (٤/ ٤٩٣).
(٤) **روح المعاني**، للآلوسي، (٣٠/ ١٨٣).
(٥) ينظر: **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ١٩٩).

ولعل الآلوسي اطلع على ما ذكره في بعض نسخ الكشاف، فإنه عالم كبير متثبت، يعلم ما يخرج من رأسه .

فإن قلت: إن الزمخشري متشبث بقاعدة نحوية تقول: إن الماضي المثبت المتصرف، الذي لم يتقدم معموله، إذا وقع جوابًا للقسم تلزمه اللام وقد، ولا يجوز الاقتصار على إحداهما[1].

قلت: هو من أعلم الناس بصناعة النحو، فلا يخفى عليه أن هذا الشرط لا ينطبق هاهنا لأن من إكمال القاعدة قولهم: إن الكلام إذا طال كان طوله عوضًا من تلك اللام[2]. وهو هاهنا؛ قد طال،فيكون طوله عوضًا عنها .

وبكل ما تقدم تعلم أن تعقّب ابن جُزَيّ راجح على قول الزمخشري، لا وارد عليه.

(١) ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، (٢/ ٦٣٦)؛ و**الفتوحات الإلهية**، للجمل، (٤/ ٥٤٢)؛ و**حاشية الصاوي على تفسير الجلالين**، (٤/ ٣٢٤) .

(٢) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ٣٣١) ؛ والمراجع في الحاشية السابقة ،والجزء والصفحة نفسيها .

سورة الإخلاص

(٢٢) قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص: ٤]: "لم يكافئه أحد، أي لم يماثله، ولم يشاكله، ويجوز أن يكون من الكفاءة في النكاح، نفياً للصاحبة"(١). وتعقّب ابن جُزَيّ ما أجازه الزمخشري بأنه من الكفاءة في النكاح، فقال: "الكفؤ هو النظير والمماثل. قال الزمخشري: يجوز أن يكون من الكفاءة في النكاح، فيكون نفياً للصاحبة. وهذا بعيد،والأول هو الصحيح. ومعناه أن الله ليس له نظير، ولا شبيه، ولا مثيل"(٢). أكثر من رأيت تفسيره يفسّر ﴿كُفُوًا﴾ على نحو ما بدأ به الزمخشري أولاً وما وصفه ابن جُزَيّ بأنه الصحيح(٣).

وأخرج ابن جرير عن مجاهد أنه فسّر ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص: ٤].

قال: صاحبة(٤). وهو نحو ما جوزه الزمخشري.

وقد عده الإمام الكرماني غريبًا فقال: "الغريب: مجاهد: لا صاحبة له؛ لأن المرأة كفؤ الرجل، والمعنى: لا ولد له، ولا والد له، ولا صاحبة"(٥).

قلت: الذي جوزه الزمخشري بعيد، كما قال ابن جُزَيّ؛ لأنه داخل في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣] فنفي التولد منه، يقتضي نفي الصاحبة له، المكافئة له في النكاح، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١].

---

(١) **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ٢٤٢) .

(٢) **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جُزَيّ، (٤/ ٤٤٧) .

(٣) منهم السمرقندي في **تفسيره**، (٣/ ٥٢٥)؛ والسمعاني في **تفسير القرآن**، (٦/ ٣٠٤)؛ والبغوي في **معالم التنزيل**، (٤/ ٥٤٥)؛ والواحدي في **الوسيط**، (٤/ ٥٧١)؛ وابن عطية في **المحرر الوجيز**، (٥/ ٥٣٧)؛ وعبد القاهر الجرجاني في **درج الدرر**، (٤/ ٧٧٧)؛ والقرطبي في **الجامع لأحكام القرآن**، (٢٠/ ٢٤٦)؛ والنسفي في **مدارك التنزيل** (٤/ ٣٨٥) ؛ وابن الجوزي في **زاد المسير**، (٩/ ٢٦٩)؛ والكرماني في **غرائب التفسير**، (٢/ ١٤٠٨) .

(٤) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٧٤٥) .

(٥) **غرائب التفسير**، للكرماني، (٢/ ١٤٠٨) .

فنفى أن يكون له صاحبة فكيف يكون له ولد، وهما يقتضيان نفي التولد، المنصوص عليه في سورة الإخلاص .

وبكل حال فما جوزه الزمخشري هو تكرار للمعنى الذي قد مرّ في قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣] لا يناسب في سورة واحدة قصيرة، عدد آياتها أربع .

وكأن الإمام الطبري لم يرتض قول مجاهد الذي نحى إليه الزمخشري في ما جوّزه، فقال بعد إيراده لقول مجاهد: "والكُفُؤ والكَفِيءُ والكِفَاء في كلام العرب واحد، وهو المثل والشِّبْه ومنه قول نابغة بني ذبيان[1]: لا تقذفنِّي بركن لا كِفاءَ له .... يعني (لا كِفاءَ له) لا مثل له"[2]. وبكلٍّ تعلم أن تعقّب ابن جُزَيّ على الزمخشري راجح وارد .

(١) هو في ديوانه ،(ص٣٦) .

(٢) **جامع البيان**، للطبري، (١٢/ ٧٤٥) .

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

وبعد... فهذه بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليهما.

أ - من النتائج:

١. أنَّ العلاَّمة ابن جُزَيّ قد أفاد كثيرًا من كشاف محمود الزمخشري في تسهيله .

٢. أن ابن جُزَيّ لم يكن مجرد ناقل مسلّم بكل ما يقوله من سبقه، بل مستفيد بصير ناقد.

٣. بعد التتبع وجدت ابن جُزَيّ تعقب محموداً في اثنين وعشرين موضعاً، ذكر دليله وتعليله في قليل منها .

٤. جلّ هذه التعقبات في نقد عقيدة الزمخشري الاعتزالية، وفي نقد آرائه النحوية، وطائفة منها في صميم التفسير .

٥. وجدت جدار الزمخشري ضعيفًا في العقيدة؛ ولهذا فإن سهام ابن جُزَيّ إليه نافذة،بينما جدار محمود في النحو قويًّا جدًّا، قلما تؤثر فيه تلك السهام .

٦. تبيّن لي أن ثلثي هذه التعقبات وارد على محمود الزمخشري، وأن ما يقرب من الثلث غير وارد عليه .

ب - ومن التوصيات:

١. أسفار كثيرة كُتبت في تفسير القرآن الكريم، منها ما يحتاج إلى تسديد وتقويم، فأوصي الباحثين إلى الإحسان في ذلك.

٢. صارت بعض كتب المعتزلة تجوب مكتبات العالم الورقية والرقمية وهذا يُلزم الباحثين بمضاعفة الجهد، حتى لا تعود الفتنة جذعة.

٣. يوجد ردود على الكشاف، لكنها من منظور أشعري، فصار الرد يحتاج إلى رد.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم**.

٢. **ابن جزي ومنهجه في التفسير**، لعلي محمد الزبيري، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، للدمياطي، تصحيح: الضباع، دار الندوة الجديدة – بيروت، لبنان .

٤. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢ ،١٣٩٣هـ .

٥. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، لعلي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

٦. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، لأبي السعود. دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان .

٧. **إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**، للقلانسي، تحقيق: الكبيسي. المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ،ط١ ،١٤٠٤هـ .

٨. **أزهار الرياض في أخبار عياض**، للمقري، صندوق إحياء التراث الإسلامي.

٩. **استدراكات الفقيه ابن جزي على القاضي ابن عطية في تفسير القرآن الكريم**، لشايع بن عبده الأسمري، مجلّة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، العدد ١١٢ ،السنة ٣٣ ، ١٤٢١ هـ .

١٠. **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، للفخر الرازي، شركة الطباعة الفنية المتحدة - العباسية مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٨هـ .

١١. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

١٢. **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧، ١٩٨٦م .

١٣. **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**، لأحمد بن المنير الإسكندري بحاشية الكشاف، دار المعرفة – بيروت - لبنان .

١٤. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لعبدالرحمن بن محمد الأنباري . المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٨ هـ .

١٥. **أنوار التنْزيل وأسرار التأويل**، للبيضاوي، دار الجيل – بيروت- لبنان .

١٦. **البحر المحيط**، لأبي حيان، تصوير: دار الفكر . ط٢ ،١٤٠٣هـ .

١٧. **تاريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ١٣٩١هـ .

١٨. **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، لعبدالرحمن علي الحجي، دار القلم - دمشق ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .

١٩. **تاريخ بغداد (مدينة السلام)**، للخطيب البغدادي . نشر دار الكتاب العربي .

٢٠. **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢١. **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر ابن عاشور ، الدار التونسية .

٢٢. **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، للعراقي بحاشية إحياء علوم الدين. دار المعرفة - بيروت- لبنان ،١٤٠٢هـ .

٢٣. **التسهيل لعلوم التنْزيل**،لابن جزي الكلبي، تحقيق: محمد عبدالمنعم، وإبراهيم عطوة. أم القرى للطباعة والنشر- القاهرة، والنسخة التي نشرتها دار الكتاب العربي- بيروت،١٤٠٣هـ .

٢٤. **تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم- جمعًا ودراسةً**، لأحمد بن عمر بن أحمد، رسالة دكتوراه، مناقشة عام ١٤٣١هـ في جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ورقمها في قواعد معلومات الرسائل (٥٣٢٦٨٧) وموجودة على الشبكة.

٢٥. **تفسير الإمام ابن أبي العز جمعًا ودراسة**- لشايع بن عبده الأسمري، مجلّة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، العدد ١٢١، السنة ٣٥، العام ١٤٢٤هـ .

٢٦. **التفسير الصحيح**، لحكمت بشير، دار المآثر - المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ .

٢٧. **تفسير القرآن العظيم**،لابن كثير، دار الفكر- بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ .

٢٨. **تفسير القرآن**، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود والنوتي، دار الكتاب العلمية – بيروت- لبنان ، ط١، ١٤١٣هـ .

٢٩. **تفسير القرآن**، لمنصور السمعاني ، دار الوطن - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ .

٣٠. **التفسير الكبير**، لمحمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٤١١هـ .

٣١. **التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، لابن الباقلاني، تعليق: الخضيري وأبو ريدة، دار الفكر العربي- بيروت - لبنان، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر ، ١٣٦٦هـ .

٣٢. **تهذيب اللغة**، لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٣. **جامع البيان في تأويل القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤١٢هـ .

٣٤. **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين دار إحياء التراث العربي .

٣٥. **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله القرطبي، تحقيق: إبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية.

٣٦. **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، ط٣ ، ١٣٩١هـ .

٣٧. **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لابن القيم الجوزية، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي،ط٢، ١٤٠٦هـ .

٣٨. **حاشية العلاّمة الصاوي على تفسير الجلالين**، لأحمد الصاوي، المكتبة الإسلامية.

٣٩. **حجة القراءات**، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت - لبنان، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

٤٠. **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤١. **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، صدر عن مجلّة الحكمة - بريطانيا - مانشستر ، ط١ ، ١٤٢٩هـ

٤٢. **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني .

٤٣. **الدر اللقيط**، لتاج الدين الحنفي بحاشية البحر المحيط، مطبعة السعادة - مصر ،أوائل سنة ١٣٢٩هـ ، تصوير الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٤٤. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق ، ط١، ١٤٠٦هـ .

٤٥. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، للسيوطي ، تصوير دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٤٦. **درة الحجال في أسماء الرجال**، لأحمد بن محمد المكناسي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة - تونس، ودار التراث - القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ.

٤٧. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**،لابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدي أبي النور ، مكتبة دار التراث - القاهرة .

٤٨. **ديوان ذي الرمة**، لذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت:١١٧)، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د.عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة دار الإيمان- بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٤٩. **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح: كرم البستاني ، دار صادر - بيروت .

٥٠. **رسالة في الرد على الرافضة**، لأبي حامد محمد المقدسي، تحقيق: عبدالوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية- بومباي - الهند ، ط١، ١٤٠٣هـ .

٥١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود الألوسي، دار الفكر- بيروت - لبنان ، ١٤٠٨هـ .

٥٢. **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لابن حبان البستي، تحقيق: محمد محي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٣٩٥هـ .

٥٣. **زاد المسير في علم التفسير**، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي- بيروت - دمشق، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .

٥٤. **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي- بيروت - دمشق، ط٤ ، ١٤٠٥هـ .

٥٥. **سنن ابن ماجه**، لابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٥٦. **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت - دمشق، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

٥٧. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد مخلوف، دار الكتاب العربي - بيروت.

٥٨. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢ ، ١٤١١هـ .

٥٩. **شرح الأصول الخمسة**، لعبد الجبار المعتزلي، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مطبعة الاستقلال الكبرى ، نشر مكتبة وهبة - مصر ، ط١، ١٣٨٤هـ .

٦٠. **شرح المفصّل**، ليعيش بن علي النحوي، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة.

٦١. **شرح السنة**، للبغوي ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق، ط٢ ،١٤٠٣هـ .

٦٢. **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز، المكتب الإسلامي،ط٨، ١٤٠٤هـ .

٦٣. **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز، تحقيق: عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١ ،١٤٠٨هـ .

٦٤. **الشريعة**، للآجري ، تحقيق : محمد حامد الفقي، نشر أنصار السنة المحمدية .

٦٥. **شعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق: البسيوني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ .

٦٦. **صحيح البخاري (الجامع الصحيح) مع فتح الباري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري الطبعة السلفية، نشر دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٦٧. **صحيح سنن ابن ماجه**، للألباني ، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٦٨. **صحيح مسلم بشرح النووي** ، لمسلم ، ط١، ١٤١٢هـ .

٦٩. **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن القيم، تحقيق: الدخيل الله، دار العاصمة – الرياض، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

٧٠. **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، تحقيق: قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ .

٧١. **طبقات المفسرين**، للداوودي ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٢. **علل القراءات**، لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٣. **العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج**، لعبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١، ١٤٠٢هـ .

٧٤. **عُلوّ الهمَّة**، لمحمد أحمد المقَدّم، دار طيبة الخضراء – مكة المكرمة، ط٧، ١٤٢٠هـ .

٧٥. **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، عني بنشره برجتراسر، مكتبة الخانجي – مصر، ١٣٥٢هـ .

٧٦. **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: شمران سركال، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ومؤسسة علوم القرآن – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ .

٧٧. **غيث النفع في القراءات السبع**، لعلي النوري، تحقيق: أحمد محمود، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٥هـ.

٧٨. **فتح البيان في مقاصد القرآن**، لصديق حسن خان ، دار الفكر العربي – بيروت – لبنان .

٧٩. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكلم الطيب – دمشق– بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.

٨٠. **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، لسليمان بن عمر الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر .

٨١. **الفرق بين الفرق**، لعبدالقاهر البغدادي، تحقيق: محمد محي الدين، دار المعرفة – بيروت – لبنان .

٨٢. **الفريد في إعراب القرآن الكريم**، للمنتجب الهمداني، تحقيق: فؤاد مخيمر وفهمي النمر، دار الثقافة - الدوحة ،ط١ ،١٤١١هـ .

٨٣. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم ، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ .

٨٤. **قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية**، لمحمد بن أحمد بن جزي، تحقيق: طه سعد ومصطفى الهواري ، مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط١، ١٩٧٥م .

٨٥. **الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**، لابن حجر العسقلاني، ملحق بآخر الكشاف، دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٨٦. **كتاب أصول الدين**، لعبدالقاهر البغدادي،. طبع مدرسة الإلهيات، بدار الفنون التركية - استانبول ،ط١، ١٣٤٦هـ، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت .

٨٧. **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب**، للإمام ابن خزيمة، تحقيق: محمد خليل هراس دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، ١٤٠٣هـ .

٨٨. **كتاب السنة**، لعبد ابن الإمام أحمد، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ .

٨٩. **كتاب سيبويه (الكتاب)**، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ .

٩٠. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لابن أبي شيبة، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية - الهند .

٩١. **الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنْزيل**، للزمخشري، دار المعرفة - بيروت.

٩٢. **لسان العرب**، لابن منظور، تنسيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٩٣. **المبسوط في القراءات العشر**، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

٩٤. **متشابه القرآن**، لعبدالجبار المعتزلي، تحقيق: عدنان زرزور، مطبعة دار النصر، نشر دار التراث.

٩٥. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي، منشورات دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٢هـ .

٩٦. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، لأحمد ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن العاصمي النجدي، طبع إدارة المساحة العسكرية - القاهرة، ١٤٠٤هـ .

٩٧. **محاسن التأويل (تفسير القاسمي)**، للقاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت- لبنان، ط١ ، ١٤١٥هـ .

٩٨. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**،لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .

٩٩. **مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع**،لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية - مصر، ١٩٣٤م .

١٠٠. **مدارك التنْزيل (تفسير النسفي)**، لعبدالله النسفي، دار الكتاب العربي – بيروت– لبنان.

١٠١. **مدرسة التفسير في الأندلس**، مصطفى إبراهيم المشني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ .

١٠٢. **مذاهب الإسلاميين**، لعبدالرحمن بدوي، دار العلم للملايين – بيروت، ط٣، ١٩٨٣م .

١٠٣. **مساوئ الأخلاق ومذمومها**، للخرائطي، تحقيق: مصطفى بن أبي النصر الشلبي، مكتبة السوداي– جدة، ط١، ١٤١٢هـ .

١٠٤. **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم ، دار الفكر، ١٣٩٨هـ .

١٠٥. **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث–دمشق– بيروت، ط١ ، ١٤٠٤هـ .

١٠٦. **المسند، للإمام أحمد**، المكتب الإسلامي – بيروت – دمشق، ط٥، ١٤٠٥هـ .

١٠٧. **مسند الشهاب**، للقضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ .

١٠٨. **مشكل الآثار**، للطحاوي، مطبعة دائرة المعارف – الهند ، ١٣٣٣هـ .

١٠٩. **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٤ ، ١٤٠٨هـ .

١١٠. **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد**، لحافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ.

١١١. **معالم التنْزيل**، للحسين البغوي، تحقيق: العك وسوار، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١٢. **مع الإمام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره**، لشايع ابن عبده الأسمري، مجلّة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، العدد ١١٥، السنة ٣٤، لعام ١٤٢٢هـ.

١١٣. **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق: عبد الأمير محمد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ.

١١٤. **معاني القرآن**، للفراء، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

١١٥. **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب -بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٦. **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها**، لعواد المعتق، دار العاصمة - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١١٧. **معجم البلدان، لياقوت الحموي**، تحقيق: زيد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٨. **المعجم الكبير، للطبراني**، تحقيق: حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة - بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ.

١١٩. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين المكتبة العصرية، صيدا - بيروت،١٤٠٧هـ.

١٢٠. **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**، لمحمد بن عبدالرحمن المغراوي مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار القرآن، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٢١. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن الأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣.

١٢٢. **مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.

١٢٣. **المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، لعثمان بن سعيد الداني، تحقيق: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٢٤. **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنْزيل** لأحمد الغرناطي، تحقيق: محمود كامل، دار النهضة العربية- بيروت، ١٤٠٥هـ .

١٢٥. **الملل والنحل**، للشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، دار الفكر- بيروت، لبنان .

١٢٦. **منهاج السنة النبوية**، لأحمد ابن تيمية، تحقيق : محمد رشاد، طبع جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية - الرياض، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

١٢٧. **المنية والأمل**، لأحمد بن يحيى الزيدي المعتزلي، حيدر آباد الدكن - بالهند، ١٣١٦هـ.

١٢٨. **الموافقات**، للشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن،دار ابن عفان - القاهرة،ط١، ١٤١٧هـ .

١٢٩. **موقع الألوكة** على الشبكة العنكبوتية.

١٣٠. **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، للمحمود، مكتبة الرشد - الرياض،ط١، ١٤١٥هـ .

١٣١. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ .

١٣٢. **نثير الجمان في شعر من نظمي وإيَّاه الزمان**، لإسماعيل بن الأحمر، تحقيق: محمد رضوان الدَّاية مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .

١٣٣. **النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد ابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع اعتمدت عليه في أوّل مسألة، والمجلد الثاني اعتمدت فيه على النسخة التي طبعتها دار الكتب العلمية - بيروت، وقد اعتمدت عليه في بقية مسائل البحث.

١٣٤. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لبرهان الدين البقاعي، طبع دائرة المعارف العثمانية- الهند ، ط١، ١٣٨٩هـ .

١٣٥. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، للمقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت .

١٣٦. **نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، لمحمد القصاب، تحقيق: شايع ابن عبده الأسمري، دار ابن القيم- الدمام، و دار ابن عفان - القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٣٧. **النكت والعيون**، للماوردي، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود. دار الكتب العلمية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ .

١٣٨. **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، للقلقشندي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٥٩م .

١٣٩. **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**، لمحمد عبدالله عنان، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط٣، ١٣٨٦هـ .

١٤٠. **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، للواحدي، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

No (4)

Ibn Juzai's Criticisms of Az-Zamakhshari in Quranic Exegesis (Comparative Study)

Prof. Shayi' bin Abdihi bin Shayi' al-Asmari

Research Topic:

The research deals with Ibn Juzai al-Kalbi's criticisms of Az-Zamakhshari in Quranic Exegesis through the book at-Tasheel li Uloom at-Tanzeel - Comparative Study-

Research Objectives:

- Introducing these criticisms to researchers
- Establishing the lack of rigidity in the school of Quranic Exegesis
- stablishing the fact that criticism of scholars against one another is done with justice and fairness.

Research problem:

Who among them is right?

Research findings:

- Most of the criticisms were concerning the Mutazillite creed of Az-Zamakhshari and his views in Arabic grammar.
- Az-Zamakhshari's strength in Quranic language and the contrary in authentic creed.
- Az-Zamakhshari is not guilty of one third of these criticisms.

Keywords:

Criticisms - Juzai – Zamakhshari

مجلة تعظيم الوحيين

Kingdom of Saudi Arabia,
Madinah, Endowment for Cherishing
the Two Glorious Revelations,
Serving the Glorious Quran and the Elevated Sunnah
in the Illumed City of the Prophet ﷺ

Journal of Cherishing the Two Glorious Revelations

A scholarly, refereed periodical journal, specializing in research related to the Glorious Qur'an and the Elevated Prophetic Sunnah

This issue's articles:

- **Translation of the Eighth Edition research abstracts Synthetic Constructions in the Qur'anic readings (Meaning, Development and Ruling)**
  Dr. Ali bin AbdulQadir bin Sheikh Ali Sait
- **The Name of Allah (The Most Kind) in the Glorious Quran (An Objective Study)**
  Dr. Ruqayyah bint Muhammad bin Salim Baaqais
- **Light in the Objectives of the Quran through the verse (This is a Message for Mankind)**
  Dr. Mas'ad bin Musaa'id al-Husaaini
- **Ibn Juzai's Criticisms of Az-Zamakhshari in Quranic Exegesis (Comparative Study)**
  Prof. Shayi' bin Abdihi bin Shayi' al-Asmari
- **The expression of scholars of hadith in weakening a hadith by saying: the fault is on a "narrator" or a "group of narrators" (Theoretical Practical and Analytical Study)**
  Dr. Waa'il Hamood Huzaa' Radman
- **Meaning of the command of a critic to write from a narrator saying: (write from him) – Theoretical and Practical Study**
  Dr. Mustapha bin Muhammad Mahmood Mukhtar

8

Vol. 8, Issue 4,- 1442 AH - 2021 AD

ISSN 1658-774X